جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا بين الأعوام 2011-2024م

NATO military intervention in Libya between 2011-2024

إعداد:

محمد عادل محمد عليان

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة القدس المفتوحة

فلسطين 2024-2025

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا بين الأعوام 2011-2024م

NATO military intervention in Libya between 2011-2024

إعداد:

محمد عادل محمد عليان

بإشراف:

د. نادر عمر حلس

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة القدس المفتوحة

فلسطين 2024-2025

التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا بين الأعوام 2011-2024م

NATO military intervention in Libya between 2011-2024

إعداد:

محمد عادل محمد عليان

بإشراف:

د. نادر عمر حلس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 24/ 5/ 2025

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور نادر حلس	**جامعة القدس المفتوحة**	**مشرفاً ورئيساً .....**
الدكتور عماد البشتاوي	**جامعة الخليل**	**عضواً.....**
الدكتور سامي علقم	**جامعة القدس المفتوحة**	**عضواً.....**

التفويض:

أنا الموقّع أدناه محمد عادل محمد عليان، أفوّض جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص، عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

وأقر أنني التزمت بقوانين جامعة القدس المفتوحة وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير، عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي الموسومة ب: "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا بين الأعوام 2011-2024م"، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية.

الاسم: محمد عادل محمد عليان

الرقم الجامعي: 0330012210230

التوقيع:

التاريخ:

قال تعالى:

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً) (طه: 114)

الإهداء:

إلى من بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى العزيزين على القلب أمي وأبي أمدّ الله في أعماركم

إلى أخواتي حفظكن الله

مشوار الألف الميل يبدأ بخطوة.

(لاو تزو)

الرحمة لشهداء فلسطين والشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى.

شكر وتقدير:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف: نادر حلس على توجيهاته، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، فأشكر الأستاذ الدكتور عماد البشتاوي مناقشا خارجيا، والدكتور سامي علقم مناقشا داخليا، فجزاهم الله خير الجزاء على ما قدموه من جهود طيبة في قراءة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة فجزاههم الله عني خير الجزاء.

ويسعدني أن أشكر كل من الدكتور جمال إبراهيم، والدكتور مروان جرار على جهودهم الجبّارة في قسم العلوم السياسية، وإلى كل أساتذة القسم د. نعمان عمرو و د. إبراهيم ربايعة و د. عبد الرحمن المغربي.

الباحث

محمد عادل عليان

جدول المحتويات

إعداد: ..... أ

بإشراف: ..... ب

أعضاء لجنة المناقشة: ..... ج

التفويض: ..... د

الإهداء: ..... هـ

شكر وتقدير: ..... و

ملخص ..... ي

Abestract ..... ك

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها 1

1.1 مقدمة الدراسة: 2

2.1 مشكلة الدراسة: 3

3.1 أهداف الدراسة: 3

4.1 أهمية الدراسة: 4

5.1 أسئلة الدراسة: 4

6.1 فرضيات الدراسة: 5

7.1 حدود الدراسة: 5

8.1 معيقات الدراسة: 5

9.1 مصطلحات الدراسة: 6

10.1 الدراسات السابقة: 7

11.1 ما يميز هذه الدراسة: 14

12.1 مصادر الدراسة: 15

13.1 منهجية الدراسة: 15

الفصل الثاني: الربيع العربي وآثاره على ليبيا 16

المبحث الأول: الربيع العربي 17

1.2 المطلب الأول: مفهوم الربيع العربي والمفاهيم المرتبطة به (الثورة، الانتفاضة) 17

2.2 المطلب الثاني: أسباب الربيع العربي 21

المبحث الثاني: ليبيا 25
3.2 المطلب الأول: ليبيا (جغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً) 25
4.2 المطلب الثاني: أوضاع ليبيا قبل الربيع العربي 26
المبحث الثالث: الربيع العربي في ليبيا 29
5.2 المطلب الأول: آثار الربيع التونسي والمصري على ليبيا 30
الفصل الثالث: أسباب ودوافع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا 32
المبحث الأول: التدخل العسكري 33
1.3 المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري والمفاهيم المرتبطة به (سيادة الدولة، العدوان) 33
2.3 المطلب الثاني: شرعية التدخل العسكري 39
4.3 المطلب الأول: الأسباب غير المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا 42
5.3 المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا 45
6.3 المطلب الثالث: دوافع التدخل العسكري الحقيقية في ليبيا 49
الفصل الرابع: موقف المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية من التدخل العسكري في ليبيا 53
المبحث الأول: موقف المنظمات الدولية من التدخل العسكري في ليبيا 54
1.4 المطلب الأول: الأمم المتحدة وأجهزتها والتدخل العسكري في ليبيا 54
2.4 المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي والتدخل العسكري في ليبيا 59
المبحث الثاني: موقف المنظمات الإقليمية من التدخل العسكري في ليبيا 60
3.4 المطلب الأول: جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والتدخل العسكري في ليبيا 60
4.4 المطلب الثاني: الاتحاد الإفريقي والتدخل العسكري في ليبيا 63
الفصل الخامس: نتائج التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا 67
المبحث الأول: نتائج تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على المستوى الدولي 68
1.5 المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي ودول العالم 68
2.5 المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي في ليبيا ودول حلف الناتو 69
المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي والشأن الداخلي الليبي 71
3.5 المطلب الأول: حلف شمال الأطلسي والمستوى السياسي الليبي 71
4.5 المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والعسكري الليبي 75

الفصل السادس: الخاتمة والنتائج والتوصيات 78

الخاتمة: 78

النتائج:..... 82

التوصيات:..... 83

4.6 قائمة المصادر والمراجع: 85

قائمة الملاحق:..... 94

الملحق الاول: القرار رقم 7360 لجامعة الدول العربية..... 94

الملحق الثاني: القرار رقم 1970 لمجلس الأمن الدولي 96

الملحق الثالث: القرار رقم 1973 لمجلس الأمن الدولي 110

ملخص

تناولت هذه الدراسة التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا من بداية اتخاذ قرار التدخل مرورا بالعمليات العسكرية ثم انتهائها، كما تناولت الدراسة الجدل حول مشروعية التدخل في دول العالم الثالث، وهدفت الدراسة إلى تناول أوضاع ليبيا الداخلية، والتي أدت إلى اندلاع الربيع العربي، ودراسة قرارات مجلس الأمن 1970 و 1973، ودراسة أسباب التدخل العسكري ونتائجه على ليبيا، والعالم العربي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستشرافي.

وخلصت الدراسة إلى أن ليبيا تحمل بذور الانقسام السياسي تاريخيا، الأوضاع الليبية الداخلية وسياسة نظام القذافي، مع رغبة الدول الكبرى في إنهاء أي أنظمة معادية لها، الطمع في النفط والغاز الليبي، كلها من أسباب التدخل العسكري في ليبيا والذي تم بحجة علنية على أساس مبدأ الحماية، فأصدر مجلس الأمن قرار 1970 و 1973، وكما قال المجلس حماية للشعب من عنف النظام الليبي، وبدأت فرنسا وبريطانيا تنفيذ هذا القرار، ثم تسلم حلف شمال الأطلسي هذه المهمة، في حين أنّ الحلف وغيره من الدول لم تتدخل في حالات أخرى، ومن آثار تدخل الناتو عدم الاستقرار السياسي، وانهيار الجيش الليبي، وتدهور قطاع النفط، والانقسامات الحالية الليبية، سببها وجود مصالح ليبية متعارضة، أيضا وجود حلفاء إقليمين ودوليين لهم مصالح في استمرار الانقسام وديمومته.

وأوصت الدراسة بأن تبني الدول العربية دولا فعلية على أساس المواطنة التامة، وتحسن من علاقة أنظمتها السياسية مع مواطنيها، الاتفاق على تعريف واضح للتدخل الدولي الإنساني، ضبط مصطلح الحماية الدولي، وتحديد إجراءات التطبيق بشكل أكثر وضوحا، وجوب تغليب مصلحة الوطن الليبي على أي مصلحة شخصية، مع جلوس الأطراف الليبية على طاولة الحوار للاتفاق على البدء في تطبيق الاتفاقيات السابقة لإنشاء نظام سياسي جديد يوحد الليبيين، ويحقق لهم طموحاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنفيذ اتفاقيات الدفاع المشتركة العربية، وأن لا يؤدي التدخل إلى تدمير مؤسسات ذلك البلد، توسيع عضوية مجلس الأمن لإدخال دول الجنوب العالمي.

الكلمات المفتاحية: حلف شمال الأطلسي، الربيع العربي، دول شمال أفريقيا، ليبيا، مجلس الأمن.

Abestract

This study examines NATO's military intervention in Libya، from the decision to intervene، through the military operations، and finally to its conclusion. It also discusses the debate over the legitimacy of intervention in developing countries. The study aims to investigate Libya's internal situation، which led to the outbreak of the Arab Spring، examine Security Council resolutions 1970 and 1973، and examine the reasons for the military intervention and its consequences for Libya and the Arab world. The study relies on descriptive، analytical، historical، and prospective approaches.

The study concluded that Libya bears the seeds of historical political division. Libya's internal situation and the Gaddafi regime's policies، along with the major powers' desire to end any hostile regimes، and their greed for Libyan oil and gas، are all reasons for military intervention in Libya، which occurred under the overt pretext of the principle of protection. The Security Council issued Resolutions 1970 and 1973، as the Council stated، to protect the people from the violence of the Libyan regime. France and Britain began implementing this resolution، and NATO subsequently assumed this mission، while the alliance and other countries did not intervene in other cases. Among the effects of NATO's intervention are political instability، the collapse of the Libyan army، and the deterioration of the oil sector. The current divisions in Libya are due to conflicting Libyan interests، as well as the presence of regional and international allies with interests in the continuation and perpetuation of the division. The study recommended that Arab countries build effective states based on full citizenship، improve the relationship of their political systems with their citizens، agree on a clear definition of international humanitarian intervention، define the term international protection، and more clearly define implementation procedures.

The study also recommended that the national interest be prioritized. The Libyan people should not be subject to any personal interest، with the Libyan parties sitting at the negotiating table to agree to begin implementing previous agreements to establish a new political system that unites Libyans and fulfills their political، economic، and social aspirations. This should include implementing joint Arab defense agreements، ensuring that intervention does not lead to the destruction of that country's institutions، and expanding Security Council membership to include countries from the Global South.

Keywords: NATO، Arab Spring، North African countries، Libya، Security Council.

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- أسئلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- معيقات الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- ما يميز هذه الدراسة
- منهجية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

مرت الأطماع الاستعمارية الأوروبية في شمال إفريقيا قديما وحديثا بشكل عام، وليبيا بشكل خاص، بعمليات كثيرة كانت وما زالت لها الأثر الكبير على استقرار الأوضاع في المنطقة، وبشكل خاص في ليبيا، وكان لذلك الأثر الكبير في علاقة هذه الدول مع شعوبها، حيث حكم ليبيا العقيد معمر القذافي الذي وصل إلى الحكم إثر انقلاب عسكري، واستمر في حكمها فترة طويلة من الزمن كانت ستؤدي لو استمرت إلى توريث الحكم.

وكون ليبيا تتمتع بموقع إستراتيجي مهم يقع على البحر الأبيض المتوسط، وتمتلك عددا من الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي الموجودين بكميات كبيرة، وتميزت كذلك باستقرار نسبي لنظامها السياسي فيها لمدة قاربت أربعين عاما، وعندما بدأت أحداث الربيع العربي في جارتها تونس أواخر العام 2010م، وامتدت لاحقا إلى جارتها الأخرى مصر، كان لذلك آثار على الوضع في ليبيا، فخرجت فيها المظاهرات السلمية، مطالبة بإصلاحات في النظام السياسي، وعندما لم يستجب النظام، بدأت الأحداث باشتباكات بين قوات الشرطة والجيش الليبي والشعب أدت إلى عدة وفيات، على إثر هذه الأحداث اجتمع مجلس الأمن، وقرر حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، وحظر الطيران الليبي من الطيران فوق جزء من أجواء ليبيا لحماية المدنيين من هجمات طائرات النظام.

بدأت تظهر التوترات الداخلية بين النظام في ليبيا وجزء من القبائل، وكذلك أخذت علاقة النظام تزداد سوءا بالأنظمة السياسية في إفريقيا، وبدأ الصراع الخفي للدول الاستعمارية لدول حلف شمال الأطلسي بشكل عام وفرنسا والولايات المتحدة على نحو خاص على الثروات والمصالح في إفريقيا، الأمر الذي نتج عنه تدخلات عسكرية من قبل حلف شمال الأطلسي نتيجة التحريض على النظام من خلال ثورة داخلية بدأت عام 2011م، وهو ما أدى إلى عمليات عسكرية برية وجوية وبحرية، استخدم فيها إستراتيجيات عسكرية، تركت آثارها وتداعياتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، نتج عنها إشاعة الفوضى في البلاد واستغلال مواردها وخلق نظام سياسي منقسم وغير مستقر وزادت النزاعات والصراعات الداخلية بين القبائل في ليبيا، وصلت إلى إقامة حكومتين في البلاد أولها هي حكومة الشرق الليبي تحت قيادة المشير خليفة حفتر، والثانية هي حكومة الغرب الليبي تحت رئاسة عبد الحميد الدبيبة.

2.1 مشكلة الدراسة:

عانت البلاد العربية من مشكلات سياسية واقتصادية كثيرة، هذا أدى أواخر العام 2010 إلى خروج مظاهرات شعبية في تونس مطالبة ببعض المطالب مثل العدالة الاجتماعية والحرية السياسية وتحسين الأحوال الاقتصادية، ثم امتدت إلى مصر وهما البلدان المجاوران جغرافيا لليبيا، بعدها انتقلت آثار هذه التحركات والمطالبات الجماهيرية إلى ليبيا، فخرج الشعب الليبي في مظاهرات مطالبا بإصلاحات اقتصادية وسياسية، النظام السياسي في ليبيا لم يتفهّم هذه المطالب، ولم يبادر إلى محاولة استرضاء الجماهير، بل بادر إلى قمع التظاهرات، وما لبث الوضع أن ازداد سوءا، فتحول الوضع إلى مواجهات عسكرية بين قوات النظام والقوات المنشقة التي انضمت إلى صفوف الشعب الثائر.

طالب مجلس الأمن في قراره 1973 بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، لمنع قوات النظام الليبي من قتل المدنيين وقصفهم، فحاول مجلس الأمن التدخل في ليبيا تحت حجة وذريعة حماية الشعب من قمع نظام القذافي، طبق حلف شمال الأطلسي الناتو قرار مجلس الأمن، وفرض الحظر الجوي، وبدأ بمهاجمة قوات النظام الليبي مما أدى إلى تطورات متسارعة على الأرض.

3.1 أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

أ. التعرف إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا قبل تدخل قوات حلف شمال الأطلسي من خلال تحليل هذه الأوضاع في عهد معمر القذافي.

ب. تحليل الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى اندلاع الثورة الليبية عام 2011م، ودور حلف شمال الأطلسي فيها.

ج. التعرف إلى القرارات الدولية الخاصة بحماية المدنيين خاصة قرار مجلس الأمن 1970، وقرار 1973، ودور حلف شمال الأطلسي في تنفيذها.

د. تفسير أسباب ودوافع التدخل العسكري.

هـ. تحليل النتائج والتداعيات والآثار لهذا التدخل العسكري.

4.1 أهمية الدراسة:

1.4.1 الأهمية العلمية:

1. فهم طبيعة دور حلف شمال الأطلسي في العالم الثالث بشكل عام وفي ليبيا على نحو خاص.
2. توضيح مدى شرعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي.
3. تحليل أسباب التدخل العسكري.
4. التعرف إلى مدى التزام حلف شمال الأطلسي بقرارات مجلس الأمن الدولي.
5. تحليل دور التدخل العسكري على ليبيا في الإطاحة بنظام معمر القذافي.

2.4.1 الأهمية العملية:

يحاول البحث إلقاء الضوء على آليات التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في دول العالم الثالث بشكل عام وفي ليبيا على نحو خاص، والجهات المستفيدة من هذا التدخل.

5.1 أسئلة الدراسة:

1.5.1 السؤال الرئيسي:

ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما هي طبيعة ونوع وأسباب التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا بين الأعوام 2011-2024م ؟

وينبثق من السؤال الرئيسي أسئلة فرعية:

أ. ما هي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا قبل التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي؟

ب. ما هي أسباب ودوافع التدخل العسكري:

- الأسباب الإنسانية.
- الأسباب السياسية.
- الأسباب الإستراتيجية.

ج. ما هي مصالح دول شمال الأطلسي في منطقة شمال إفريقيا؟

ح. ما هي التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي؟

خ. ما هي المخاطر التي باتت تهدد الاستقرار الإقليمي بعد إسقاط نظام القذافي؟

د. ما هي العمليات العسكرية والأنشطة التي مارسها حلف شمال الأطلسي في ليبيا؟

ذ. ما هي الإستراتيجية العسكرية المستخدمة من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا؟

6.1 فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة أن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا كان لأسباب سياسية واستعمارية تحت ذريعة الدوافع الإنسانية.

7.1 حدود الدراسة:

1.7.1 الحدود المكانية:

تتمثل في ليبيا خاصة ودول الجوار لامتداد التأثيرات إليها ومنطقة الشرق الأوسط عامة.

2.7.1 الحدود الزمانية:

تبدأ الدراسة من العام 2011م وهو العام الذي بدأت فيه الثورة الشعبية، وتمتد الدراسة إلى العام الحالي 2024م.

3.7.1 الحدود الموضوعية:

يتناول موضوع الدراسة الثورة الشعبية في ليبيا ثم تفجر الأوضاع فيها والوصول إلى مرحلة عسكرة الثورة حتى تدخل مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي ،والعمليات التي قام بها الحلف الأطلسي ،مع دراسة تأثيرات هذا التدخل على ليبيا وعلى دول الجوار والمنطقة بشكل عام.

8.1 معيقات الدراسة:

1- صعوبة الوصول إلى المعلومات من مصادرها الرسمية.

2- الأزمة ما زالت قيد التفاعل ولم ينته أثرها حتى الآن.

3- عدم وجود دراسات وإحصائيات كافية حول أسباب ومجريات العمليات العسكرية وتداعياتها وآثارها خاصة العسكرية منها.

9.1 مصطلحات الدراسة:

1_ حلف شمال الأطلسي:

الحلف الذي تشكل سنة 1949 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ويضم حاليا 32 دولة، والذي قام بمهمات عسكرية كثيرة في كوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا وغيرها من الدول لتحقيق الأمن في العالم.

وقد ضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، ثم توسع وضم دول جنوب أوروبا، وبعد نهاية الحرب الباردة ضم دولا من أوروبا الشرقية ويتكون من مجلس سياسي ولجنة عسكرية(إيفانز و نيونهام ، 2004).

2_ الربيع العربي:

احتجاجات شعبية بدأت في تونس، وانتقلت إلى باقي أرجاء العالم العربي، بسبب سوء الأحوال المعيشية، وطالبت بتحسين ظروف الحياة في العالم العربي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

موجة ثورية تشمل المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة منها وغير العنيفة، وأعمال الشغب والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام 2010م في تونس احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على إثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين، وهناك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية كما اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا، بحلول سبتمبر 2012م أطيح بأربعة حكام دول عربية هي تونس ومصر وليبيا واليمن (العياصرة ، 2016).

3_دول شمال إفريقيا:

إقليم يطل على ساحل البحر الابيض المتوسط وتخترق الصحراء جل أرضه، ويضم هذا الإقليم دول " مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب " يحده من الشمال البحر المتوسط، ويمتد من شواطئ الأطلنطي غربا حتى قناة السويس والبحر الأحمر شرقا ويحده إقليم السودان جنوبا(المنسي، 2021).

الإقليم الجغرافي الذي تقع ليبيا فيه، فتكون عوامل التأثر والتأثير متبادلة بين دول هذا الإقليم كما حدث في أحداث الربيع العربي.

4_ ليبيا:

دولة في شمال أفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الغربي تونس، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب الغربي النيجر، ومن الجنوب تشاد، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الشرق مصر، المساحة الإجمالية 1759540 كم2 والعاصمة طرابلس(الكيالي، 1993). وهي الدولة التي ستدرس هذه الدراسة الأحداث التي عصفت بها بداية من العام 2011، ومدى امتداد آثار هذه الأحداث عليها حتى يومنا هذا.

5_ مجلس الأمن:

أحد هيئات الأمم المتحدة، تم إنشاؤه لضمان الأمن والسلم الدوليين، يتكون من 15 عضواً 5 منهم دائمي العضوية، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين، ولهم حق النقض الفيتو، مع وجوب موافقتهم على القرارات جميعها(إيفانز و نيونهام ، 2004). وهو هيئة دولية تأسست في محاولة من الدول الكبرى لضمان استقرار العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

10.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حلف الناتو وتدخله العسكري في الدول الأخرى، حيث ستعمل الدراسة على استعراض مجموعة من الدراسات مع تعليق عليها وإظهار جوانب الاتفاق وجوانب الاختلاف بين هذه الدراسات التي صدرت في الفترة الواقعة ما بين سنة 2012 حتى العام 2024.

وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات

- **دراسة مخيمر (2024) بعنوان: المفاهيم الإستراتيجية لحلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة لأهم التحديات والمصالح خلال الفترة (1991 _ 2022)**

هدفت الدراسة إظهار أهم التحديات التي واجهت حلف الناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، بين الولايات المتحدة الأمريكية قائدة المعسكر الغربي الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي قائد المعسكر الشرقي الشيوعي، وكيف تعامل الحلف معها، وأظهرت أهم الإستراتيجيات التي استخدمها حلف الناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة، مع دراسة الاختلافات بين هذه الإستراتيجيات.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1_ المفاهيم الإستراتيجية مهمة جدا لأنها هي التي تحدد هدف وطبيعة الحلف والتحديات التي تواجهه.

2_ تغير المفاهيم الإستراتيجية للحلف كل عشر سنوات تقريبا.

جوانب الاختلاف تتلخص في أن دراسة مخيمر قد ركزت على مفاهيم ومبادئ حلف الناتو ، أما هذه الدراسة فقد اهتمت بأثر وانعكاس هذه المفاهيم على دولة ليبيا، وكيف مهدت للتدخل فيها.

- **دراسة تاحي (2022) بعنوان: دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري للناتو في ليبيا نموذجا**

استعرضت الدراسة دور التدخل العسكري للناتو في إفشال قيام نظام سياسي موحد في ليبيا بعد عام 2011م، حيث إن مرحلة ما بعد تدخل الناتو تميزت بتراجع دور الجيش الليبي في استقرار الأوضاع الأمنية ما أدى إلى حدوث الفوضى.

وأجابت الدراسة على التساؤل التالي: هل كان تدخل الناتو وراء فشل النظام السياسي في ليبيا؟ أم أن سبب هذا الفشل يرجع إلى طبيعة الشعب الليبي وظروفه؟

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها:

1 – التدخل العسكري للناتو هو الذي كان السبب الرئيس في فشل النظام السياسي في ليبيا.

2 _ عوامل الفشل السياسي موجودة في ليبيا بسبب عدم تحديث المجتمع الليبي، وتحوله إلى مجتمع مدني حقيقي، مع عدم إنشاء القذافي لأي مؤسسات سياسية حقيقية.

توافقت الدراستان على دراسة أثر العوامل الخارجية في فشل ليبيا كدولة، أما جوانب الاختلاف فقد ركزت دراسة تاحي على أثر العوامل الخارجية في فشل ليبيا كدولة فقط، أما هذه الدراسة فقد اهتمت بالعوامل الداخلية إضافة للعوامل الخارجية في فشل ليبيا كدولة.

- **دراسة بلعربي (2021) بعنوان: التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (R TO P) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى**

هدفت دراسة بلعربي إلى تحليل موضوع التدخل العسكري في ليبيا وأسبابه الحقيقية، وهل كان هذا التدخل من أجل حماية الشعب الليبي أم كان هذا التدخل من أجل حماية مصالح هذه الدول في ليبيا.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

1_ إن السبب المعلن لتدخل حلف الناتو هو حماية المدنيين، وغير المعلن هو إسقاط النظام السياسي الليبي لتحقق وتعزز مصالح هذه الدول في ليبيا.

2_ تدخل الناتو أدى إلى اتساع الصراع بين الليبيين، وسعّر نار الحرب الأهلية.

3– أسباب التدخل في ليبيا هو رغبة دول الحلف في حماية مصالحها.

اتفقت الدراستان في أن هناك أسبابا معلنة غير حقيقية للتدخل في ليبيا، مع وجود أسباب إستراتيجية حقيقية لتدخل الدول الكبرى في ليبيا.

أما الاختلاف فقد كان في أن هذه الدراسة قد درست الوضع في ليبيا وآثار التدخل حتى سنة 2024.

- **دراسة فليج ورابحي وبن دهقان (2019) بعنوان: التدخل العسكري المعاصر بين القانون الدولي والممارسة الدولية – العدوان المقنع –**

هدفت دراسة فليج ورابحي وبن دهقان إلى البحث في موضوع التدخل العسكري، وهل يعتبر تدخلا قانونيا أم أنه عدوان، وهل يخرق القانون الدولي، وما هي مبررات التدخل العسكري، وعرف التدخل العسكري وشروطه والحجج التي ساقها لاستعمال هذا الخيار.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1 _ بعض الدول أعطت تبريرات قانونية وسياسية للتدخل العسكري.

2 _ تدخل الناتو كان وسيلة لتحقق الدول الكبرى مصالحها ووسيلة أمريكا لتفرض شرعية تدخلها في العالم.

3 _ هناك ازدواجية في المعايير التي تستخدمها الدول الغربية في النظر إلى مشاكل العالم الثالث.

4 _ تم انتهاك أهم مبدأين في العلاقات الدولية، وهما عدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول واللجوء إلى الطرق السلمية في حل المشاكل بينها.

اتفقت الدراستان على الاهتمام بالجانب القانوني للتدخل العسكري، وأيضا دراسة التدخل العسكري من ناحية التعريف والشروط.

أما جوانب الاختلاف فقد قامت دراسة فليج ورابحي وبن دهقان بالحديث عن عدة أمثلة لدول تم التدخل فيها، أما هذه الدراسة فقد بحثت في الحالة الليبية.

- **دراسة النحلي (2018) بعنوان: الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 _ 2017**

بحثت الدراسة في الأزمة الليبية، أسبابها وامتدادها إلى تونس ومصر، وبحثت في العلاقة بين ليبيا وتونس ومصر فترة ما قبل العام ٢٠١١، وتنبأت بشكل ومستقبل العلاقات بين ليبيا وتونس ومصر بعد العام ٢٠١١.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1 _ صدّرت الأزمة الليبية لدول الجوار عدة مشكلات منها الحرب الأهلية والهجرة غير الشرعية.

2 _ استمرار وجود الانقسامات السياسية في ليبيا.

3 _ الأزمة الليبية تفاقمت بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية.

4 _ التحول من الثورة السلمية إلى المسلحة.

اتفقت الدراستان في الاهتمام بتداعيات أزمة ليبيا وأثرها على دول الجوار، واختلفت الدراستان على المدة الزمنية للدراسة، فهذه الدراسة قد امتدت حتى العام 2024.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة كفيرنو (2019) بعنوان: شرح تدخل الناتو في ليبيا 2011**

هدفت الدراسة إلى تحليل الوثائق الموجودة حول التدخل في ليبيا، والتحولات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في المنطقة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مع محاولة الإجابة عن أفضل تفسير لأسباب وآثار التدخل من خلال استخدام النظرية البنائية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية.

توصلت الدراسة إلى أن أهداف الناتو من هذا التدخل كان بسبب الأهداف الجيوسياسية، لا رغبة منها في حماية المدنيين، أيضا رغبة الولايات المتحدة في حل الصراع عسكريا لتعبئة أعضاء الحلف ضد القوى العالمية الصاعدة روسيا والصين، والعودة إلى شكل جديد من أشكال الصراع الدولي، وكل هذا لتعزيز هيمنة الولايات المتحدة هذا بحسب تفسير نظرية الواقعية الهجومية، أما تفسير النظرية البنائية فكان التدخل في ليبيا لمحاولة هذه الديمقراطيات الغربية تعزيز الديمقراطية والأعراف والقيم المشتركة، وهذا كان أساس التدخل من أجل الحماية.

جوانب الاتفاق اتفقت الدراستان على أن سبب التدخل كان لوجود أهداف استراتيجية وليس السبب المعلن ألا وهو حماية المدنيين من الطغيان والقتل.

أما جوانب الاختلاف كانت أن دراسة كفيرنو استخدمت النظرية البنائية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية لمحاولة تفسير التدخل في ليبيا، أما هذه الدراسة فلم تستخدم هذه النظريات لتفسير التدخل في ليبيا، ولا تؤيد تفسير النظرية البنائية لأساس التدخل في ليبيا.

- **دراسة شيروود (2021) بعنوان: تدخل حلف الناتو في ليبيا: الأسباب السياسية وراء تدخل الناتو في ليبيا**

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب السياسية لتدخل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أسباباً للدول التي تدخلت أو التي لم تتدخل في ليبيا، بالنسبة إلى ألمانيا لم تكن متحمسة للمشاركة بسبب تناقص الدعم الشعبي للتدخل في أفغانستان، ولا رغبة لتدخل جديد في ليبيا، مع رغبة فرنسا في قيادة التدخل، وهذا راجع لأسباب سياسية خاصة بها، مثل محاولة اكتساب رئيس فرنسا لزخم سياسي ليعاد انتخابه مجددا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

الولايات المتحدة حولت مسؤولية القيادة لحلف الناتو، الذي وافق على التدخل العسكري لوقف الانقسام بين أعضائه، ورغبة منه في استمرارية التعاون والتنسيق السياسي، وحل مسألة تقاسم الأعباء بين أعضائه، ولاحظ الباحث أيضا عدم وجود إستراتيجية واضحة، حيث كان سبب التدخل في ليبيا هو اتهام نظام القذافي بقتل الشعب الليبي، واستخدام سلاح الجو فقط لا يؤدي إلى استقرار للبلد، مع رفض النظام السياسي الليبي التراجع وهو ما أدى إلى تحول المهمة إلى تغيير النظام عوضا عن المهمة الإنسانية.

اتفقت الدراستان على الاهتمام بدوافع الدول الكبرى في التمهيد لعملية التدخل، أما جوانب الاختلاف فهذه الدراسة قد اهتمت أيضا بالأسباب المباشرة وغير المباشرة للتدخل، ودور المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذه القضية.

- **دراسة ايرامي وايداشابا (2017) بعنوان: تدخل الناتو في ليبيا وأثره على الأمن العالمي**

هدفت الدراسة إلى التعرف على متى ولماذا وكيف يجب تطبيق القوة.

توصلت الدراسة إلى أن تدمير الناتو لليبيا لم يكن إلا جريمة حرب ارتكبت ضد الشعب الليبي، وأيضا هي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة، هذا التدخل كان له تداعيات خطيرة على الأمن العالمي، فامتدت أنشطة الجماعات الإرهابية في ليبيا والدول التي حولها، تبين أيضا أن الجرائم التي اتهم

بها القذافي قد ارتكبها حلف الناتو وحلفاؤه، أيضا انعدم الأمن العالمي بسبب أنشطة حلف الناتو في شؤون الدولة ذات السيادة، لذلك يجب على حلف شمال الأطلسي وحلفائه أن يراجعوا عملياتهم الإستراتيجية، خصوصا في مسألة استخدام القوة، بالإضافة لوجوب تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في الصراعات، وعلى المحكمة الجنائية الدولية أن تعاقب القادة الغربيين على جرائمهم مثلما تعاقب قادة إفريقيا.

اختلفت الدراستان في أن دراسة ايرامي وايداشابا قد ركزت على أثر التدخل في ليبيا على أمن العالم، أما هذه الدراسة فقد اهتمت أكثر بدراسة أثر التدخل على الإقليم وعلى ليبيا نفسها.

- **دراسة بتراس(2011) وهي بعنوان: الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع**

استعرض الباحث تاريخ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري في إفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي، واستند في مصادره إلى دراسة أجراها فرع الأبحاث بالكونجرس ونشرت في نوفمبر 2010م، وأفادت بأن واشنطن قامت بشكل شبه سنوي بإرسال المئات أو الآلاف من القوات المقاتلة، وعشرات الطائرات والسفن الحربية من أجل دعم نظم استبدادية حليفة لها، ورصدت الدراسة 46 حالة تدخل مباشر قبل الحرب الأخيرة على ليبيا، ومن هذه البلاد التي شهدت تدخلا أمريكيا لمرة واحدة أو أكثر مثلاً الكونغو، وتشاد، وسيراليون، والصومال، ورواندا، وليبيريا، والسودان، وساحل العاج، وغيرها.

وأفادت الدراسة بأن واشنطن قد منيت بخيبة أمل جراء سوء تقدير أجهزتها الاستخبارية، وعدم قدرتها على التنبؤ بنبض الشارع العربي الرافض لاستمرار حالة التردي، التي أرهقت كاهله، وأعيت كل مناحي حياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، جراء وجود نظم استبدادية مدعومة من واشنطن بالدرجة الأساسية.

وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة آثرت التضحية بالدكتاتوريات التي طالما دعمتها لصالح ضمان مستقبل مصالحها في المنطقة العربية، لما لهذه المنطقة من أهمية إستراتيجية في الحسابات الأمريكية، إضافة إلى أن واشنطن وفي سبيل ضمان تحقيق مصالحها في المنطقة قد فتحت خطوط حوار مع كل التيارات السياسية المنظمة منها، أو غير المنظمة، الليبرالية والإسلامية.

اتفقت الدراستان على الاهتمام بدراسة الربيع العربي كمرحلة أولى من عملية التدخل في ليبيا، واختلفتا في أن هذه الدراسة اهتمت أيضا بدور مجلس الأمن وحلف الناتو في عملية التدخل.

11.1 ما يميز هذه الدراسة:

تميزت هذه الدراسة بدراسة أسباب تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو العسكري في ليبيا، والأوضاع الليبية الداخلية بعد انتهاء التدخل العسكري لحلف الناتو وصولا إلى العام الحالي 2024م.

حللت الدراسة الأزمة الليبية من بداية أحداث الربيع العربي، وكيف امتد إلى ليبيا وكيف تفاعل النظام السياسي مع هذه الأحداث، وصولا إلى تدخل حلف الناتو في ليبيا، وأثر هذا التدخل على الوضع الليبي الداخلي والوضع الإقليمي والدولي، وركزت الدراسة على إبراز دور المنظمات الإقليمية والدولية قبل التدخل العسكري وبعده.

استنتجت الدراسة الأهداف الإستراتيجية والحقيقية للدول من وراء التدخل العسكري، والاتفاقيات السياسية والعقود التجارية التي أبرمت بعد العام ٢٠١١، وتصريحات بعض القادة السياسيين.

وقد تميزت دراستي عن دراسة مخيمر في أنها اهتمت بأثر مفاهيم حلف الناتو الإستراتيجية على دولة ليبيا، وكيف مهدت للتدخل في ليبيا.

تميزت دراستي عن دراسة تاحي في أنها اهتمت بالعوامل الداخلية، إضافة للعوامل الخارجية في فشل ليبيا كدولة.

تميزت دراستي عن دراسة بلعربي في أنها درست الوضع في ليبيا، وآثار التدخل حتى سنة 2024.

تميزت دراستي عن دراسة فليج ورابحي وبن دهقان في أنها بحثت في الحالة الليبية فقط.

تميزت دراستي عن دراسة النحلي في أنها امتدت حتى العام 2024.

تميزت دراستي عن دراسة كفيرنو في أنها لم تستخدم هذه النظريات العلاقات الدولية لتفسير التدخل في ليبيا، ولا تؤيد تفسير النظرية البنائية لأساس التدخل في ليبيا.

تميزت دراستي عن دراسة شيروود في أنها اهتمت بالأسباب المباشرة وغير المباشرة للتدخل، ودور المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذه القضية.

تميزت دراستي عن دراسة ايرامي وايداشابا في أنها قد اهتمت أكثر بدراسة أثر التدخل على الاقليم وعلى ليبيا نفسها.

تميزت دراستي عن دراسة بتراس في أنها اهتمت بدور مجلس الأمن، وحلف الناتو في عملية التدخل.

12.1 مصادر الدراسة:

تنوعت مصادر الدراسة ما بين الكتب، والأبحاث العلمية، ورسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراة، والمواقع العلمية، والمواقع الإلكترونية، التي تحدثت عن موضوع الدراسة.

13.1 منهجية الدراسة:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

المنهج الذي يصف فيه الباحث العلمي مختلف الظواهر والمشكلات العلمية، ويحل المشكلات والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي، ثم تحلل البيانات التي تم جُمعها من خلال النهج التحليلي الوصفي(تيسير، 2023)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتوثيق البيانات والقرارات الدولية وتوظيفها.

- **المنهج التاريخي:**

المنهج الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظاهرة أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة والوضعية التي وجدت فيها(شلبي، 1997) والغرض من استخدام هذا المنهج هو تتبع تاريخ التدخل العسكري للحلف في المنازعات المحلية للدول.

- **المنهج الاستشرافي:**

وهو اكتساب فهم أعمق وأشمل للمستقبل من خلال صياغة عدة توقعات وسيناريوهات بديلة للظاهرة (الجهيني، 2021)، حيث أُستخدم المنهج الاستشرافي في محاولة استشراف مستقبل ليبيا بعد دراسة تدخل حلف شمال الأطلسي وآثاره على ليبيا

الفصل الثاني: الربيع العربي وآثاره على ليبيا

- **المبحث الأول: الربيع العربي**
- **المطلب الأول: مفهوم الربيع العربي والمفاهيم المرتبطة به (الثورة، الانتفاضة)**
- **المطلب الثاني: أسباب الربيع العربي**
- **المبحث الثاني: آثار الربيع العربي على ليبيا**
- **المطلب الأول: ليبيا (جغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً)**
- **المطلب الثاني: أوضاع ليبيا قبل الربيع العربي**
- **المبحث الثالث: الربيع العربي في ليبيا**
- **المطلب الأول: آثار الربيع العربي التونسي والمصري على ليبيا**

المبحث الأول: الربيع العربي

خلال هذا المبحث حاول الباحث أن يقدم مقاربة للمفاهيم تقارب الواقع وفقاً للمتغيرات الزمانية والمكانية، فاصطلاح الربيع العربي الذي صار محل جدل لكثيرين وما زال، وبصرف النظر عن مصدره، هو تعبير مجازي عن حقبة زمنية جديدة، بدأ يعيشها العالم العربي، بسبب الثورات والاحتجاجات التي اجتاحته، يحاول وضع حد أو فاصل بينها وبين الماضي.

حيث يعتبر مصطلح الربيع العربي وعلى رغم حياده الظاهر في وصف التطورات على الساحة العربية، فإنه ينطوي أيضا على معان ودلالات يتعين الإشارة إليها، حيث يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب والتجدد، وهو فعلا ما ينطبق على الثورات والاحتجاجات العربية التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها(حلس ، 2015).

هذا بالإضافة إلى ما يرمز له الربيع عادة من تفاؤل وأمل ينطبق أيضا على الثورات العربية، وما هو مأمول منها، بحيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي، تبتعد فيها عن الأنظمة الاستبدادية التي فشلت في تحقيق تطلعاتها(حلس ، 2015).

1.2 المطلب الأول: مفهوم الربيع العربي والمفاهيم المرتبطة به (الثورة، الانتفاضة)

تناول الباحث في هذا المطلب مفهوم الربيع العربي والمفاهيم المرتبطة به مثل مفهومي الثورة والانتفاضة، حيث لم يتفق الكتّاب على تعريف موحد ومقبول للربيع العربي لدى الجميع، فالبعض سماه ربيعا في إشارة إلى معاني الشباب والتجدد(طاهر والسعودي ، 2011)، أصل استخدام كلمة الربيع مع الثورات يعود إلى الثورات الأوروبية الديمقراطية في عام 1848م، والتي عرفت باسم ربيع الأمم أو ربيع الشعوب(lse blogs ، 2021)، والبعض رأى فيه تذكيرا لربيع براغ عام 1968م الذي حاول فيه الشعب التشيكوسلوفاكي عمل إصلاحات ضمن النظام الشيوعي ولم تنجح بسبب التدخلات الخارجية(الصفتي، 2011)، وانتظر ذلك الشعب بعدها أكثر من عشرين عاما لينجح في تغيير نظامه الشيوعي، فشل هذا التحرك هو ما جعله أقرب لحركة احتجاجات جزئية منه إلى ثورة(راشد ، 2011)، فهو لم يؤد إلى تحقيق تغيير شامل وكامل لحالة الدول والشعوب العربية.

استخدم تعريف الربيع العربي لأول مرة من مجلة الإندبندنت البريطانية(أبو عون ، 2017)، أو من مجلة فورين أفيرز الأمريكية(تمزارتي ، 2020)، واستخدم من معلقين غربيين على أحداث تلك الأعوام، ولم يتم استخدام مصطلح آخر مثل الكرامة والثورة(lse blogs ، 2021)، إذن تعبير الربيع العربي هو مستورد من الغرب.

يرى العياصرة (2016) أن الربيع العربي: هو عبارة عن موجة ثورية تشمل المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، وأعمال الشغب والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام 2010م في تونس احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على أثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان، وهناك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، كما اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا بحلول سبتمبر 2012م، أطيح بأربعة حكام دول عربية هي تونس ومصر وليبيا واليمن.

اعتبرت بن قدور (2014) أن الربيع العربي: عبارة عن حركات احتجاجية سلمية كبيرة جدا بدأت في أواخر العام 2010م ومع مطلع العام 2011م، وكانت الشرارة الأولى في تونس وانتشرت بسرعة كبيرة حتى إنها أطاحت برأس النظام فيها، وتميزت هذه الثورات بظهور الهتاف المشهور الشعب يريد إسقاط النظام.

وصف أنبار (Abdelsalam ، 2015) الربيع العربي بأنه لم يتميز بالنمط المتوحد في أرجاء العالم العربي، بل كان سلسلة من استجابات لمظالم اجتماعية واقتصادية خاصة بتلك الدول، ولم تكن تحمل أي إيديولوجيا أو طابع إسلامي.

وصفت الزدجالي (Abdelsalam ، 2015) أن الثورات العربية بأنها زلزال الشباب، لدور جيل الشباب الكبير في هذه الانتفاضات.

يعد مفهوم الثورة أحد المفاهيم الأكثر شيوعا في حقل التاريخ والسياسة، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار، أو ضد أنظمة استبدادية، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب، بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا، سواء كانت أوضاعا طبيعية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، فحينما تسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتتفشى البطالة، ويستشري الفساد المالي والإداري في المجتمع، ويداهم اليأس نفوس المواطنين إزاء عجز الأنظمة السياسية الحاكمة في معالجة الأوضاع القائمة

والقيام بإصلاحات ولو متدرجة، لا يجدون خيارا سوى الاحتجاجات، أو الثورات كملاذ أخير لتغيير الأوضاع القائمة، والتأسيس لمرحلة جديدة تفضي إلى صناعة أوضاع مغايرة لما عاشوها سابقا(السكران ، ب.ت).

لقد برز مفهوم الثورة وبقية المفاهيم ذات الصلة على السطح بعد اندلاع الثورات العربية، أو ما عرف بالربيع العربي، وتزامن معه بروز مشكلة منهجية وقع فيها العديد من الكتاب والإعلاميين وبعض الساسة أيضا، تتمثل هذه المشكلة في الخلط الواضح للمفاهيم، مما أدى إلى الغموض في تفسير الكثير من الأحداث، وعدم دقة توصيف ما جرى وما يجري منها(أبراش ، 2016).

ويلاحظ ذلك في العديد من الكتابات والنقاشات المثارة، فمثلا هناك من لا يفرق بين مفهوم الثورة كحركة شعبية واسعة تعبر عن الرغبة في التغيير الجذري للأوضاع القائمة، وبين مفهوم التظاهر، أو العصيان المدني، أو الإضرابات، التي تعبر غالبا عن الاحتجاج على فعل معين، وتستهدف الضغط على النظام السياسي لتعديل سلوكه تجاه قضية ما، أو لفت النظر إلى مشكلة ما، أو إيصال رسالة ما إلى المعنيين، أو الدعوة إلى الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية(ابراش ، 2016).

والثورة لغة جاءت من الفعل ثار يثور فهي ثورة، وتعني الهيجان، أو اشتداد الغضب والاندفاع الشديد، ويكون الثائر بمعنى الهائج، فنقول ثارت أعصابه أي فقد السيطرة على أفعاله(لطفي ، 2012)، أيضا تعريف الثورة: إنها اللفظة التي تجمع عدة معاني في السياق نفسه مثل الهياج والغضب والانتشار والقلب(أبو عون ، 2017)، ولا تأتي كلمة الثورة في المعاجم العربية، إلا بمعنى الفعل الفجائي مع السرعة والحركة السريعة، والذي يؤدي إلى الفوضى وتغير طبيعة الأشياء(تمزارتي ، 2020).

والثورة اصطلاحا تعني بحسب رأي توكفيل (أبو عون، 2017) هي التي تحاول أن تعيد الاعتبار للعقد الاجتماعي الذي يعني أن يكون الحاكم والمحكوم متساويين، وتحت مظلة القانون، فيما يرى خليل (أبو عون، 2017) أنّ الثورة: هي محاولة تغيير فجائية غير شرعية تكون خارج النظام القانوني السائد والمتبع في الدولة.

وتعني الثورة باللغة الإنجليزية والفرنسية أي تغيير جذري يحدث للمجتمع، لا يكون عن طريق الدستور، ويكون الهدف منه تغيير النظام السياسي، وليس بالضرورة أن تكون الثورة سياسية، فقد تكون الثورة زراعية، صناعية، علمية، أو اجتماعية(تمزارتي ، 2020).

أما مفهوم الانتفاضة: كلفظة هي مشتقة من الفعل نَفَضَ، ونفض الشيء يعني "حرّكه ليزول عنه الغبار أو نحوه"، أو طهّره، لذا يقال "نفض عنه الكسل" و"نفض عنه الهم"، وكذلك "انتفض واقفًا(ابن منظور ، ب ت).

أما الانتفاضة اصطلاحا فتعني بحسب البعض: حراك جماهيري يهدف إلى التغيير، مستخدمة ومستثمرة مختلف مكوناتها من احتجاج وتظاهر وعصيان، معتمدة النهج أو الأسلوب السلمي وغير السلمي، وفي هذا الإطار نقول أن للانتفاضة مطالب ذات سقف محدد يتمثل في المطالبة بالتغيير الذي يتلخص في تحقيق المطالب، لذلك نعتبر الانتفاضة بمثابة النهج العفوي لحركة الجماهير التي لا يصعب عليها الارتقاء إلى مستوى الثورة، وبالتالي عجزها عن تحقيق مطالب الشعب حتى وإن تمكنت من إسقاط النظام وتغييره(بوجنال ، 2012).

بينما ترى عزت (2011) أن الانتفاضة: عبارة عن مزيج من سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات العفوية الشعبية التي تستهدف تغيير الأوضاع الفاسدة القائمة، وقد تنتقل من المرحلة السلمية إلى مرحلة العنف المسلح، وهذا النموذج الانتفاضي لا يتجه نحو التصعيد المستمر، فهو لا يحاول أن يصل إلى الذروة، ولذا فهو يتوهج أحيانا ويخبو أحيانا أخرى، ولكنه لا ينطفئ أبدا ولا يستمر بالاشتعال، كذلك فإنه يقوم على تفعيل الناس وتمكين الأمة جمعاء، وليس تمكين الكوادر الطليعية أو النخب وحدها.

ويرى أبو عون (2017) أن هناك فروقاً بين الثورة والانتفاضة فعلى مستوى الأهداف: الثورة تهدف إلى التغيير الجذري للنظام والمجتمع، أما الانتفاضة فهي تريد أن تحقق هدفا معينا، وعلى مستوى الانتشار: الثورة هي أعم وأشمل فهي تشمل كل فئات المجتمع، أما الانتفاضة فتكون محدودة الانتشار وخاصة بفئة أو منطقة معينة، والانتفاضة هي التي تسبق الثورة وتمهد لها.

ورأى الباحث أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية لم تكونا محدودة الانتشار، بل امتدّ تأثرها وصداها إلى مناطق كثيرة في العالم، وأنه وبصرف النظر عن الاختلافات في تعريف مفهوم الربيع العربي، والمفاهيم المرتبطة به من ثورة، أو انتفاضة، أو حراك، أو مظاهرات، أو إضرابات، وما يرافق ذلك من خلط بينها، إلا أن هناك ما يجمع بينها فهي عبارة عن تحركات شعبية تطالب بتغييرات ضمن النظام السائد، وأن عدم تنفيذ مطالب الربيع العربي هو الذي سوف يؤدي إلى تحوله إلى ثورة عارمة تطيح بالنظام الموجود.

2.2 المطلب الثاني: أسباب الربيع العربي

الأحداث السياسية في هذا العالم تحدث لمجموعة من الأسباب، تنقسم هذه الأسباب إلى أسباب غير مباشرة تكون بعيدة زمنيا عن تاريخ الوقوع الفعلي للحدث التاريخي وتكون تمهيدا لهذا الحدث، ويكون هناك أيضا سبب مباشر يؤدي إلى حدوث هذا الحدث، وهذا ما ينطبق أيضا على الربيع العربي كأي ظاهرة تاريخية.

سيناقش الباحث في هذا المطلب الأسباب غير المباشرة والمباشرة التي أدت إلى بداية الربيع العربي أواخر العام 2010م.

الأسباب غير المباشرة:

تنتشر في الدول العربية أنظمة سلطوية تتميز بالحكم الفردي الاستبدادي، والتي يغيب عنها الانتخابات النزيهة، وتداول السلطة، حيث لا وجود لحرية التعبير والحقوق والحريات، فتباعدت المسافة بين هذه السلطة والشعب الذي غالبيته من الشباب(الهواري ، 2022)، مع غياب الفصل بين السلطات، حيث سيطرت السلطة التنفيذية ممثلة برأس النظام السياسي على السلطتين التشريعية والقضائية، وأدى هذا إلى خلل في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية(أبو عون ، 2017).

الواقع السياسي السيء رافقه سوء الأوضاع الاقتصادية، والتي تفاقمت بسبب فشل سياسات الحكومات العربية في تحسين الحياة الاقتصادية والمعيشية، مما أثّر سلبا على مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد، فانتشرت البطالة بين الشباب والأمية والجهل وقل رضى المواطن على مستوى الخدمات التي يتلقاها من الدولة(الهواري ، 2022)، وهناك أيضا أسباب مثل ارتفاع الأسعار، مع تدني دخل المواطن، وتدني معدلات الأجور، في مقابل ارتفاع قيمة الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين(أبو عون ، 2017).

ويوافق ايرامي و ايداشابا (Erameh & Idachaba ، 2017) على أن أسباباً مثل البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، والفساد، والزعماء المستبدين هي من الأسباب التي أدت إلى الربيع العربي.

هذه الأسباب ليست كافية وحدها، فيلزم وجود استبداد سياسي مع فساد لاحق له، مع تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية لتندلع ثورات ضد أنظمتها السياسية.

ويؤكد عبد السلام (Abdelsalam ، 2015) أن الفساد، والظلم، وارتفاع الأسعار، ومعدلات البطالة العالية، واستياء هذه الشعوب من الدكتاتوريات، مع عنف أجهزة الأمن، كلها كانت من أسباب الربيع العربي، فكان خروج الناس في المظاهرات نداءً لتحصيل الكرامة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.

ويشرح بيتراس (Petras ، 2011) الاقتصادات العربية بأن معظمها قائم على عوائد النفط، والغاز، والسياحة، وتعود هذه القطاعات بالمال الوفير لخزانة الدولة، ولكنها لا توظف إلا القلة من القوى العاملة، ولا تستعمل في إجراء عملية تنمية حقيقة، ولا يستفيد منها إلا طبقات محددة في المجتمع، وعدم تدفق الأموال بين طبقات المجتمع، يسهم في تعميق الفجوة الاقتصادية بين هذه الطبقات.

حتى إن الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها بعض الدول العربية، هي ليست اصلاحات حقيقية تستهدف بناء اقتصادات انتاجية، فبعض هذه الاصلاحات تكون شكلية، وتلبية لرغبات الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولي، فتكون لها آثار سيئة على اقتصادات تلك الدول، كما حدث مثلا لمصر حيث أدت هذه الإصلاحات إلى انتشار الفقر، وارتفاع نسب البطالة، وارتفاع اللامساواة في الدخل بين أفراد الشعب، وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية للفقراء، مع تقليص وظائف الحكومة، والذي يكون سببا في كثير من الثورات والانتفاضات(Petras ، 2011).

ويرى العياصرة (2016) أن التقدم التقني خدم ثورات الربيع العربي، فقد أدى إلى انتشار الثورات في الداخل، مع كشف تجاوزات الأنظمة السياسية، والشرطة في الخارج، مما أدى إلى دعم خارجي لها، وفرض عقوبات على تلك الأنظمة.

وكسر حاجز الخوف من السلطات، ترافق ذلك مع ارتفاع وعي المواطنين بحقوقهم، وبدأوا بالمطالبة بها(أبو عون ، 2017).

يرجع عمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية أسباب الربيع العربي; إلى عدة أسباب مثل إهمال التعليم، غياب الوعي، عدم وجود إصلاحات في الدول العربية لمدة تتجاوز السبعين عاما، ولا حتى اهتمام لعمل إصلاحات، ومع الأخطاء التي ارتكبتها على مدار السنوات، كل هذا تفاعل مع مؤامرات الخارج وتدخلاته(موقع الشرق الأوسط ، 2022).

ويرى اللافي (2018) أن هناك أسبابا عالمية للربيع العربي: مثل الأزمة المالية الاقتصادية التي ضربت العالم، والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار العالمي، وأيضا الصراع على مصادر الطاقة مثل النفط والغاز، والسؤال هنا لم لم يحدث الربيع العربي قبل حدوث تلك الأزمات الكبرى؟

وتذكر خلاصي (2014) وجود إستراتيجية أمريكية (الفوضى الخلاقة)، والتي من خلالها مررت الربيع العربي في المنطقة العربية لنشر الفوضى، وتفتيت المنطقة، وهذا ما يمثل إعادة للاستعمار القديم بشكل جديد، مع رسم خريطة جديدة للعالم العربي من دون تدخل عسكري مباشر.

يرى برينين وآخرون (Abdelsalam ، 2015) أنه مهما كانت نتيجة هذه المظاهرات التي عصفت بالعالم العربي، إلا أنها قد حققت بداية للتحولات السياسية في هذه المنطقة.

ورأى الباحث أنه أيا كانت أسباب الربيع العربي سواء كانت داخلية صرفة، حيث اشتركت الدول العربية في كثير من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشابه هذه الظروف هو ما أدى إلى انتشار هذه الموجات في أرجاء الوطن العربي الكبير سعيا من الشعوب لتغيير هذه الظروف، وهو ما يمكن أن نسميه بالعدوى السياسية فحين نجاح فكرة ما، يعمد الآخرون إلى تقليدها، أو أن الربيع العربي كان بفعل تدخلات خارجية رأت ضرورة تغيير الحكام الموجودين للإبقاء على مصالحها في تلك الدول، مع خطط خفية لإعادة رسم حدود المنطقة مرة أخرى، لكن الواضح والجلي أن الربيع العربي أرجع إلى الشعوب العربية قيمتها وثقتها بنفسها، وأنها قادرة على التغيير، وأنها يمكن أن تكون في يوم من الأيام صاحبة قرار حقيقي في اختيار رئيسها وتغييره إذا لم تعجبها سياسته، أسباب الربيع العربي هي مزيج من الظروف الصعبة المتشابهة والتدخلات الغربية.

السبب المباشر:

بدأت أحداث الربيع العربي في تونس أواخر العام 2010 باحتجاجات، بعد تعرض الشرطة لمحمد البوعزيزي المواطن البسيط وإهانته وحرق نفسه بعدها، في اليوم التالي خرجت احتجاجات من أهل المنطقة مطالبة بحل مشاكل البطالة والفقر، ثم خرجت بعدها مظاهرات في المدن الأخرى، وحاول النظام التونسي أن يسيطر على الوضع بالوعود، وتغيير بعض الوزراء، لكن العنف الشديد من الشرطة، ووقوع أعداد من الضحايا، أدت إلى تعاظم الاحتجاجات، ثم ازداد

الوضع سوءا بموت البوعزيزي، ومع سقوط مزيد من الضحايا غادر الرئيس التونسي البلاد(موقع عربي 21 ، 2020).

أما في مصر، فقد نزل الشعب في مظاهرات في 25 كانون الثاني 2011، محتجين على القمع، والانتهاكات، وسوء الأحوال الاقتصادية، رافعين شعارات "عيش حرية عدالة اجتماعية" و"الشعب يريد إسقاط النظام"، نجح الربيع المصري بعد اعلان تنحي مبارك عن السلطة، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد(الجزيرة ، 2024).

وفي ليبيا وبالتزامن مع ثورة 25 يناير والثورة التونسية، خرج بيان للمعارضة مطالبا معمر القذافي بالتنحي، ووجهت الدعوات للمواطنين من أجل التظاهر السلمي في 17 من فبراير، وواجهت قوات الشرطة الاحتجاجات بكل عنف، وحاولت فض الاعتصامات، وتصدت للمحتجين في مدن بنغازي والبيضاء ودرنة وطرابلس ومصراتة بالرصاص الحي، مما أدى إلى سقوط قتلى(الجزيرة ، 2024).

ناقش الباحث في هذا المطلب الأسباب غير المباشرة للربيع العربي، ووجد أن هناك تشابها في الأسباب بين دول الربيع العربي مثل وجود الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية مع تردي الأحوال الاقتصادية من بطالة وفقر، وأن السبب المباشر كان هو التضييق على الناس في لقمة عيشهم والقهر والإهانة في حالة الشاب البوعزيزي، وعند نجاح ثورة في بلد ما قد يحاول مواطنو البلد المجاور القيام بالثورة خاصة لو تشابهت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.

المبحث الثاني: ليبيا

تناول الباحث في هذا المبحث ليبيا من الناحية الجغرافية، والظروف والأوضاع التاريخية والسياسية والاقتصادية فيها، والمشاكل الكثيرة التي عانتها والتي أدت فيما بعد إلى الربيع العربي 2011م.

3.2 المطلب الأول: ليبيا (جغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً)

تمثل دولة ليبيا جوهر هذه الدراسة لذلك سنتناول دراستها من عدة نواح، جغرافية الدولة التي تمثل موقعاً مهماً في القارة الإفريقية وغاية في الأهمية لمحيطها العربي، وكذلك سنتناول بالبحث الأوضاع السياسية التي سادت فيها ما قبل العام 2011م، وختاما الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة فيها ومستوى العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالدخل العام وعدالة التوزيع بين المواطنين.

تعتبر ليبيا ضمن دول شمال إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال الغربي تونس، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب الغربي النيجر، ومن الجنوب تشاد، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الشرق مصر، المساحة 1759540 كم2، والعاصمة طرابلس، اللغة الرسمية هي اللغة العربية، والدين الرسمي هو الإسلام، والمدن الرئيسية هي بنغازي، طبرق، درنة، مصراتة، البيضاء، سبها(الكيالي ، 1993).

ليبيا هي جزء من إقليم شمال إفريقيا الذي عانى ويلات التقسيم والاحتلال الفرنسي والإيطالي والإسباني، فاحتلت إيطاليا ليبيا في العام 1911م وبعدها عانت ليبيا من ويلات الاحتلال وعنفه، وقاومت الحركة الوطنية والشعب الليبي هذا الاحتلال حتى العام 1943 عندما هزمت إيطاليا أمام بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة تطبيق نظام الحماية على ليبيا، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق تحت حماية كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ورفض الشعب الليبي الحماية، وأعلن الإضرابات والمظاهرات حتى تراجعت الأمم المتحدة عن قرارها، وأعلنت منح ليبيا الموحدة الاستقلال قبل العام 1952م، واستقلت المملكة الليبية في 1951 وحكمها الملك محمد إدريس السنوسي، ولكنها بقيت تعاني عدة مشاكل مثل سياسة الملك التي اتبعها مع بريطانيا والمزايا الكثيرة التي أعطاها إياها، مع وجود قواعد عسكرية لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وامتيازات شركات النفط الأجنبية، مع ما رافق هذا الشيء من قمع واستغلال

للشعب، وهذا ما أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي من الملك رفضا لهذه القرارات والامتيازات، وازدادت الموجة والوعي القومي بالخمسينات، وبقي هذا الوضع قائما حتى أيلول من العام 1969 حيث قامت مجموعة الضباط الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي بثورة على الملك، وقام بإعلان الجمهورية الليبية وأحدث تغييرات كبيرة في ليبيا فقام بإزالة القواعد العسكرية، وأمم المصارف، وشركات النفط الأجنبية(الكيالي ، 1993).

حاول النظام الجديد القيام بإصلاحات كبيرة نجح في تحقيق العديد منها، ولكن مغامرات النظام السياسية أثرت في وضع البلاد الاقتصادي، فقد ميز أيضا بين المناطق فصب اهتمامه وعنايته الاقتصادية على بعض المناطق، ولم يول بقية المناطق الاهتمام نفسه، مع ظهور بعض المشاكل السياسية التي واجهت نظام القذافي من محاولات انقلابية، ومشاكل مع دول الغرب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وأخرى تتعلق بالبرنامج النووي الليبي والحصار على ليبيا بعد قضية الطائرة لوكربي، ومع ذلك فقد استمر العقيد القذافي بالحكم حتى العام 2011 تاريخ اندلاع الثورة الليبية.

تحدث الباحث في هذا المطلب عن ليبيا من الناحية الجغرافية كحدود وموقع، وعن فترة الاحتلال الإيطالي، ووجد أن الظروف السياسية في فترة ما قبل استقلال البلاد من خشية تقسيمها إلى ثلاث مناطق قد انتهت، وأن النظام السياسي الجديد حاول أن يقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية كثيرة، وأن يدفع بالبلاد إلى التقدم الاقتصادي المنشود بالنظر إلى حجم الموارد الاقتصادية الموجودة، لكن التمييز الاقتصادي بين المناطق الشرقية والغربية قد أثّر في وضع البلاد، ولم يؤد إلى حدوث تنمية شاملة على مستوى البلد ككل.

4.2 المطلب الثاني: أوضاع ليبيا قبل الربيع العربي

البلد الذي يعاني مشاكل ويُتغاضى عنها، ولا تُحل، من الطبيعي أن يؤدي في مرحلة ما إلى خروج الناس مطالبين بالتغيير، وحل هذه المشاكل، وعندما لا يحدث تجاوب من النظام السياسي لا بد أن تحدث الثورة، ولهذا سيناقش الباحث في هذا المطلب مجموعة من المشاكل التي عانتها ليبيا على مدار سنوات طويلة، ومهدت لاندلاع الربيع العربي فيها.

1- المشاكل التاريخية:

ليبيا كادت أن تقسم إلى ثلاث مناطق تخضع كل واحدة منها لسيطرة قوة أوروبية فيما يسمى بنظام الحماية، ثم تراجعت الأمم المتحدة عن هذا القرار، لكن هذا التقسيم بقي حاضرا في عهد القذافي فحدث صراع وتنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة السياسية والسيطرة الاقتصادية، وعلى القرب من قيادة النظام السياسي، فمثلا كانت مدينة بنغازي من أكثر المدن مساندة للحركة الانقلابية عام 1969م، ولكن أصبحت العلاقات بينهم سيئة في السبعينات، مما أدى إلى قمع لأهل بنغازي وتهميشها سياسيا واقتصاديا على مدار سنوات طويلة، وهو ما أدى إلى هجرات ليبية للغرب، مع تحولها إلى معقل من معاقل أي تمرد أو ثورة على النظام الحاكم، كما حدث مثلا في الثورة عام 2011م، وما ينطبق على بنغازي، ينطبق على أي مدينة أخرى سلبا وإيجابا، فالنظام لم يستطع أن يطبق المساواة والعدالة الاجتماعية على الجميع والهوية الوطنية الجامعة للكل الليبي(بكرو و بوزيان ، 2017).

2- المشاكل السياسية:

أسس نظام القذافي بعد الانقلاب على الملكية حزبا واحدا هو حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي، والذي نادى بأفكار اشتراكية ثم ما لبث أن ألغاه، فالقذافي لم يشجع على قيام حياة سياسية فاعلة وأحزاب سياسية حقيقية، مع عدم وجود انتخابات رئاسية أو تشريعية حقيقية، واعتمد القذافي في حكمه على القبائل ودعمها له ولنظامه، وهذا أدى إلى حدوث صراعات جديدة بين مختلف القبائل الليبية على التقرب من النظام، والتمتع بالمكتسبات السياسية والاقتصادية، والمحاولات الانقلابية التي تعرض لها القذافي، وتقلبات القذافي السياسية على الصعيد الخارجي ما بين أفكار الوحدة العربية، وأحيانا الإفريقية(بكرو و بوزيان ، 2017).

والمشاكل السياسية الكثيرة للنظام الليبي على المستوى الدولي مع حدوث عدة انقلابات عسكرية للتخلص من هذا النظام، والتي كانت تجابه بالقوة الغاشمة والاعتقالات والقتل التي كان لها كبير الأثر في الوضع الليبي الداخلي.

3- المشاكل الاقتصادية:

تتمتع ليبيا باحتياطات ضخمة من النفط والغاز، وهي من الدول المهمة في هذا المجال، مع وجود عوائد ضخمة من تصدير النفط والغاز، دون نسيان تأميم النظام للنفط الليبي، وإبعاد الشركات الأجنبية عن هذا المجال مما أدى إلى ارتفاع دخل المواطن الليبي حيث بلغ 14400 دولار، مع وصول الإيرادات إلى حوالي 58 مليار دولار(الجزيرة ، 2006)، المشكلة الكبرى هي التفاوت الكبير في توزيع هذه العوائد، وحصرها بأسرة القذافي وطبقات وأشخاص معينين موالين للنظام مع فساد في توزيعها، فلم ينعكس هذا العائد الضخم على وجود بنية تحتية قوية، أو تحسن كبير على حياة المواطن الليبي، أو إحداث طفرة وتقدم اقتصادي ينعكس على المجالات الأخرى، مع وجود تفاوت في توزيع عوائد النفط في تنمية المناطق الليبية ما بين الشرق والغرب، ولم يؤد كذلك إلى قيام نظام ديمقراطي وآليات مناسبة للشفافية والمساءلة(بكرو و بوزيان ، 2017)، وهذا من دون نسيان فترة فرض الحصار الاقتصادي على ليبيا، والتي أثرت كثيرا على الوضع الاقتصادي، وأدت إلى تدهور الصناعة النفطية وهذا ما ظهر واضحا على ترتيب ليبيا على سلم الفساد، فقد أخذت مرتبة متأخرة جدا على سلم مدركات الفساد بحسب منظمة الشفافية(قديح ، 2013).

4- حقوق الإنسان:

تطرق العديد من الباحثين، وكذلك بعض المؤسسات الأممية التي تعنى بحقوق الإنسان إلى أن سجل نظام العقيد القذافي فيما يتعلق بالحريات العامة كان سيئا، حيث عانى الشعب الليبي من الممارسات القمعية وحالات الإعدام والاختفاء القسري للمواطنين بعيدا عن القانون، مع تقييد كبير لحرية التعبير والتجمع، مع عدم التسامح مع المعارضين، حيث انتقدت لجنة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ممارسات النظام الليبي فيما يتعلق بهذا الموضوع(بكرو و بوزيان ، 2017)، وبحسب النحلي (2018) فقد عانى الشعب الليبي من كبت الحريات، وفرض الرقابة المشددة على الصحافة والمطبوعات، وزادت سطوة الشرطة مع الاعتقالات الكثيرة التي طالت الطلاب والمثقفين والمعارضين، وزجهم في السجون وإعدام بعضهم وارتكاب المجازر بحق السجناء كما حدث في مجزرة سجن أبو سليم عام 1996م.

عقود عاشها الشعب الليبي في تحمل هذه الانتهاكات، مع عدم وجود حياة سياسية وأحزاب سياسية وحريات عامة، وعدم احترام الإنسان.

5- التغير الديمغرافي:

يرى قديح (2013) أن المجتمع الليبي هو مجتمع فتي فيشكل فيه عنصر الشباب غالبية السكان، وعاشوا في تناقض كبير بين شعارات النظام السياسية والاقتصادية وبين الواقع المعاش، فلم يكونوا راضيين لا عن السياسات ولا عن الواقع، مما أدى بهم إلى الأزمات النفسية والاجتماعية، وقلة انخراطهم في المجتمع.

بالنظر إلى عمر نظام القذافي الذي جاوز الأربعين سنة، فقد ولدوا وكبروا ولم يعرفوا إلا القذافي كحاكم يحكمهم، فهذا عزز من رغبة الشباب الليبي بالتغيير وهم من يشكلون جزءا كبيرا من عدد سكان ليبيا البالغ 6 مليون في 2010، وجاءت له هذه الفرصة في أحداث الربيع العربي.

هذا ما دفع الشباب الليبي إلى الانخراط بقوة في الثورة عام 2011م، فاشترك فيها الطلاب والكتاب والمثقفون والصحافيون، رغبة منهم في التغيير وتبديل الحال وحتى يعود إليهم الشعور بالانتماء لهذا الوطن الذي يملك مقدرات كبيرة تتيح لهم العيش بواقع أفضل، وتأثرا منهم بالنموذج الشبابي التونسي والمصري(قديح ، 2013).

بعد دراسة هذا المطلب رأى الباحث أن ليبيا قد عانت كثيرا من المشاكل تاريخيا وسياسيا واقتصاديا، وأن ممارسات نظام القذافي كان لها الأثر الكبير على شعبها، ولم تؤد إلى تحسين كبير على حياة الناس، ومع اندلاع أحداث الربيع العربي في تونس ومصر، ونجاحه في تحقيق التغيير كان هذا سببا في خروج الشعب الليبي طالبا التغيير والذي لم يجابه إلا بالرصاص كسابقيه.

المبحث الثالث: الربيع العربي في ليبيا

بعد اندلاع الربيع العربي في تونس وامتداده إلى مصر، ونجاحه في تغيير النظامين السياسيين فيهما، فمن الطبيعي أن يكون لهذا الأمر آثار وتداعيات على دول الجوار ومنها ليبيا، ويعد هذا الأمر من الأمور الطبيعية في العلاقات بين شعوب الدول المتجاورة والمشتركة مع بعضها في

كثير من الصفات الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية، حيث إنها تؤثر وتتأثر بظروف بعضها البعض إيجابيا وسلبيا، وسنناقش في هذا المبحث آثار الربيع العربي على ليبيا.

5.2 المطلب الأول: آثار الربيع التونسي والمصري على ليبيا

لأن تونس ومصر بلدان مجاوران جغرافيا لليبيا، وتجمع بينهم كثير من الخصائص والروابط المشتركة سياسيا واقتصاديا، والعلاقات التاريخية ما قبل استقلال هذه الدول، لهذا انتقل وأثّر الربيع العربي على ليبيا، ولهذا سيناقش الباحث في هذا المطلب الآثار المترتبة على الربيع التونسي والمصري على ليبيا.

ليبيا وتونس لهما حدود مشتركة تبلغ حوالي 459 كم، وبالتالي حدث عبر التاريخ الطويل عديد من التأثيرات والأزمات والتي أثّرت في الجانبين سواء كانت أزمات اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، وهذا يرجع إلى خصوصية ما يجمع بين الشعبين من روابط دينية وتاريخية وعرقية، في السنوات السابقة للربيع العربي كانت العلاقة بين الدولتين الجارتين تتسم بعدم الاستقرار، فكانت العلاقة تتأرجح ما بين الهدوء والتوافق أو الاضطرابات والمشاكل، والتي كان من أسبابها مزاجية القذافي، وسلوكه السياسي المتقلب، مع عدم النظر والاهتمام بمصلحة الشعبين، مع أثر طبيعة شكل النظام في البلدين، كل هذا أدى إلى تدهور العلاقة بين البلدين(النحلي ، 2018).

أما الحدود بين ليبيا ومصر، فيبلغ طولها إجمالي 1115 كم(موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي ، ب ت)، وترجع العلاقات الليبية المصرية إلى العام 1951م، عندما اعترفت مصر باستقلال ليبيا(النحلي ، 2018) التي أصبحت مملكة تحت حكم الأسرة السنوسية، وبعد ثورة 1952م في مصر، انتشرت الأفكار القومية العربية التي كان يرفعها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتأثر بها مجموعة الضباط الليبيين الذين قاموا بثورة في عام 1969م، حيث تأثر القذافي بهذه الأفكار، واعتبر نفسه امتدادا للثورة الناصرية وحاول تطبيقها في ليبيا، ولكنه لم يعمد إلى بناء الدولة الحديثة أو المؤسسات السياسية.

تأرجحت العلاقات بين الدولتين بين القوة والضعف في عهد السادات حيث انقطعت العلاقات تماما بين البلدين بعد توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل.

ولتشابه الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مصر وتونس، فقد بدأ الربيع العربي في مصر بتاريخ 25 من يناير، مستفيداً أيضا من الدفعة المعنوية بعد هروب الرئيس التونسي بن علي من البلاد، ومطالبا بالحرية والعدالة الاجتماعية.

في أول الأمر، اعتقد القذافي أنه في مأمن من أي احتجاجات على حكمه لوجود ثروات اقتصادية في البلد، ولكن المشاكل التي عاناها الشعب الليبي كانت كثيرة من الفساد المستشري، ونهب المال العام، واللاعدالة في توزيع الثروات، والقمع الأمني، وعدم وجود معارضة حقيقية فعالة للنظام السياسي في الداخل(النحلي ، 2018).

ولكن الشباب الليبي تأثرا بما حدث في تونس ومصر، وبقدرة ذلك الشباب الثائر على الخروج مطالبين بحقوقهم وحرياتهم وبقائهم في الميادين، رغم عنف الشرطة حتى إطاحتهم برأس النظام في البلدين، وأملا في تكرار حدوث هذا التغيير في بلدهم، هذا أدى إلى انتقال جذوة الثورة إلى ليبيا، فخرج الناس إلى الميادين، وبدأت الاحتجاجات السلمية داعية للتغيير، وإصلاحات للمشاكل الداخلية الليبية.

صدر بيان لمجموعة من قوى المعارضة مطالبة الزعيم السابق معمر القذافي بالتنحي في 14 فبراير/شباط 2011م، ووجهت الدعوة إلى المواطنين من أجل التظاهر السلمي في 17 فبراير/شباط(موقع الجزيرة ، 2024).

أدى الربيع العربي إلى مجموعة من الآثار العامة; تمثلت في عدم الاستقرار في فترة ما بعد الإطاحة بالرئيس، انقسام بشأن الدستور الجديد، وانقسام ما بين تيارات المجتمع، مع فوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية في بعض الدول، مع حدوث اختلاف واضح في مصالح دول مثل الولايات المتحدة، وأوروبا، وتركيا والتي تنافست على السيطرة على ليبيا ومقدراتها.(2015 ، Abdelsalam).

وجد الباحث بعد دراسة هذا المطلب أن التجاور الجغرافي كان له الأثر الكبير في انتقال الربيع العربي، وتشابه الظروف السياسية والاقتصادية بين مصر وتونس وليبيا، ولأن استمرار هذه الظروف المتشابهة لسنين طويلة، وعدم معالجة هذه الأسباب حتما سيفجر الأوضاع، ويؤدي إلى اندلاع الثورات، رغم توقع القذافي شخصيا أن هذا لن يحدث لأن ظروف بلده الاقتصادية أحسن حالا من جارتيها ولثروات البلد الكبيرة.

الفصل الثالث: أسباب ودوافع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا

- **المبحث الأول: التدخل العسكري**
- **المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري والمفاهيم المرتبطة به (سيادة الدولة، العدوان)**
- **المطلب الثاني: شرعية التدخل العسكري**
- **المبحث الثاني: أسباب التدخل العسكري في ليبيا عام 2011**
- **المطلب الأول: الأسباب غير المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا**
- **المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا**
- **المطلب الثالث: دوافع التدخل العسكري الحقيقية في ليبيا**

المبحث الأول: التدخل العسكري

تناول موضوع الدراسة التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، ولهذا سيقوم الباحث في هذا المبحث بمناقشة موضوع التدخل العسكري من حيث المفهوم اللغوي والاصطلاحي القانوني له، ومدى شرعيته، ومطابقته للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وشروط ومعايير التدخل.

1.3 المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري والمفاهيم المرتبطة به (سيادة الدولة، العدوان)

تناول الباحث في هذا المطلب مفهوم التدخل العسكري كمفهوم من حيث التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي، والمفاهيم الأخرى المرتبطة به مثل سيادة الدولة، والعدوان، والاتفاقيات الدولية، حيث اختلف الكتّاب والقانونيون والمشرعون، على أبعاد هذا المفهوم والذي يعتبر مصطلحا جديدا على الساحة الدولية، حيث أقرّ ميثاق الأمم المتحدة مبدأ سيادة الدولة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي يحمي دعائم الأمن والسلام الدولي.

مفهوم التدخل الدولي هو يعبر عن تدخل دولة في شؤون دولة أخرى وهو الذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من الفوضى على الصعيد الإقليمي والدولي، وأيضا يشكل مفهوما مضادا للنظام المتعارف عليه دوليا والذي يسيّر العلاقات بين الدول، على أساس مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول الداخلية، والذي يقع فقط تحت تصرف النظام السياسي للدولة، والمرتبط عادة برغبات ذلك الشعب، وعن طريقه يقوم ذلك النظام السياسي بإدارة حياة سكانها الموجودين في نطاقها البري والجوي والبحري المعترف به دوليا.

أولا: معنى التدخل لغة: أتى من الفعل دخل، فيقال دخل وتدخّل في الأمر بمعنى أدخل نفسه فيه، وتعني أيضا دخل وتدخّل في شؤون الغير(مسعود ، 1992).

يعرف التدخل اصطلاحا كما في زيتون (2013) تعرض دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية الخاصة بدولة أخرى من دون وجود سند قانوني يبرر هذا التصرف، وهذا يقيد حرية هذه الأخيرة، وهذا العمل يعتبر اعتداء على سيادتها، وبالتالي يعتبر عملا غير مشروع بحسب القانون الدولي، ومن الناحية السياسية يعني أن تتعرض دولة لدولة أخرى، وأن تملي عليها إرادتها الخاصة

وتتحكم في شؤونها الداخلية والخارجية، ويكون الغرض من ذلك هو تغيير وضعها الحالي من دون وجود أي سند قانوني يعطيها الحق في ذلك.

ويعني التدخل أيضا : أعمال تقوم بها دولة ما أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية، بالتدخل قسريا وبالغصب في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، ويكون لهذا التدخل بداية ونهاية، وموجها ضد سلطات تلك الدولة المستهدفة، وليس ضروريا أن يكون هذا العمل قانونياً أو غير قانوني، ولكنه بشكل مؤكد ينتهك النموذج التقليدي المتعارف عليه للعلاقات الدولية(قديح ، 2013).

وعرّفه أيضا وايت (منصر ، 2011) على أنه عمل مباشر وعنيف يعمل على التهديد باستخدام القوة المسلحة، لكنه أقل من حالة الحرب بين الدول ولا يصل إليها.

يقول بيل (فليج ورابحي وبن دهقان ، 2019) أن التدخل: هو نتاج طبيعي للنظام الحالي الدولي الفوضوي والذي لا يقوم على القانون، وقد يكون عنيفا أو لا يكون، وقد يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد يكون واضحاً أو مستتراً، وقد يكون أحادياً فردياً أو جماعياً، وهناك شرط أساسي هو تباين القوة، فتكون الدولة التي تقوم بعملية التدخل أقوى من الدولة الواقع عليها فعل التدخل.

يرتبط مفهوم التدخل أيضا بمفهوم السيادة، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة على يد جان بودان، في كتابه الجمهورية 1577م ، حيث عرّفها على أنها السلطة المطلقة التي تتمتع بها الدولة، ويكون لها الحق وحدها في إلزام الشعب بما تراه مناسبا، من خلال إصدار قوانين تحكم من خلالها على الأشياء والأفعال، وبحيث تكون لها اليد العليا على ما في إقليمها وما فوقه(المشوخي ، 2008).

ووصفت أيضا بأنها السلطة العليا التي يخضع لها جميع رعايا الدولة، وللسيادة عدة خصائص فهي سلطة دائمة لا تنتهي، وأيضا مطلقة لا تتحدد بقانون، وغير مفوضة من أي شخص أو جهة فهي قائمة بحد ذاتها(آل إبراهيم ، 2013).

ويرتبط مفهوم السيادة بمفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورأى الداعون له أنه يشكل دعما لسيادة الدول ومظهرا للحرية ضد الهيمنة، ولكن ولأن كل قاعدة لها استثناء، فهناك حالات يعتبر التدخّل مشروعا مثل التدخّل بدعوة من البلد، أو تدخّل مضاد لتدخّل آخر، أو تدخّل على أساس دفاع عن النفس(ايفانز و نيونهام ، 2004).

يرتبط مفهوم التدخل بمفهوم آخر هو العدوان وجرى تعريفه في المؤتمر المعني بوضع تعريف للعدوان عام 1933م على أنه إعلان حرب على دولة، أو اجتياح بلد لبلد آخر من دون إعلان حرب، أو الهجوم على أراض أو على سفن أو على طائرات بلد آخر، وقد يكون على شكل حصار بحري لساحل أو موانئ بلد، أو أنه عبارة عن تقديم مساعدات لعصابات مسلحة في داخل بلد آخر(ايفانز و نيونهام ، 2004).

وعرّف العدوان أيضا ضمن قرار الأمم المتحدة رقم 3314 في عام 1974 على أنه استخدام القوة المسلحة من دولة ضد دولة أخرى، ويستهدف هذا التدخل سيادتها واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها، أو بأي أسلوب آخر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة(المعيني ، 2012).

ب – تطور مفاهيم السيادة والتدخل العسكري عبر التاريخ

تطورت العلاقات الدولية بين الدول ومصادر الشرعية والسلطة عبر التاريخ، حيث كان هناك نزاع على السلطة بين الملك والكنيسة على من هو صاحب السلطة الأعلى، فانتقلت السلطة بين الملك والكنيسة، وتوزع الولاء بينهما في مختلف مناطق أوروبا، حتى انتهى هذا الصراع بانتهاء حرب الثلاثين عام في أوروبا عن طريق توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648م، والتي كان لها عدة آثار من أهمها ظهور الدولة القومية حيث أصبح الولاء للدولة، وليس للكنيسة والدين الذي كان سببا في اشتعال هذه الحرب(البدري والسيد ، 2020).

كانت السيادة للكنيسة ثم انتقلت إلى الملك، بعدها انتقلت كما قال الأشقر(2020) إلى الأمة بنص قانوني واضح بعد إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي عام 1789م، حيث نصت المادة الثالثة فيه، على أن الأمة هي مصدر كل سلطة، وأن أي سلطة لا تكون صادرة عن الأمة تكون فاسدة.

والسيادة جزءان، جزء خارجي يتمثل في أن تكون علاقاتها الخارجية ملك يدها، وحرة التصرف فيها كيف تشاء دون تدخل أو وصاية من دولة أخرى، والجزء الداخلي أن تكون للدولة كامل السلطة على مواطنيها لا يشاركها أحد في ذلك(زيتون ، 2013).

يلاحظ هنا أن فكرة سيادة الدولة هي فكرة حديثة العهد ولم تتشكل إلا من ثلاثة قرون.

أصدرت بعض الدول العربية في اجتماع لها عام 1944م بروتوكول الإسكندرية والذي اعتمد عددا من المبادئ المهمة مثل تأسيس جامعة الدول العربية، ويكون مهمة مجلس هذه الجامعة حماية استقلال وسيادة الدول العربية من كل اعتداء، ودعا البروتوكول أيضا إلى عدم لجوء الدول العربية للقوة لحل النزاعات فيما بينها، بل يتوسط المجلس لحل هذه النزاعات(الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، ب ت).

وأقرّت الأمم المتحدة هذا المصطلح حيث منع الميثاق المؤسس لها عام 1945م، الدول من التهديد باستعمال القوة ضد الدول الأخرى، أو استخدام القوة فعليا من أجل الإضرار باستقلال وأراضي الدول الأخرى، مع قرار آخر للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1965م، حيث أقرّ بعدم جواز التدخل في شؤون الدول الداخلية وحماية سيادتها وسلطتها على أرضها(الطراونة ، 2012).

وأقرّ القانون الدولي العالمي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بمبدأ سيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، ومنع استخدام القوة في العلاقات بين الدول، واعتبر أنه الشيء الطبيعي في العلاقات بينها، وبعدها بدأ الحديث عن مفاهيم مثل احترام حقوق وكرامة الإنسان.

ثم تغيّرت مفاهيم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والسيادة المطلقة للدولة الذي وافقت عليه المعاهدات والقوانين العالمية وأصبح هذا التغير مستساغا بمرور السنوات، وبل وكثر الداعون له، وأيضا بسبب التحولات العالمية التي شهدت ظهور المنظمات الدولية والمعاهدات والقوانين الدولية والتي أصبحت فاعلاً دولياً بخلاف الدول، حيث انتشر حينها هذا التحول إلى نوع من السيادة المحدودة للدولة على إقليمها وشعبها.

جرى عقد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1951م فاعتمدت جريمة كاملة الأركان سواء كانت قد ارتكبت وقت السلم أو في وقت الحرب، واعتبر من ينوي أو من يحرّض أو من يتآمر أو من يحاول أو من يقوم أو من يشارك ويساعد على ارتكاب هذه الجريمة مجرما، وجب القبض عليه ومحاكمته على أساس أنها تدابير وقائية، ويحق بالتالي للأمم المتحدة أن تبدأ بالإجراءات القانونية حتى قبل أن ترتكب الجريمة فعليا، وبصرف النظر سواء أكانوا مواطنين أم رؤساء بلاد، لما تشكّل هذه الجريمة من خطر كبير على الأمن والسلم الدولي(الطراونة ، 2012).

ولأن غالبية هذا النوع من الجرائم يقع من طرف النظام السياسي لبلد ما على مواطنيه، فكان لا بد من أن تصبح ولاية القانون الدولي كبيرة ونافذة على أرض الدولة وشؤونها الداخلية.

وضّحت المادة السادسة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مفهوم الإبادة الجماعية على أنها أي فعل يقصد به تدمير أعضاء الجماعة الإنسانية بشكل كلي أو جزئي لأسباب دينية أو إثنية أو قومية، مع وجود جرائم أخرى مثل جرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية وهي تشمل ما يلي قتل أعضاء من الجماعة، وإلحاق أذى بأعضاء الجماعة جسديا كان أم روحيا، وتعريض الجماعة لظروف معيشية صعبة لتدميرها كليا أو جزئيا، وإجراء تدابير للحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل هذه الجماعة، ونقل أطفال من الجماعة إلى جماعة أخرى(الطراونة ، 2012)، والتي لم تطبق ضد دول كثيرة مثل إسرائيل في تأكيد على سياسة الكيل بمكيالين.

يذكر أن هناك أسباباً للتحول في مفهوم السيادة المطلقة مثل الاتفاقيات الكثيرة التي وقعت عليها الدول، والتي ألزمتها بالتزامات جديدة، انتشار مبادئ حقوق وحريات الإنسان مع توقيع اتفاقيات تكفل هذه الحقوق، انتشار كيانات عابرة للقومية تتخطى الحدود المرسومة بين الدولة وتتخطى سلطات الدولة(قديح ، 2013).

ورأى شولت (قديح ، 2013) أنّ عصر سيادة الدول قد انتهى، وأنه لم يبق للسيادة من مبررات لبقائها، بسبب تحولات النظام العالمي الجديد من العولمة وذوبان الفواصل والحدود بين الدول، وما صاحبه من انتشار للمعلومات والأفكار، حيث أصبحت الشعوب جميعها ضمن نظام عالمي واحد كبير.

تمّيزت الفترة ما قبل العام 1990م أنّ الأمم المتحدة قد اكتفت بإصدار قوانين وتوصيات تأخذ الدول بها أو لا تأخذ، وكانت تصر على موافقة الدولة المعنية حتى تتدخل إنسانيا فيها، ربما بسبب النظام ثنائي القطبية العالمي، وصعوبة التّدخل في الدول التي تؤمن بالفكر الاشتراكي(الطراونة ، 2012).

تغيّر الحال بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وبدء النظام الدولي الجديد القائم على القطب الواحد، ومعناه تفرد الولايات المتحدة بحكم العالم لوحدها عسكريا وسياسيا، وأصبح التدخل جائزا في حالات معينة كحماية الأقليات أو منع اضطهادها، فالأحداث والصراعات الدولية والمواقف منها كانت تؤدي إلى تطور مفاهيم التّدخل الدولي العسكري.

ذكر كراسنر و دونيلي (Erameh & Idachaba ، 2017) أن أبرز تحد سيواجه مبدأ سيادة الدول هو عولمة حقوق الإنسان، وأن هذا الأمر هو الذي سوف يضعفها.

وأكّد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان في سياق متصل أن حقوق الفرد تؤثر في مفهوم السيادة، وأن انتهاك سيادة الدول أصبح مقبولا في حالات التعسف ضد حقوق الإنسان(Erameh & Idachaba ، 2017).

فأثار مثلا تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو عسكريا في كوسوفو جدلا كبيرا على مشروعيته، لأنها أولا دولة مستقلة، وثانيا لم يكن هناك تفويض من مجلس الأمن، رغم وجود أسباب كثيرة توجب هذا التّدخل، ولهذا صدر تقرير عام 2001م عن اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، وأكد التقرير على أن مجلس الأمن هو أفضل جهة يمكن أن يتولى قضايا التدخل الإنساني، لأن مسؤوليته هي حفظ الأمن والسلم الدولي حسب ميثاق الأمم المتحدة، وأيضا هو الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة(بكرو و بوزيان ، 2017).

اجتمع رؤساء دول وحكومات العالم في مؤتمر القمة العالمي في عام 2005م، واعتمدوا قرار حماية السكان من مخاطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وتقوم هذه الحماية على ثلاث ركائز:

1) كل دولة هي مسؤولة عن حماية سكانها في المقام الأول.

2) المجتمع الدولي مسؤول عن مساعدة الدول في حماية سكانها.

3) يصبح المجتمع الدولي مسؤولا عن الحماية عند فشل الدولة في حماية سكانها، أو عدم رغبتها في ذلك، وشكل اعتماد هذا المبدأ التزاماً رسميا من قادة الدول(سيمونوفيتش ، ب ت ; Erameh & Idachaba ، 2017).

ويذكر ايرامي و ايداشابا (Erameh & Idachaba ، 2017) أن هذا المؤتمر قد أعطى حق التدخل الأخلاقي للدول، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات العالمية في هذه العملية، ولكن سلطة التّدخل عسكريا تقع على عاتق الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن فقط.

وجرى تغيير مصطلح التدخل الإنساني إلى مصطلح الحماية، فكان بمثابة تحسين للمصطلح السابق، وأكّد هذا المصطلح الجديد على أن كل دولة لها الحق في التدخل لحماية سكان بلد آخر من جرائم مثل القتل الجماعي والتطهير العرقي(بكرو و بوزيان ، 2017).

مصطلح الحماية الذي اعتمده مؤتمر القمة، يمنع ارتكاب الجرائم الفعلية والتحريض على القيام بها، وحدّد مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة، الذي يشمل استخدام الوسائل السلمية كالدبلوماسية، وأي وسائل أخرى من خلال مجلس الأمن، وبمساعدة المنظمات الإقليمية، أي إنّه قد يتم بشكل جماعي، وهذا يكون في حالة فشل الدولة في القيام بواجباتها اتجاه سكانها، وفي هذه الحالة يتم اتخاذ إجراءات أخرى; مثل تدريب الدول على بناء قدراتها لحماية سكانها، وكل هذا يكون بمراعاة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي(م ، 2005).

لاحظ الباحث تطور العلاقات الدولية بين الدول، ومدى تغيّر مصادر الشرعية والسلطة عبر التاريخ، وانتقالها من الكنيسة إلى الملك، وبعدها إلى يد الشعب من خلال مصطلح السيادة والذي أكد قدسية أرض الدولة وتحريم التدخل في شؤونها الداخلية، ثم انتقل العالم من هذه المفاهيم إلى إمكانية التدخل إذا ما توافرت عدة شروط لذلك والتي لم يُحسم الجدل حولها، حيث ظهر الاختلاف على مشروعية التدخل من عدمه وماهية النصوص التي تبيح هذا التدخل وتسمح به وهو ما سوف يناقشه الباحث في المطلب الثاني.

2.3 المطلب الثاني: شرعية التدخل العسكري

تناول الباحث في هذا المطلب موضوع التدخل العسكري من حيث شرعيته، ومطابقته للقانون والمواثيق الدولية بالنظر إلى مبادئ جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ولأن القانون الدولي تطوّر عبر السنين، فبدأ العالم يتقبل فكرة ومشروعية التدخل الدولي، وبالتالي وضعت عدة شروط ومعايير للتدخل حيث اعتمدها القانون وعند توافرها يصبح التدخل واجبا.

أ- مشروعية التدخل:

التدخل العسكري موجود ومعروف منذ القدم، وحرمته المواثيق والقوانين الدولية وجعلت له ضوابط تحد من العمل به، وأبرزت قيمة ومفهوم أن تقام العلاقات بين الدول على أساس سلمي مع احترام شؤونها الداخلية، لكن ظهرت عدة حالات تقوم بها الدولة نفسها باضطهاد مواطنيها على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي أو قبلي، فظهر السؤال التالي هل يجوز لدولة ما أن تتدخل في شؤون دولة أخرى تقوم باضطهاد مواطنيها، لتؤكد احترام حق الإنسان في الحياة والكرامة، وتضمن حق هذا الفرد أو الجماعة في حياة كريمة وآمنة وبكرامة، هنا اختلف المشرّعين والقانونيين، فمنهم

من أباح ذلك وسمي بالتدخل على أساس إنساني، ومنهم من تمسّك بالنص الأصلي القائل بعدم جواز التدخل في الدول على اعتبار أنه شأن داخلي.

اختلفت الآراء حول مشروعية التدخل الدولي ودارت حوله كثير من النقاشات انقسم فيها القانونيون إلى ثلاثة اتجاهات.

أولا: هناك من وقف وأيد التدخل اعتماداً على عدة مبررات قانونية وسياسية:

1) المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة تعطي استثناء لعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في ثلاث حالات، وبالتالي يكون للدول حق استخدام القوة في حالة تعرضها لهجوم عليها داخل حدودها، وحق التدخل الدولي إذا ما تعرضت لهجوم على أحد مواطنيها خارج حدودها.

2) هدف التدخل هو حماية أفراد يتعرضون لاضطهاد وعنف في أثناء نزاعات غير دولية، وهو ما يوافق مبادئ اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين في أثناء الحروب، إذا في هذه الحالة يجب على اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم الرعاية والإغاثة الإنسانية.

3) المادة 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة تعترف بوجود مصلحة دولية في تعزيز احترام حقوق الإنسان وبالتالي يمكن استخدامها لتبرير التدخل.

4) إعلان فيينا لحقوق الإنسان عام 1993م، الذي دعا إلى التزام الدول بإيجاد آليات بديلة في إطار معالجة انتهاكات حقوق الإنسان حال فشل مجلس الأمن أو غيره في معالجة الأزمات الدولية(قديح ، 2013).

ثانيا: وهناك من عارض التدخل الدولي بمبررات أخرى:

1) أقرّت عصبة الأمم والأمم المتحدة أن أهم مبدأ في العلاقات الدولية هو مبدأ عدم التدخل .

2) المادة 2 فصل 4 يمتنع أعضاء الأمم المتحدة عن استخدام القوة العسكرية أو أي شكل آخر في علاقاتها الدولية بما يهدد استقلال الدول الأخرى وسلامة أراضيها.

3) لا وجود لنصوص تبيح استخدام القوة والتدخل الدولي في المنظمات الدولية الأخرى، وهذا يدل على أن التدخل الدولي الإنساني ما هو إلا أداة في يد الدول التي أوجدت هذا المصطلح(قديح، 2013).

ثالثا: وهناك من يضيق أو يقلل من نطاق استخدام التدخل الدولي ويحدده بعدة ضوابط:

لا يستخدم هذا الخيار إلا في حالات الانتهاكات الواضحة والتي لا لبس فيها مثل حالات التطهير العرقي والقتل الجماعي، ويتم حينها التدخل الدولي حسب قواعد القانون الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، فهذا من صلاحيات مجلس الأمن حسب المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تتيح له صلاحية تقدير الموقف الإنساني، ثم يتدخل المجلس بأساليب دبلوماسية وسياسية والقوة العسكرية تكون آخر خيار يطبق(قديح ، 2013).

ذكر الحاج (2017) موقف رايان جودمان الخبير في القانون الدولي والذي اعتبر أن هناك تناقضاً بين مصطلحي التدخل والإنساني، وأن المصطلح الأخير ما هو إلا غطاء للغزو العسكري، وبالتالي لا يجوز جمعهما في كلمة واحدة للتناقض الكبير بينهما، فيما كان رأي جيفري روبرتسون المستشار القانوني للأمم المتحدة أنه يجوز استخدام التدخل ضمن القانون الدولي لمساعدة المدنيين، ووضع له عدة شروط.

ب- معايير وشروط التدخل:

أقرّ الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان أن هناك توظيفاً سياسياً لعملية التدخل الدولي، حيث تخضع لاعتبارات سياسية معينة تبيحها أحيانا وتمنعها أحيانا أخرى، وقال الأمين العام أيضا أنه قد وجد صعوبة في التوفيق بين السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ولكنه اعتبر أن حماية حقوق الإنسان هو مبدأ مهم، ويجب الانتصار له وفرضه، ومن يفرضه هو الأمم المتحدة وأجهزتها سلميا والتدخل العسكري هو آخر حل يلجأ إليه.

وجد تقرير مسؤولية الحماية في عام 2001م، أن مبدأ السيادة لا يعني أن الدولة لها الحق فقط في السيطرة على شؤونها الداخلية، بل يعني أن على الدولة أن تتولى حماية شعبها، وعند فشل دولة في حماية شعبها لعدم قدرتها على ذلك، أو أنها لا تستطيع ذلك، تنتقل حينها هذه المسؤولية إلى المجتمع الدولي، وهذه المسؤولية يستطيع أن يقوم بها مجلس الأمن(بلعربي ، 2021).

أما التدخل الدولي فله ثلاثة شروط أولها الشخصية الدولية أي أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها، ويكون هذا الشرط للطرفين المتدخّل والذي وقع عليه فعل التدخل، وثانيها هو

الإكراه إجبار الدولة على تغيير سياستها بما يتناسب مع أفكار ومصالح الدولة التي تدخلت، وثالثها هو التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة(فليج ورابحي وبن دهقان ، 2019).

فالتدخل قديما كانت تقوم به الدول منفردة أما حديثاً فيكون التدخل جماعياً ضمن المنظمات حديثة النشأة التي تضم عدة دول، وقد يكون بشكل قانوني أي أنه يتم بغطاء قانوني عن طريق التفسيرات القانونية المختلفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أو يكون تدخلا خارجا عن إطار الشرعية الدولية.

وهناك عدة شروط للتدخل فيجب أن يكون طلب التدخل من المدنيين ضحايا هذه الجرائم، وأن يكون سبب التدخل هو جرائم النظام الحاكم في الدولة، أما جيفري روبرتسون فقد ذكر أيضا عدة شروط فيكون التدخل مقيّداً، ومشروطاً، وبعد استنفاذ كل الوسائل السلمية، ويكون بالتالي آخر خيار مطروح(الحاج، 2017).

ناقش الباحث في هذا المطلب المواقف المؤيدة للتدخل والمعارضة له، مع بيان أسباب كل طرف والتي أخذت من تفسيرات لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وذكر الباحث أيضا وجود شروط ومعايير معينة والتي اعتمدها القانون الدولي، وعند توافرها يصبح التدخل واجبا ومقبولا عند عدد كبير من القانونيّين والدول والمنظمات الدولية.

المبحث الثاني: أسباب التدخل العسكري في ليبيا عام 2011

حاول الباحث في هذا المبحث، دراسة الأسباب المختلفة للتدخل العسكري في ليبيا المباشرة منها وغير المباشرة، من خلال استعراض أسباب الأمم المتحدة، ومجلس الأمن القائمة على أساس مبادئ القانون الدولي، وكذلك أسباب كل من الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي الناتو، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي.

4.3 المطلب الأول: الأسباب غير المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا

حلف شمال الأطلسي الناتو، هو حلف تشكّل في العالم 1949م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تشكّل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، وكأي حلف آخر فهذا الحلف

قرر لنفسه بعض المبادئ، ومن أهمها حماية حرية وأمن جميع الدول الأعضاء بالطرق السياسية والعسكرية، مع مراعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وهي المبادئ نفسها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

التدخل في ليبيا له أسباب غير مباشرة مثلا; خوف فرنسا وبريطانيا خصوصا من تكرار مذبحة سريبرينيتشا في البوسنة عام 1995م، حيث وقفت دول العالم موقف المتفرج ولم تتدخل لمنع المذبحة، وفظائع حرب البلقان، ولهذا تدخلت دول الغرب في ليبيا، (في الحقيقة التدخل بسبب رغبة هذه الدول في الحصول على موارد ليبيا الطبيعية)، بالإضافة لاتفاق فرنسا والقيادات الليبية المنفية في الخارج على التحرك منعا لحدوث مذابح أخرى(Sherwood ، 2016).

أعلن حلف شمال الأطلسي الناتو ثمانية مفاهيم إستراتيجية على مدار تاريخه، وهي التي تشكل رؤية الحلف، وأهدافه، ومهامه السياسية والعسكرية التي أنشئ من أجلها، وهي من تقوي الحلف حتى يستجيب لأي تهديدات حالية أو مستقبلية، لأن التحديات العالمية متغيرة ولا تبقى على حالها(مخيمر، 2024).

أكد المفهوم السابع لحلف الناتو الذي صدر في 2010 في قمة لشبونة، ضرورة الاستمرار في بناء القدرات العسكرية للحلف لضمان تفوقه، وإتاحة تدخله خارج حدوده الجغرافية، ونشأ خلاف بين معسكرين، كل معسكر يحمل رأياً بخصوص التوسع، فكان موقف الولايات المتحدة هو التوسع وخوض التحديات، ومواجهة تهديدات خارج حدود دول الحلف، وساندها في موقفها دول مثل بريطانيا وكندا والبرتغال مع دول شرق أوروبا التي انضمت حديثا إلى الحلف، أما فرنسا والجزء الأكبر من الدول فقد عارضت هذا التوجه حتى لا يصبح الحلف أداة لتحقيق أهداف المصالح الأمريكية (مخيمر ، 2024).

أعلن الحلف أنه سوف يستمر في المهام الجوهرية، وغايتها حماية الدول الأعضاء، وضمان الحلف لأمن شعوب دوله، مع مراعاة التحديات الحديثة، وأعلن أن لديه أيضا ثلاث مهام جوهرية يجب الحفاظ عليها وتشمل ما يأتي(موقع الناتو ، 2010):

أ– الدفاع المشترك: أي التصدي بشكل جماعي لأي عدوان يقع على أي دولة عضو أو على الحلف ككل وهو ما يعد التزام منها بالبند الخامس من الوثيقة التأسيسية(معاهدة واشنطن).

ب– إدارة الأزمات: يؤمن الناتو أن أفضل سبيل لحل أي نزاع هو منع حدوثه من الأساس، وهذا ما يوجب التدخل قبل بداية وتطور الأزمة، وإن فشل في منع حدوثها، عندها يكون جاهزا لإدارة

النزاع والتعامل مع أطرافه، باستخدام مجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية، ومحاولة الحل وعدم التوسع والتحول إلى صراع، وهذا لأن النزاعات والأزمات خارج حدود حلف شمال الأطلسي في إمكانها أن تشكل تهديدا مباشرا لأراضي الحلف وشعوبه، فتدخل الحلف يشكل تعزيزا للاستقرار الإقليمي والعالمي.

ج– التعاون الأمني: أي تعاون حلف الناتو مع عدد من الدول والمنظمات الدولية عن طريق عقد شراكات معها في عدد من القضايا، مثل الحد من التسلح ونزع التسلح، بما يحقق الهدف الجديد المتمثل بالتوسع خارج حدود الحلف الجغرافي، هناك حالات للأخطار الجديدة، مثل انتشار الأسلحة المتقدمة من قبيل الأسلحة الباليستية، والنووية، وأسلحة الدمار الشامل في أيدي الدول، وهذا ما قد يعزز حدوث حالات تدخل، انتشار الإرهاب هو أحد الأخطار الجديدة، وهي من أهم أسباب التدخل في الدول، فقد تحدث هجمات بأسلحة حديثة ومتطورة، وتطال أراضي وشعوب دول الحلف، أو قد يكون على شكل الاتجار بالأسلحة أو بالبشر، وقد تكون الأخطار على شكل هجمات إلكترونية سيبرانية على الشبكات الحكومية وخطوط المواصلات والإمدادات، وهذا يحتم على دول الحلف تعزيز حماية شبكاتها الإلكترونية، مما يعني أن الصراعات وعدم الاستقرار على حدود دول الحلف يمكن لها أن تشكل تهديدا مباشرا وقويا للحلف ودوله.

أثبت تدخل الناتو السابق في أفغانستان والبلقان، ضرورة وجود إستراتيجية عسكرية وسياسية لإدارة الأزمة، وبعد إنهاء الأزمة يجب التعاون مع المجتمع الدولي لإعادة الاستقرار، وبدء مرحلة إعادة البناء في الدولة فلا يكفي التدخل العسكري وحده.

حلف الناتو عنده أسباب أخرى ، فهذا التحالف قد بدأ بالتفكك في فترة ما بعد الحرب الباردة، والسبب في ذلك يعود إلى تقليل أغلب الدول الأعضاء معدل إنفاقها على الميزانية الدفاعية، مما استوجب عملية تدخل جديدة مع رفع الإنفاق الدفاعي، أيضا الحلف كان بحاجة ماسة للتدخل في ليبيا حتى يمحو خيبة وآثار تدخله في أفغانستان، مع امتلاكه القدرات التخطيطية والعملياتية التي تسمح له بالتدخل(Sherwood ، 2016).

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة بعد أحداث 11 أيلول، حيث قامت على عدة أسس مثل التدخل في أي مشكلة تحدث في أي منطقة في العالم، وجعل الأمم المتحدة في خدمة أهداف الولايات المتحدة(ضياف و غزلاني ، 2021).

ورغبت أيضا من تدخلها إلى عدم تحول ليبيا إلى تجمع للتنظيمات الإرهابية، والتي قد تكون نقطة انطلاق لأوروبا، بالإضافة لمخاوف أوروبا وخصوصا إيطاليا من تدفق اللاجئين إليها هربا من ليبيا(العرادي ، 2017).

رأى الباحث أن تدخل حلف الناتو في ليبيا قام على أساس الإستراتيجية الجديدة للحلف (حدوث صراع على حدود هذا الحلف، يمكن أن ينتقل ويؤثر في دوله)، فعدم استقرار ليبيا، ومشاكلها الداخلية، وانهيار الدولة، وربما انتشار الإرهاب فيها، كل هذه الأزمات الداخلية الليبية لا بد أن تؤثر في دول الجوار، وهذا يوجب تدخل الحلف حماية لمصالح الحلف وأمن دوله وشعوبه، فأمن الناتو يعتمد على استقرار الأمن في المناطق المجاورة، وتقريبا كانت ليبيا أول حالة تطبيق لهذه الإستراتيجية.

يعود تدخل الولايات المتحدة لأنها قد غيرت من مبادئها القديمة بعد هجمات أيلول 2001م، وأصبحت أكثر تدخلا في مشاكل الدول الأخرى خوفا من أن يمتد تأثيرها إليها، وربما قد يكون السبب في التدخلات الكثيرة هو انتهاء الحرب الباردة، وعدم وجود قطب آخر ينافس الولايات المتحدة في العالم.

5.3 المطلب الثاني: الأسباب المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا

النظام الليبي اعتقل محامي أسر ضحايا مجزرة أبو سليم وهي حادثة قتل جماعي ارتكبتها قوات الأمن الليبية في 1996 بحق سجناء سجن بوسليم المركزي بالعاصمة طرابلس لاحتجاجهم على سوء أوضاعهم، يقدر أن عدد القتلى قرابة 1300 معتقل، أهالي هؤلاء الضحايا عادة ما يتظاهرون مطالبين بالتحقيق في هذه الجريمة، بعد اعتقال هذا المحامي خرجت مظاهرات في بنغازي تطالب بإطلاق سراحه، قوبلت بقمع شديد، هذا ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا(بلعربي، 2021) ثم تطورت الاحتجاجات في ليبيا في يوم 17 شباط في أكثر من مدينة منها بنغازي وطبرق ودرنة والبيضاء، وجابهت قوات الأمن المتظاهرين بالقوة، وأدى ذلك إلى سقوط عدد من الضحايا مع انتشارها في المدن الأخرى، ولم تتوقف المظاهرات واستمرت قوات الأمن باستخدام القوة(النحلي ، 2018) حصل بعدها انشقاق في صفوف الجيش وقوات الأمن الليبية، وانضموا إلى طرف المتظاهرين رافضين قتلهم أو المساس بهم.

وانتشرت الاحتجاجات خاصة في شرق البلاد في بنغازي، والتي أصبحت المعقل الرئيسي للمعارضة وأرسل القذافي قواته لسحق الاحتجاجات فيها(Erameh & Idachaba، 2017) ولكن العنف استمر، وسيطر الثوار على مدن بالشرق الليبي، ثم عادت السيطرة لقوات القذافي والذي هدّد المتمردين والمدنيين في بنغازي(بلعربي ، 2021).

أرقام الضحايا العالية، وطريقة تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين، مع ما تردد عن استخدام الأسلحة الثقيلة وسلاح الجو، ووجود مجموعات من المرتزقة لاستهداف وقتل المتظاهرين، كانت سببا في تدخل الجامعة العربية التي نددت بتعامل قوات القذافي العنيف مع المتظاهرين وقتلهم، وبدأت سلسلة من المطالبات بوقف أعمال العنف، ولحقها أيضا مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة، مع مطالبات من جانب المجلس الانتقالي الليبي، والمنظمات الحقوقية للدول للتدخل في ليبيا بحجة حماية المدنيين مما ينتظرهم على يد قوات القذافي.

رأى باتيسون (Erameh & Idachaba ، 2017) أن نظام القذافي قد أبدى استعدادا لقتل ما بين 1000 إلى 10000 مدني، ثم دعا أتباعه لمهاجمة المتظاهرين في بنغازي، وهذا دليل إضافي على نيته ارتكاب مزيد من الجرائم.

واتفق بيلامي و ويليامز (Erameh & Idachaba ، 2017) أن استخدام القوة العسكرية في ليبيا هو الإجراء الحاسم والمطلوب في مثل هكذا حالة.

بدأت المنظمات الدولية بالخطوات البسيطة، وهي التنديد والمطالبات قبل أن يتصرفوا بشكل أقوى بسبب الخوف من استعمال سلاح الجو الليبي في قتل المدنيين، وعدم استجابة النظام الليبي لهذه المطالبات، وغياب التفاهمات والحلول الدبلوماسية لحل هذه الأزمة، وطلبت بعض الجهات مثل الجامعة العربية والمجلس الانتقالي الليبي فرض حظر جوي على الأجواء الليبية، وطلبت تدخل مجلس الأمن من أجل تطبيقه.

جاء تدخل مجلس الأمن بسبب الصلاحيات المخولة له، باتخاذ تدابير حسب ميثاق الأمم المتحدة مثل التدابير المؤقتة وهي محاولة لاتخاذ حلول غير دائمة بشأن أزمة ما، والتدابير غير العسكرية التي تتعلق بقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دولة ما، وأخيرا التدابير العسكرية والتي تأتي بعد فشل التدابير السابقة، وتكون بتقدير الدول الخمس العظمى، وبالشكل الذي يراه مناسبا، والهدف منها هو حفظ الأمن والسلم الدولي(جاد ، 2023) وبرّر مجلس الأمن الدولي

تدخله في ليبيا على أساس مبدأ المسؤولية في الحماية، والذي يعني أن حكومة ليبيا قد فشلت في حماية المدنيين(Erameh & Idachaba ، 2017) .

واعتمد هذا المجلس قرارات مهمة في القضية الليبية مثل قرار 1970(الذي عبر فيه عن قلقه فيما يخص أحداث ليبيا، ودعا حكومة ليبيا إلى اتخاذ عدة خطوات لحل هذه الأحداث)، وقرار 1973(القاضي بفرض حظر جوي فوق أجواء ليبيا)، والتي راعت مسألة الحماية الدولية التي أنشأت ضمن لجنة التدخل الدولي على أساس أن الدول غير القادرة، أو التي لا ترغب في حماية مواطنيها، وتنتقل هذه الصلاحيات إلى اختصاص مجلس الأمن.

أحد أسباب التدخل في ليبيا هو اعتماد وسائل الإعلام على نقل أخبارها من التقارير المبالغ فيها من طرف منظمات حقوق الإنسان الليبية في المنفى مثل المنظمة الليبية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والتي أشارت مثلا إلى التطهير العرقي واغتصاب النساء، والتي لم يُتحقق منها بشكل جيد ودقيق من طرف ثالث(kvernmo ، 2016).

وعلى سبيل المثال قامت وسائل الإعلام الفرنسية على مضاعفة أعداد قتلى المظاهرات لتضليل الرأي العام العالمي، فأشار الإعلام الفرنسي إلى أن عدد الضحايا قد وصل إلى 2000 قتيل في مدينة واحدة، في حين أشارت تقارير أخرى إلى أن الرقم يصل لقرابة 200 قتيل في كل أنحاء ليبيا(تاحي، 2021).

واتفق ايرامي و ايداشابا (Erameh & Idachaba 2017) مع الرأي السابق وطالبا بالمراجعة القضائية الكافية لمثل هكذا اتهامات ومزاعم قبل أن يبدأ الحل العسكري.

يعزو الطاهر (2014) عدة أسباب لموقف الجامعة العربية من أزمة ليبيا:

1) الموقف الرسمي السلبي من ثورات تونس ومصر، فقررت الجامعة بعده اتخاذ موقف إيجابي، فانحازت مبكرا إلى جانب الشعب الليبي والمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

2) يبدو أنها أدركت أن هناك تحضيراً لقرار دولي بموافقة كثير من الدول، وهذا الاتفاق سوف يعطي الشرعية للتدخل بحجة حماية الشعب الليبي.

3) عزز هذا الموقف علاقة ليبيا السيئة مع عدد من الدول العربية.

وجد الباحث أن جامعة الدول العربية قد حاولت تصحيح موقفها الذي اتخذته أثناء ثورات تونس ومصر عن طريق اتخاذ مواقف منحازة للشعب الليبي والمجلس الوطني الليبي.

يعود سبب الموقف الخليجي الرسمي لعلاقات الصراع والمناكفة السياسية بين القذافي وحكام الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية(قديح، 2013)، والذي يعني وجود تنسيق بين جامعة الدول العربية والدول الغربية، فيكون هناك تدخل رسمي عربي في قضايا يوافق عليها الغرب.

خرج في العام نفسه أمين عام حلف الناتو وقتها أندرسن فوج راسموسن، وقال إن عملية وتدخل الحلف في ليبيا ضد نظام القذافي كانت بسبب التفويض من مجلس الأمن، ودعم واضح من دول المنطقة(موقع سبوتنيك ، 2023) إذن فقد توافرت شروط التدخل الأساسية مع أسباب التفويض الدولي والدعم الإقليمي ولهذا وجب التدخل(Sherwood ، 2016) ثم أعلن أمين عام حلف الناتو أن إعلان امتلاك المحكمة الجنائية الدولية أدلة على ارتكاب القذافي لجرائم ضد الإنسانية قد عزز من إمكانية تدخل الحلف لحماية المدنيين(kvernmo ، 2016).

اتفق فايس وآخرون (Erameh & Idachaba، 2017) أن تدخل حلف الناتو قد جاء اعترافا بمبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقا له.

وجرى توسيع أسس التدخل الأربعة: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وتحميلها ما لا تحتمل لتبرير التدخل في أي دولة قد يكون لديها بعض المشاكل فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واستخدامها حجة للتدخل العسكري وخاصة في دول الجنوب العالمي(Erameh & Idachaba، 2017) .

وجد الباحث أن سبب التدخل العسكري في الدول قد يعود أحيانا لظروف الدول الداخلية، فتكون بمثابة الحجة والتبرير للتدخل فيها، فيتصارع طرفان داخل دولة ما، ويستعينان بأطراف خارجية دولية لكسب هذا الصراع، أما تبرير دول الغرب للتدخل الدولي في ليبيا فكان انطلاقا من مبدأ مسؤولية الحماية التي تقع على كاهل المجتمع الدولي، وعلى أساس عدم قيام نظام القذافي بمسؤولياته اتجاه شعبه، مع ارتكاب مختلف أنواع الجرائم ضدهم، ولهذا استصدر مجلس الأمن قراراً بفرض الحظر الجوي على ليبيا.

أما الأسباب الحقيقية فتبين للباحث أن دول الغرب تستخدم هذا المبدأ للتدخل في شؤون بعض الدول التي تخرج عن الارادة السياسية للغرب، وعن طريق هذا التدخل تحاول دول الغرب تغيير أنظمة الحكم في تلك الدول، وما يعزز هذا الرأي أنّه لم يتم التدخل في حالات كثيرة

6.3 المطلب الثالث: دوافع التدخل العسكري الحقيقية في ليبيا

رأى الباحث أن هناك أهدافا إستراتيجية للدول من وراء هذا التدخل الدولي في ليبيا بعد الاضطرابات التي حدثت فيها عام 2011م، والتي توارت خلف الأسباب العلنية التي سبق وأعلنتها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في تبريرها لعملية التدخل العسكري.

يذكر الباحث جعفر باشي الخبير في أوضاع شمال أفريقيا عدة أسباب لتدخل الناتو:

1) الخوف من قيام حكومة إسلامية تحل محل القذافي، وأن يتكرر وصول الإسلاميين إلى الحكم كما حدث في تونس ومصر، وقرب ليبيا جغرافيا من أوروبا والخوف من انتقال هذه الأفكار إلى أوروبا.

2) الثروة النفطية الكبيرة في ليبيا، وقربها من الأسواق الأوروبية، فكان لا بد من حماية واستمرارية تدفق النفط إلى أوروبا.

3) الثروات المادية لنظام القذافي من ذهب وفضة وأموال كثيرة من عوائد بيع النفط والغاز الليبي.

4) توفر أنواع من الأسلحة مثل الصواريخ بعيدة المدى، والأسلحة الكيميائية، وبعض المواد النووية والتي تشكل خطرا على أوروبا، لو وقعت في أيدي المنظمات الإرهابية(موقع تسنيم ، 2019).

كشفت وثيقة كلينتون المسربة أسبابا أخرى مثل; محاولة فرنسا والشركات الفرنسية الحصول على امتيازات ورفع حصتها في حقول النفط الليبية، مع محاولة زيادة النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وتقوية ساركوزي رئيس فرنسا آنذاك لوضعه الداخلي كي يعاد انتخابه رئيسا من جديد، وإعادة تأكيد لقوة الجيش الفرنسي، مع إبعاد القذافي عن مناطق النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، ووجود كميات كبيرة من الذهب في ليبيا، ونية القذافي لإنشاء العملة الأفريقية الجديدة الدينار الذهبي ليحل محل الفرنك الفرنسي في دول النفوذ الفرنسي(موقع رأي اليوم ، 2023: تاحي ، 2022).

يوجد أسباب أخرى مثل: خوف مستشاري ساركوزي من تنامي نفوذ القذافي في غرب إفريقيا والتي ينظر إليها على أنها منطقة النفوذ والسيطرة الفرنسية، والدعم الشعبي داخل فرنسا لعملية التدخل، الاتفاق الفرنسي البريطاني على التدخل(Sherwood ، 2016).

وجود صراعات على امتيازات الحقول النفطية بين فرنسا وإيطاليا، ومحاولة كل منهما أن تستأثر بأكبر حصة ممكنة من النفط الليبي، وتوقيع العقود الاقتصادية بينهم وبين حكومة ليبيا لضمان تدفق مليارات من الأرباح(مسكين ، 2019).

اعترض رئيس وزراء بريطانيا كاميرون على التدخل في أماكن أخرى، ولكنه دفع البريطانيين فجأة إلى المشاركة مع فرنسا وحلف الناتو للتدخل، ومن أسباب ذلك عدم الرغبة في تكرار تجربة سريبرينتشا البوسنية، حيث لم تتدخل دول العالم وقتها لمنع المذبحة، وقناعة كاميرون أن الوضع الإنساني في ليبيا يتدهور بسرعة لهذا يجب الإسراع في التنسيق للتدخل(Sherwood ، 2016).

ومن الأهداف الحقيقية، حسب تعليق بعض الكتّاب على التدخل وأهدافه المعلنة فمثلا قال فورت أن هدف حماية المدنيين عند اتخاذ قرار التدخل هو مثل ورقة التوت التي تخفي الهدف الحقيقي ألا وهو تغيير نظام القذافي، أما عمادي فقال إن التدخل لم يكن أبدا كما أعلن لحماية المدنيين، ولكنه كان عقابا للقذافي ونظامه الذي كان على غير وفاق مع دول الغرب، أما أغوو فيعتقد أن الغرب في الحقيقة لا يهتم بالأمن البشري الإفريقي، هو ينحصر اهتمامه فقط في تأمين الوصول لموارد إفريقيا الكثيرة، أما نور الزمان فيعتقد أن سبب تدخل حلف الناتو هو النفط ولا شيء غيره(Erameh & Idachaba ، 2017) .

الولايات المتحدة من جانبها كانت ترغب في ضمان استمرار تدفق النفط الليبي، وعدم توجهه إلى أي جهات معادية بالمنظور الأمريكي(العرادي ، 2017)، مع اعتماد الإستراتيجية الجديدة بعد هجمات العام 2001م، والتي سعت من خلالها لتكريس الهيمنة في المناطق الإستراتيجية، والسيطرة على منابع النفط، وعلى النظام الاقتصادي العالمي(ضياف و غزلاني ، 2021)، واقتناع المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية بأن هناك تهديدات مستقبلية من الصين وروسيا للنفوذ الأمريكي، وأن هذا التدخل هو محاولة إغلاق الطريق أمامهم حتى لا يكبر دورهم ونفوذهم في المنطقة، وحتى تبقى الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في هذا العالم والمنطقة العربية، وهذا ما يتلاقى مع تفسير النظرية الواقعية الهجومية في العلاقات الدولية لهذا التدخل في ليبيا، أيضا ميل أغلب أعضاء الإدارة الأمريكية للتدخل العسكري في ليبيا، مع الرغبة في تحسين سمعة الحلف بعد دوره في أفغانستان والعراق، وزيادة إسهام أوروبا بعدد القوات العسكرية والميزانية العسكرية ضمن الحلف مع أسباب أخرى مثل اضطراب الأوضاع في ليبيا، وإمكانية حدوث فراغ في السلطة بسبب هذه الأزمة، فاغتنمت الولايات المتحدة وحلف الناتو الفرصة، وغيرت النظام السياسي، وأن ليبيا أيضا كانت فرصة لتدريب قوات الناتو لتصبح منظمة أمنية عالمية، وأن تتولى دورا أكبر في الأمن العالمي(kvernmo ، 2016).

عانت ألمانيا العضو الكبير في حلف الناتو كثيرا في تدخلها في أفغانستان، وتعرضت لانتقادات حول عملياتها العسكرية فيها، حيث أدت حوادث معينة إلى قتل أعداد كبيرة من المدنيين، وكانت الرغبة الشعبية واضحة في عدم الانخراط في مناطق نزاع أخرى، وكان القلق الألماني يتركز حول ما بعد انتهاء الصراع والعواقب السياسية الناتجة، وبسبب هذه المخاوف امتنعت ألمانيا عن التصويت في جلسة إقرار مجلس الأمن لقراره 1973(2016 ، Sherwood).

رأت عفاف الفرجاني أن أسباب التدخل تعود إلى العداء القديم للقذافي منذ قضية تأميم النفط الليبي والمشاكل السياسية مع الغرب، والرغبة في السيطرة على الثروات الليبية من خلال اتفاقيات مع الحكومات الليبية الجديدة، وبحسب محمد القشاط فإن العلاقات كانت طيبة بين ليبيا وفرنسا بسبب الدعم المالي الكبير الذي قدمه القذافي لساركوزي في أثناء خوضه للانتخابات الرئاسية، ولكن ساركوزي خشي من تحدّث القذافي على نحو علني عن هذا الموضوع، ثم ظهرت الخلافات بين الطرفين حول إعطاء حقوق وامتيازات التنقيب عن الغاز لشركات فرنسية، وقضية فشل صفقة شراء ليبيا لطائرات فرنسية، هذه الأسباب دعت ساركوزي إلى التدخل بقوة في ليبيا، أما ناصر سعيد فيقول أن تدخل الناتو كان هدفه هو جعل ليبيا دولة ضعيفة تابعة للغرب، وأن لا يكون لها دور خارجي في محيطها العربي، وأنه وبسبب هذا التدخل ظلت ليبيا دون سيادة حقيقية على مقدراتها وثرواتها منذ العام 2011م(موقع سبوتنيك، 2023).

عارض بيتراس (Petras ، 2011) النظريات التي تقول إن سبب التدخل العسكري في ليبيا هو الرغبة في الاستيلاء على النفط، وذلك لأن النفط الليبي متاح لهم بعد الانفتاح الليبي الغربي، وشركات النفط العملاقة العالمية لديها بالفعل عقود، ويحققون أرباحاً كبيرة هناك، والنظرية الأخرى التي تقول إن القذافي إرهابي، في الحقيقة قبلها بسنوات رفعت الولايات المتحدة ليبيا من قوائم النظم الإرهابية، ثم لحقتها أوروبا في ذلك، مع عدم نسيان تفكيك البرنامج النووي والكيميائي الليبي، وتعاون القذافي مع الغرب في الحرب على الإرهاب، ويعتقد أن السبب الحقيقي يعود إلى أن القذافي قد رفض أن يساهم في العمليات العسكرية الغربية في الشرق الأوسط وإفريقيا، هذا الرفض كان سببا في الإطاحة به، والدليل أنه في الوقت نفسه حدثت هناك ثورات وانتفاضات في دول أخرى، ولم تقم الولايات المتحدة بالتدخل العسكري والإطاحة بالنظام فيها لأن أنظمتها السياسية قد وافقت على المساهمة في هذه العمليات، فالمقياس الأمريكي قائم على مدى الانتفاع من النظام السياسي في كل دولة، وماذا يقدم من مساهمات في خدمة الولايات المتحدة وأهدافها، هذه الانتقائية

الغربية في حالات التدخل دليل على أن بناء الإمبراطورية الأمريكية قائم على أساس الجانب العسكري وليس الاقتصادي، أما الدول التي عارضت التدخل العسكري فيعود سبب ذلك بحسب رأيه إلى اتخاذها سياسات وأشكال توسعية أخرى تقوم على أساس قوى السوق، وهي تنتفع إلى حد كبير من عقود التنقيب عن النفط الليبي، وهي بذلك تحمي عقودها النفطية الموقعة مع ليبيا، وتعتقد أن النظام الجديد لن يكون قادرا على ضمان بيئة آمنة تشجع على الاستثمار الطويل الأمد.

توصّل الباحث إلى أن تدخل حلف الناتو والدول الغربية في ليبيا يعود إلى أسباب كثيرة منها العلني والإنساني والذي تلخّص في حماية الشعب الليبي من طغيان نظام القذافي وإجرامه، ومساعدة للشعب في تحقيق حريته، وتعزيزا للديمقراطية في هذه النقطة في العالم، مع وجود الكثير من الدوافع الإستراتيجية والتي كانت لتنفيذ أجندة خاصة بحلف الناتو، أو بالدول التي شاركت، والتي يتمحور معظمها حول مسألة الثروات الطبيعية في ليبيا من النفط والغاز، والسيطرة والحصول على أكبر حصة ممكنة منها، أو تعزيزا للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

الفصل الرابع: موقف المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية من التدخل العسكري في ليبيا

- **المبحث الأول: موقف المنظمات الدولية**
- **المطلب الأول: الأمم المتحدة ومؤسساتها**
- **المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي**
- **المبحث الثاني: موقف المنظمات الإقليمية**
- **المطلب الأول: جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي**
- **المطلب الثاني: الاتحاد الإفريقي**

المبحث الأول: موقف المنظمات الدولية

قام الباحث في هذا المبحث بمناقشة دور منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، وحلف شمال الأطلسي الناتو فيما يتعلق بالأزمة الليبية 2011، وما لحقها من عملية التدخل العسكري فيها من حيث القرارات، حيث حاولت هذه المنظمات والأجهزة الدولية أداء دور في ليبيا انطلاقا من مسؤوليتها السياسية والأخلاقية اتجاه العالم.

1.4 المطلب الأول: الأمم المتحدة ومؤسساتها

تناول الباحث في هذا المطلب دور منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية مثل مجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن، ودور المحكمة الجنائية الدولية اتجاه ليبيا والثورة التي حدثت فيها عام 2011م والاضطرابات اللاحقة.

بدأت الاحتجاجات الليبية في 2011/2/14 ضد نظام العقيد القذافي الذي لم يستمع لمطالب المحتجين، واتهمهم بالعمالة لدول وجهات خارجية، واستخدمت قوات الشرطة والجيش والمرتزقة القوة المفرطة في قمع هذه الاحتجاجات، وقتل المحتجين وانتشرت الأخبار حول الضرب والقتل وبعض حوادث الاغتصاب، مع ما رافق ذلك من خروج القذافي وتهديده بسحق المحتجين وقصفهم بالطيران.

المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لم يقفا موقف المتفرج حيال تدهور الأوضاع في ليبيا، وطالبا بوقف هذه الانتهاكات لحياة الإنسان الليبي والقانون الدولي.

ندّد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بما سماه قصف المتظاهرين في ليبيا، وقال إنه انتهاك للقانون الدولي، ومع استمرار العنف واشتداده، انشق بعض الدبلوماسيين الليبيين عن النظام الليبي، ثم طالبوا مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي على أجواء ليبيا، لمنع قصف طيران النظام للمدن وللمدنيين(موقع بي بي سي، 2011).

كما عيّن الأمين العام للأمم المتحدة عدة مبعوثين خاصين إلى ليبيا للنظر في الانتهاكات ومحاولة التوفيق بين الحكومة الليبية والمتمردين.

تدخّل مجلس الأمن الدولي وأدان استخدام القوة ضد المتظاهرين في 2011/2/23، وطالب بمحاسبة المسؤولين عنها، ودعا أيضا لإنهاء العنف الدائر، وإلى ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان(موقع وكالة معا الإخبارية ، 2011).

بعد عدة مطالبات من جهات ومنظمات إقليمية ودولية مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومجلس حقوق الإنسان، الذين طالبوا باحترام حقوق الإنسان ومنع العنف، مع بعض المطالبات بالتدخل العسكري لحماية المدنيين الليبيين.

أولا: مجلس الأمن الدولي

اعتمد مجلس الأمن في 26 فبراير 2011 قرار رقم 1970 الذي نص على وقف إطلاق النار، وإنهاء مظاهر العنف، مع قيام الدول باتخاذ إجراءاتها بعد إخطار الأمين العام للأمم المتحدة، لتطبيق قرار الحظر الجوي، وحظر توريد الأسلحة، وتجميد أصول أموال النظام الليبي، وحظر السفر أيضا على بعض أفراد نظام القذافي، ويحق لمجلس الأمن اتخاذ عدة تدابير من شأنها حل المشاكل والصراعات الدولية، وكان هذا أول تطبيق لقرار مسؤولية الحماية(عبد الله و بوبصلة ، 2021 ; القريشي ، 2018).

عبّر مجلس الأمن خلاله عن انشغاله بالوضع في ليبيا، وندّد أيضا بانتهاكات حقوق الإنسان، وأعلن أن الهجمات على المدنيين تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية، وذكّر الدولة الليبية بمسؤوليتها عن حماية شعبها، وشدّد على تمسّكه بسيادة واستقلال ووحدة الأراضي الليبية، وأنه وبسبب صلاحياته في حفظ الأمن والسلم الدولي، فإنه يأمر النظام الليبي باحترام حقوق الإنسان(عنان ، 2018).

هذا القرار ركّز على الناحية الاقتصادية: ففرض عقوبات اقتصادية على بعض الأشخاص المرتبطين بالنظام الليبي، بالإضافة لتجميد ودائع ليبيا الخارجية، وأما من الناحية العسكرية فقد أكّد القرار على ضرورة التزام الدول كلها بالمقاطعة الشاملة لكل البضائع العسكرية الصادرة من ليبيا، وكذلك منع التوريد إليها(عنان ، 2018).

توصّل الباحث إلى أن أسباب تدخل الأمم المتحدة وتنديدها، ثم تدخّل مجلس الأمن وقرار 1970 كانت بحجة حماية الشعب الليبي من نظام القذافي، وبسبب القمع الشديد للمحتجين الذي وصل لقصف المناطق المدنية، وهذا يطرح تساؤلا: لماذا لم يتم التدخل العسكري في سوريا حماية

لشعبها من نظام بشار الأسد؟ وهذا التدهور في أوضاع ليبيا أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين إلى الدول المجاورة، مما أثّر في وضع السلم والأمن الدولي وهدد بانتقال الصراع إلى دول الجوار.

ولم تنجح كذلك المبادرات التي قامت بها بعض الجهات الدولية والإقليمية لمحاولة الحل السلمي للقضية الليبية، مما أدى إلى زيادة هذه المطالبات إلى حد المطالبة بالتدخل العسكري لحماية المدنيين الليبيين، مع الضغط الذي مورس على مجلس الأمن للتحرك العاجل لوقف العنف وحماية المدنيين، مع استمرار استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين، ولهذا فعّل المجلس مبدأ المسؤولية لحماية المدنيين.

وبعدها اعتمد مجلس الأمن في 17 مارس 2011 قرار رقم 1973 الذي نصّ على حظر جوي على حركة الطائرات، مع الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وقامت الدول الكبرى بإعطاء هذه المهمة إلى حلف الناتو والذي فرض حظراً جوياً فوق ليبيا(جاد ، 2023)، مع عدم المساس بسيادة واستقلال وسلامة ووحدة أراضي الجماهيرية الليبية(قديح ، 2013)، وأعرب المجلس عن استيائه من استمرار استخدام نظام القذافي للمرتزقة، وأشار كذلك إلى أن الوضع في ليبيا ما زال يهدّد حالة الأمن والسلم الدولي، وأن المجلس قد تدخّل بناءً على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع ترحيب المجلس باختيار عبد الإله الخطيب كمبعوث خاص إلى ليبيا(القريشي، 2018).

صوّتت عشر دول لصالح هذا القرار وامتنعت 5 دول عن التصويت لخوف تلك الدول من البدء باستعمال القوة العسكرية قبل استعمال الوسائل الدبلوماسية، وقد أعاد التأكيد على المخاوف السابق ذكرها في قرار 1970، أما في القرار الجديد فقد دعا إلى ضرورة حماية المدنيين من العنف بجميع الوسائل الضرورية، وقد يفهم منه جواز استخدام حتى الوسائل العسكرية لضمان أمن وحماية المدنيين(عنان ، 2018).

أتاح القرار للدول التي تريد التدخل منفردة أو بالتعاون مع المنظمات وتطبيق هذا القرار، عليها إخطار الأمين العام للأمم المتحدة أولا بذلك، مع التشديد على احترام سيادة ليبيا، وأن لا يكون هناك أي قوات عسكرية أجنبية على الأرض الليبية، مع تطبيق حظر جوي فوق الأجواء الليبية، ومنع الطائرات الليبية المدنية والعسكرية من التحليق في أجوائها، باستثناء بسيط يتعلق باستخدام هذه الأجواء لإيصال بعض المساعدات الإنسانية(عنان ، 2018).

يرى فليج ورابحي وبن دهقان(2019) أن تدخل حلف الناتو قد خرق مادة 2 فصل 4 من ميثاق الأمم المتحدة، لأنه ليس من وظيفة مجلس الأمن أن يقوم بعملية عسكرية تهدد السلام

الدولي، وهناك دول قليلة هي من طبقت قرار 1973، وزادت عليه بالقصف الذي لم يرد ضمن القرار، التحالف الدولي هو من قام بالتدخل العسكري، وسلمه بعدها لحلف الناتو وليس مجلس الأمن.

واعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمجلس الانتقالي الليبي على أنه ممثل ليبيا الرسمي لديها، بديلا عن نظام القذافي في 17 سبتمبر 2011(موقع الجزيرة ، 2011).

رأى الباحث أن دور الأمم المتحدة قد كان جيدا حيث عالجت القضية الليبية وعقدت الكثير من اللقاءات والمشاورات مع المنظمات والهيئات الأخرى، وإرسال مبعوثين إلى ليبيا للتقصي عن حقيقة ما يجري على الأرض، ومن أبرز ما فعلته هو سحب الاعتراف بنظام القذافي والاعتراف بالمجلس الانتقالي كممثل عن ليبيا، أما دور مجلس الأمن فتطور مع تطور الحالة الإنسانية على أرض ليبيا، وقرارات 1970 و 1973 لم يتم استخدام حق النقض الفيتو ضدهم، مع امتناع بعض الدول عن التصويت لصالحهم، وخاصة أن روسيا قد حذرت من أن التدخل عسكريا في ليبيا قد يجلب الدمار للوضع الإقليمي والعالمي، وبعد معاينة نتائج وآثار التدخل وقفت روسيا بحزم وقوة أكبر ضد حالات تدخل عسكرية مشابهة في دول أخرى، وعند تحليل قرارات مجلس الأمن وجد الباحث أنه قد تم الزيادة على حيثيات هذه القرارات عند تطبيقها من قبل بعض الدول.

ثانيا: مجلس حقوق الإنسان

تناول الباحث دور مجلس حقوق الإنسان في ليبيا، والذي أدى دورا حاسما في الأزمة الليبية عام 2011م، من خلال دوره كمجلس تابع للأمم المتحدة، وقد تدخل مجلس حقوق الإنسان لأن ليبيا كانت عضوا في المجلس، بالإضافة لتوفر معطيات عن الوضع الرهيب على الأرض من خلال التقارير الإخبارية المتتالية، وبعض الشهادات الحية من طرف المعارضة الليبية.

حيث عمل المجلس على متابعة الوضع الإنساني في ليبيا، وتقديم المساعدة للمدنيين المتضررين من الصراع.

وأقرّ مجلس حقوق الإنسان في 15 فبراير 2011 بقلقه حيال الوفيات الكثيرة للمدنيين في ليبيا، وأكد أن الدول كلها عليها مسؤوليات باحترام حقوق الإنسان، مع إدانة المجلس لانتهاكات حقوق الإنسان، وأكد أيضا على وجوب حماية المدنيين كلهم، مع تعيين لجنة تحقيق دولية مستقلة وإرسالها إلى ليبيا(القريشي ، 2018).

وتتولى لجنة التحقيق المشكّلة مهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم التي ارتكبت هناك مع تحديد المسؤولين عنها، وتقديم توصيات للمحاسبة على هذه الجرائم، حيث وثّقت الجرائم المرتكبة وكشفت عن الجرائم والانتهاكات وسلطت الضوء على معاناة الشعب الليبي.

لكن مجلس حقوق الإنسان قد عانى صعوبات عدة تتعلق بعمله مثل استمرار العنف المسلح، وضعف مؤسسات الدولة، مع تعرقل جهود تحقيق العدالة والمساءلة، ومعاناة المدنيين من النزوح والتشريد.

واتخذ مجلس حقوق الإنسان قراراً بتعليق عضوية ليبيا بتاريخ 2011/3/1، وبإجماع الأعضاء كلهم بسبب قمع قوات أمن القذافي، واستخدامها القوة ضد المتظاهرين والثوار المعارضين، فيما اعتبر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان(فرانس 24 ، 2011).

ثالثا: المحكمة الجنائية الدولية

أحال مجلس حقوق الإنسان ملف ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة، وبدأت المحكمة الجنائية بدراسة الملف الليبي لمدة 3 شهور، وتعاونت مع بعض الجهات القضائية في ليبيا، وبعض المنظمات الدولية لجمع الأدلة المتوفرة لضمان عدم تلفها ولتحقيق المحاسبة للمسؤولين كلهم عن أعمال العنف.

وأعلن مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية أنه يملك أدلة قوية على ارتكاب نظام القذافي لجرائم ضد الإنسانية، وسلسلة جرائم أخرى، وطلب إصدار مذكرة اعتقال للقذافي وقيادات أخرى في نظامه من المحكمة الجنائية الدولية(kvernmo ، 2016).

حيث كانت الاتهامات تدور حول التسبب بمقتل آلاف الليبيين وتشريد آلاف آخرين، وإعداد القذافي لخطة لقمع المتظاهرين بالقوة، وإتباع قوات الأمن لسياسة منظمة في هجماتها على المدنيين، مع تجنيد المرتزقة.

وصدرت مذكرات الاعتقال بحق القذافي وبعض أركان نظامه بالفعل عن هذه المحكمة في تاريخ 2011/6/27(موقع بي بي سي ، 2011).

رأى الباحث أن مجلس حقوق الإنسان قد أدى دورا كبيرا في الأزمة الليبية عام 2011، حيث سلّط الضوء على الانتهاكات، وحاول حماية المدنيين، وعزز من مبدأ المساءلة ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه ليبيا في مجال حقوق الإنسان، وتتطلب جهودا مستمرة من المجتمع الدولي والمؤسسات الوطنية.

وكذلك الأمر للمحكمة الجنائية الدولية والتي رأت خطورة الوضع في ليبيا، واهتمت به وسارعت بإرسال لجنة تقصي حقائق إلى ليبيا، ودرست الوضع الإنساني وخلصت إلى اتهام القذافي وبعض من أركان نظامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وإصدار مذكرات توقيف بحقهم، ولكن القضية هي في تطبيق الدول الكبرى لهذه القرارات، والتي تكون فقط حسب مصلحتها الضيقة، وليس حبا واحتراما لحقوق الانسان.

2.4 المطلب الثاني: حلف شمال الأطلسي

تناول الباحث في هذا المطلب دور حلف شمال الأطلسي الناتو إزاء القضية الليبية، فقد طالبت جامعة الدول العربية بإعلان الحظر الجوي فوق ليبيا، وبعدها صدر قرار مجلس الأمن 1973 الذي دعا إلى إعلان هذا الحظر، حينها قام حلف الناتو بتطبيق الحظر الجوي على الأجواء الليبية حماية للمدنيين من انتهاكات نظام القذافي، ومنعه من استخدام الأجواء الليبية في قصف المدنيين كما ادعى الحلف حينها.

وبحسب القرار لا يجوز الزيادة على ما ورد فيه، فلا يجوز قصف ليبيا، أو انتهاك سيادتها، أو إنزال أي قوات برية على الأرض الليبية.

بعد صدور قرار 1973 أعلن القذافي وقف إطلاق النار، وغلق الأجواء الليبية، ولكن المعارضة لم تلتزم بهذا الوقف(عنان ، 2018).

سارعت فرنسا إلى المطالبة بالخيار العسكري، وعدم إفساح المجال أمام الحلول الدبلوماسية، وكانت أول دولة اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي.

أشار وزير الدفاع الأمريكي إلى أن حظر الطيران على منطقة ما، لا يتم إلا بهجوم جوي لتدمير الدفاعات الجوية، وقال إن هذا هو الإجراء المتبع عادة في مثل هذه المواقف(2016 ، kvernmo).

أول دولة طبقت القرار 1973 هي فرنسا التي ضربت قوات القذافي قرب بنغازي التي سمتها عملية هارماتان(لسوء العلاقات بينهما في تلك الفترة)، ثم لحقتها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا(2016 ، Sherwood)، وبدأوا في قصف الدفاعات الجوية، وقوافل الجيش الليبي ومنصات إطلاق الصواريخ، فقط بعد 48 ساعة من صدور قرار 1973 ، ولم تُمنح فرص كافية للمحاولات الدبلوماسية العالمية لحل الأزمة من دون تدخل عسكري(2016 ، kvernmo)، وأضعفت هذه العمليات القدرات الدفاعية الليبية، وأكسبت بالتالي هذه الدول التفوق الجوي، وضمان تطبيقها

للحظر الجوي، ثم قام حلف الناتو بتوحيد كل العمليات الفردية للدول تحت سيطرته وقيادته(2016 ، Sherwood)، وسميت بعملية الحامي الأوحد.

توسع الحلف في نطاق عملياته العسكرية فهاجم المؤسسات الحكومية والمدنية، ونتج عن قصفه لليبيا عشرات الوفيات بين المدنيين، وقام أيضا بتسليح المعارضة، وساعدها على الاستيلاء على العاصمة طرابلس، ومشاركة بعض القوات برياً على الأرض مع المعارضة في حربها ضد قوات النظام، وخرجت تصريحات لبعض زعماء العالم مثل أوباما وساركوزي وكاميرون أن القذافي لا ينبغي له الاستمرار في حكم ليبيا، فوصل الأمر لحد قصف المجمع الذي كان يقيم فيه القذافي، وتبعه أيضا قصف قافلة القذافي، كل هذا كان تجاوزا لقرار 1973(الحاج ، 2017).

رأى الباحث أن تدخل حلف الناتو في ليبيا كان له أكبر الأثر بالإطاحة بنظام القذافي، وأنه لم يراع قرار مجلس الأمن 1973 بل وتجاوزه إلى حد قصف ليبيا، وهو ما أدى إلى وفاة مئات المدنيين، والذي عكس رغبة دول الحلف في تدمير ليبيا دون إعطاء فرصة حقيقية للمفاوضات.

المبحث الثاني: موقف المنظمات الإقليمية من التدخل العسكري في ليبيا

قام الباحث في هذا المبحث بمناقشة دور المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بالأزمة الليبية 2011م، وعملية التدخل العسكري فيها من حيث القرارات، حيث حاولت هذه المنظمات والأجهزة الإقليمية أداء دور في الأزمة الليبية لقربها الجغرافي، ومسؤوليتها السياسية، والأخلاقية اتجاه ليبيا.

3.4 المطلب الأول: جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي

تناول الباحث في هذا المطلب دور جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي اتجاه الأزمة الليبية، والتدخل العسكري الذي حصل فيها، وكيف تفاعلا مع الوضع السياسي والعسكري في ليبيا، والمنظمتان الإقليميتان قد أدتا دورا كبيرا وحاسما في ليبيا، وقد جاء تدخل الجامعة العربية على أساس أن ليبيا دولة عربية عضو في الجامعة.

أولا: جامعة الدول العربية

اندلعت أحداث الثورة الليبية وكان أول تصريح وموقف للجامعة العربية هو تنديدها في 2011/2/22 بجرائم النظام الليبي اتجاه المتظاهرين، ودعت لوقف أعمال العنف فورا(موقع بي بي سي ، 2011).

أصدرت جامعة الدول العربية قرار رقم 7298 في 2011/3/2، وكرّرت فيه التنديد بجرائم النظام الليبي ضد المتظاهرين، والدعوة إلى وقف أعمال العنف، ورفض كل أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، مع التأكيد على وحدة الشعب الليبي، وسيادته، وسلامة أراضيه، وتعليق مشاركة ليبيا في اجتماعات مجلس الجامعة(موقع الجزيرة ، 2015).

وطلبت أيضا الجامعة العربية رفع نظام القذافي للحظر على وسائل الإعلام، وتسهيل خروج الأجانب، ودعوة الدول والمنظمات المختلفة لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي، والتنسيق بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف وإمكانية فرض الحظر الجوي(القلعاوي ، 2019).

وطلبت الجامعة العربية في 12 مارس 2011 من مجلس الأمن، تطبيق حظر جوي على ليبيا حماية للمدنيين ورعايا الدول الأخرى(موقع رويترز، 2011).

وأكّدت الجامعة العربية في اجتماعاتها أكثر من مرة على رفض كافة أشكال التدخل العسكري على الأرض في ليبيا.

وقامت الجامعة العربية أيضا بإجراء نقاشات ومشاورات مع مختلف الأطراف لإنهاء الأزمة الليبية، ولتحقيق المصالحة الوطنية، مع إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، ولكن أداء الجامعة العربية بقي تقريبا مقتصرا على نقل هذا الملف إلى القوى العالمية والإقليمية(القلعاوي ، 2019).

واعترفت بعض الدول العربية بالمجلس الانتقالي الليبي كممثل شرعي للشعب الليبي مبكرا، مثل قطر، والأردن، والإمارات، ولحقتها دول أخرى مثل تونس، والكويت، وفلسطين، ومصر(مركز الاتحاد للأخبار ، 2011).

أورد الباحث سابقا أسباب تغير الخطاب العربي الرسمي من الأزمة الليبية والتي تمثلت فيما يلي: قررت الجامعة العربية بعد ثورات تونس ومصر دعم ثورة ليبيا، وعزز هذا التحول سوء علاقة القذافي بعدد من الدول العربية وخصوصا الدول الخليجية التي استغلت الأمر، ونسقت مع دول الغرب للمشاركة في عملية التدخل.

بعد تطبيق حلف الناتو لقرار 1973 وبدء تطبيق الحظر الجوي ، شاركت عدة دول عربية في بعض النشاطات العسكرية هي قطر، والأردن، والمغرب، والإمارات العربية والتي شاركت ضمن حلف الناتو(الحاج ، 2017).

توصّل الباحث إلى أن دور الجامعة العربية في ليبيا اختلف عن دورها اتجاه ثورات مصر وتونس، حيث وقفت إلى جانب الثورة الليبية، وأدت بالتالي دورا كبيرا في عزل القذافي سياسيا عن محيطه العربي، وأوقفت الجامعة النظام الليبي عن المشاركة في اجتماعاتها، وإعطاء كرسيها للمجلس الانتقالي ممثل الثوار، ودعت كذلك إلى فرض الحظر الجوي التزاما منها بحماية حياة المدنيين من تجاوزات نظام القذافي، بل وشاركت في دعم الثوار ماديا وسياسيا وعسكريا، وحتى أنها قد شاركت كذلك في بعض عمليات الناتو العسكرية، واتفقت بعض تصرفاتها من قرار مجلس الأمن 1973 وفي بعض الأحيان تجاوزت قراراته.

ثانيا: مجلس التعاون الخليجي

أبدت دول الخليج موقفاً متضامناً مع الشعب الليبي في أزمته، وطالبوا بمحاسبة القذافي على جرائمه، وساندوا عمليات تمرير المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، ووقفت دول الخليج إلى جانب المتمردين، واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي، وكانت قطر أول من اعترفت به، هذا من الناحية الإنسانية والسياسية، ومن الناحية العسكرية فقد ساعدت دول مجلس التعاون في تسليح الثوار، وشاركت أيضا في العمليات العسكرية، فمثلا شاركت طائرات قطرية ضمن التحالف الدولي، وقامت طائرات إماراتية بالمشاركة في تنفيذ قرار حظر الطيران الجوي، مع وجود طائرة سعودية للغرض نفسه(قديح، 2013).

حيث قدّمت قطر تسهيلات كبيرة للمجلس الانتقالي من الدعم السياسي والعسكري والمالي، واستضافت المعارضة الليبية على أرضها، وكذلك فعلت السعودية والكويت فقد قدمتا الدعم السياسي والمالي، أما الإمارات فقد اهتمت أكثر بالدعم العسكري لقوات المعارضة الليبية.

يعود سبب الموقف الخليجي الرسمي لعلاقات الصراع والمناكفة السياسية بين القذافي وحكام الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية(قديح، 2013).

توصّل الباحث إلى أن الموقف الخليجي من الأزمة الليبية كان منسقا مع دول الغرب، مع وجود رؤية مشتركة من الطرفين للإطاحة ببعض الأنظمة والجيوش العربية، وهذا كان أساس مواقفه في دعم الثورة على القذافي، واعترافه بالمجلس الانتقالي، والذي سرع سقوط القذافي، مع أسباب مثل الرغبة في تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الانتقالي الجديد، وتعزيزا لنفوذها في ليبيا.

4.4 المطلب الثاني: موقف الاتحاد الإفريقي

تناول الباحث في هذا المطلب دور الاتحاد الإفريقي اتجاه الأزمة الليبية، حيث أن العديد من الأطراف الدولية والإقليمية حاولت تقديم حلول للأزمة الليبية، كان من أبرزها محاولة الاتحاد الإفريقي، والذي تباينت مواقفه، وتغيرت من عدم التدخل وصولا لعرض مبادرة لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية.

ليبيا هي دولة إفريقية، وأي مشاكل أو أزمات داخلية ليبية سوف تؤدي بالضرورة إلى انتقال آثارها إلى الدول الإفريقية المجاورة، مما سيتسبب بالضرورة بأزمات سياسية واقتصادية، وأزمة لاجئين جديدة في القارة الإفريقية، لهذه الأسباب توقّع سكان هذه القارة أن يبادر الاتحاد الإفريقي بإيجاد حل للأزمة الليبية التي بدأت في شباط فبراير 2011 ولإعادة الاستقرار إلى ليبيا(تيسير ، 2013).

لم يقم الاتحاد الإفريقي في البداية بإدانة أفعال نظام القذافي اتجاه المتظاهرين المدنيين، ولم يعلّق مشاركة ليبيا في اجتماعات الاتحاد، ووافق الاتحاد أيضا على قرارات مجلس الأمن 1970 و 1973، وأكد ضرورة تطبيق هذه القرارات، وخصوصا قرار تطبيق حظر الطيران فوق الأجواء الليبية، ولكنه قد تحفّظ على عمليات حلف الناتو خصوصا عندما استهدف الحلف المدنيين الليبيين(تيسير ، 2013).

رفض مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي التدخل العسكري الدولي في ليبيا، وشكّل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للتشاور مع أطراف الأزمة الليبية، ثم عقد الاتحاد قمة طارئة في أديس أبابا في إثيوبيا في 25 آذار 2011، ونتج عنها خارطة طريق لحل الأزمة الليبية(مهدي ، 2021).

وقدّم الرؤساء الخمسة الإفريقيين بعدها خطة للخروج من الأزمة بتاريخ 2011/4/20 تضمنت ما يلي الوقف الفوري للقتال، ووقف إطلاق النار من الطرفين، مع تنظيم إرسال المساعدات، وفتح باب الحوار السياسي، وقد وافق القذافي على هذه المقترحات، إلا أن المتمردين لم يوافقوا عليها(عنان ، 2018).

كانت هذه المبادرة نتيجة جهد جماعي من الاتحاد، ولم تكن فردية، وكان الهدف منها إيجاد حل سلمي للأزمة للحفاظ على الدولة الليبية كدولة واحدة وموحدة، مع ضمان انتقال ديمقراطي للسلطة.

تعود عدم قدرة الاتحاد الإفريقي على اتخاذ موقف حازم اتجاه تجاوزات القذافي إلى أسباب: ليبيا هي من أكثر خمسة مساهمين في ميزانية الاتحاد الإفريقي السنوية، مع استثمارات القذافي في السنوات السابقة في عدة دولة إفريقية لتقوية مركزه في إفريقيا، وتخفيفا لعزلته الدولية، وحتى يسهم هذا المال في تحقيق أحلامه وطموحاته في إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية، أيضا علاقة القذافي مع منظمة وقادة الاتحاد الإفريقي، فالقذافي قد قوّى علاقاته السياسية مع إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مسائل مثل التصدي للتدخلات الأجنبية، دول الاتحاد أيضا لم تقم بتلبية احتياجات سكانها السياسية، ولا بتعزيز الديمقراطية، ومع معاناة هذه الدول من عدة مشاكل داخلية من غياب الديمقراطية والحريّة السياسية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الخلافات السياسية بين دول القارة، مما أثر على دور الاتحاد في حل مشاكل دول القارة عامة وليبيا خاصة، ومما ساهم أيضا في ضعف مواقف دول الاتحاد الإفريقي، أن بعض دوله قد خافت من تجاوز القذافي لأزمته الداخلية، وأن يقوم بعدها بسحب استثماراته منها عقابا لها على وقوفها ضده(تيسير ، 2013) لهذه الأسباب كان الموقف الإفريقي متأرجحاً بين الالتزام بمبادئ الاتحاد الإفريقي ومطالب الشعوب بالحرية، وبين المصالح الاقتصادية الضيقة لبعض هذه الدول مع نظام القذافي.

تعقيد الأزمة الليبية، والخلافات الشديدة بين أطرافها، وتباين وجهات نظرهم حيال بنود المبادرة، وعدم وجود سلطة كبيرة للاتحاد على أطراف الأزمة لفرض الحل السلمي، مع تدخل وضغوط أطراف خارجية لإفشال الحل السلمي، كل هذا كان من أسباب فشل مبادرة الاتحاد الإفريقي.

توالت محاولات الاتحاد الإفريقي فعقدت القمة السابعة عشر في غينيا الاستوائية في حزيران 2011، لتبحث سبل الوصول لحل الأزمة في ليبيا لكن من دون إدانة للقذافي(مهدي ، 2021).

التطورات العسكرية، وتدخل حلف الناتو عسكريا في ليبيا، أدت إلى اتخاذ الاتحاد الإفريقي موقفاً بالابتعاد عن نظام القذافي، والتقارب أكثر مع المجلس الانتقالي ومطالب الشعب الليبي.

فاتّخذ الاتحاد الإفريقي أخيرا موقفاً واضحاً، واعترف بالمجلس الانتقالي على أنه الحكومة الفعلية لليبيا بتاريخ 20 سبتمبر 2011(موقع بي بي سي ، 2011).

في حيثيات قرارات مجلس الأمن الدولي 1970 و 1973، وافقت كل من نيجيريا، وجنوب إفريقيا، والغابون على هذه القرارات المتعلقة بفرض عقوبات على ليبيا، وإقامة منطقة حظر جوي

لحماية المدنيين فيها، رغم رفض منظمة الاتحاد الإفريقي للتدخل في ليبيا، في الوقت نفسه امتنعت كل من الصين وروسيا والبرازيل والهند وألمانيا عن التصويت على قرار 1973(مهدي، 2021).

هذا الانفصال بين موقف منظمة الاتحاد الإفريقي ومواقف أعضائه، كشف عيوب في عملية اتخاذ القرار داخل الاتحاد، وعبّر عن ضعف في عملية التواصل بين قادة منظمة الاتحاد والدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، تصويت هذه الدول الثلاثة على قرار 1973 أضعف من مصداقية الاتحاد كمنظمة، وأظهر أن الحل السياسي لهذا الاتحاد كان محاولة للحفاظ على مصالحه داخل ليبيا، ولعل الدليل الأكبر على ذلك هو ما جاء في خارطة الطريق من تأكيدات على ضرورة حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية لهم، هذه المبادئ في خارطة الطريق هي دليل على اقتناع الاتحاد بتردّي الأوضاع الإنسانية في ليبيا(مهدي، 2021).

عند مراجعة بروتوكولات الاتحاد الإفريقي، نجد أن هناك مواد تسمح له أن يتدخل في شؤون الدول الأعضاء في حالة تردي الحالة الإنسانية من دون اللجوء للأمم المتحدة، وكان من الممكن أن يتدخل الاتحاد الإفريقي تدخلا عسكريا في ليبيا، استنادا لما جاء في الفقرة "هـ" من البند الرابع في البيان المؤسس له، والتي تعطي له الحق في التدخل في أي دولة عضو في حال موافقة الجمعية العمومية للاتحاد لحالات استثنائية، مثل جرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، فكان باستطاعة الاتحاد أن يرسل قوات عسكرية لليبيا مثلما فعل في دول إفريقية أخرى(مهدي، 2021).

توصّل الباحث إلى أن الاتحاد الإفريقي قد كان حذرا ومتحفظا من تدخله في الأزمة الليبية في بداياتها، لأنه ملتزم بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هناك انقسام في مواقف الدول الإفريقية ما بين مؤيد للقذافي ومعارض له، ولكن مع تصاعد الأزمة انتقد الاتحاد العنف الممارس على المتظاهرين والمدنيين، فوافق على تدخل مجلس الأمن وقراراته اتجاه ليبيا، ولكنه لم يوافق أبدا على الحل العسكري الغربي لهذه الأزمة المتمثل في طريقة حلف الناتو في معالجة هذه الأزمة، بعدها حاول الاتحاد عمل وساطة بين الطرفين الليبيين، وحل الأزمة سلميا فدعاهم إلى طاولة الحوار معلنا عن مبادرة خاصة به على اعتبار أن مشاكل الأفارقة يحلها الأفارقة أنفسهم.

هذه المبادرة الإفريقية لحل الأزمة الليبية كانت مبادرة جادة، كادت أن تؤدي إلى إنهاء الأزمة سلميا، ولكنها واجهت الكثير من التحديات، وبفشل هذه المحاولة انتهت تقريبا الحلول السلمية

للأزمة، وتراجع دور الاتحاد الإفريقي في هذه الأزمة، وبقي الاعتماد فقط على حل الناتو العسكري، وهذا الفشل كانت له نتائج سيئة على ليبيا وإفريقيا.

الفصل الخامس: نتائج التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا

- **المبحث الأول: نتائج تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على المستوى الدولي**
- **المطلب الأول: على المستوى الدولي**
- **المطلب الثاني: على دول الحلف نفسها**
- **المبحث الثاني: نتائج تدخل حلف شمال الأطلسي على الشأن الداخلي الليبي**
- **المطلب الأول: على المستوى السياسي**
- **المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعسكري**

المبحث الأول: نتائج تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على المستوى الدولي

تناول الباحث نتائج تدخل الناتو على دول العالم من حيث مواقفها من التدخل، ومدى استمراريتها في دعمها لصوابية قرارها في التدخل العسكري في ليبيا، ومدى موافقة بعض الدول على حالات تدخل أخرى بعد ليبيا، مع تناول نتائج التدخل على حلف الناتو من حيث صورته في العالم.

1.5 المطلب الأول: على المستوى الدولي

تناول الباحث قرارات دول حلف الناتو تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1973، المتعلق بتطبيق قرار الحظر الجوي فوق ليبيا، ثم بداية التدخل العسكري للحلف في ذلك البلد، ومدى تغيّر مواقف تلك الدول بعد انتهاء التدخل العسكري.

تحدّث الباحث سابقا عن مواقف دول العالم اتجاه التدخل في ليبيا، حيث وافق كل أعضاء مجلس الأمن الدولي على قرار 1970، وفيما يتعلق بقرار 1973، فقد وافقت 10 دول وامتنعت خمس دول عن التصويت هي روسيا والصين والهند وألمانيا والبرازيل، ولكنها لم تعترض أيضا على إقرار هذا القرار، ولكن تغيرت بعض قناعات تلك الدول، أو بعض السياسيين الذي دافعوا وبقوة عن صوابية قراراتهم في التدخل في ليبيا.

فمثلا اعترف الرئيس الأمريكي السابق أوباما في مقابلة مع شبكة تلفزيونية أمريكية له بعد مرور عدة سنوات، بأن التدخل العسكري في ليبيا كان خطأ، وحمّل الرئيس الفرنسي هولاند سلفه ساركوزي مسؤولية إدخال فرنسا إلى حلبة الصراع في ليبيا، وأيضا أدانت لجنة الخارجية في مجلس العموم البريطاني التدخل العسكري في ليبيا، وأكّدت في تقريرها أن التدخل كان قائما على معلومات مغلوطة من المعارضة الليبية ضللت بريطانيا، وأن هدف الناتو الحقيقي كان هو الإطاحة بالقذافي، وليس كما ادعى أن هدفه هو حماية المدنيين، وأفادت أيضا لجنة حكومية نرويجية إلى أن النرويج قد انضمت إلى تدخل حلف الناتو في ليبيا استنادا إلى معلومات لم تكن أكيدة من دول ووسائل إعلامية مختلفة(مفتاح ، 2019).

حمّل تقرير اللجنة الخارجية للبرلمان البريطاني مسؤولية فشل ليبيا، وعدم قدرتها على ممارسة دورها كدولة ترعي سكانها، وتضبط أحوالها الداخلية إلى تدخل الناتو، والذي أدى إلى عدة نتائج:

تتمثل في الانهيار السياسي والاقتصادي، والحروب الداخلية، وبداية أزمات إنسانية حيث ازدادت الاعتداءات على حقوق الإنسان، وزادت أيضا أعداد النازحين، وانتشرت المنظمات المسلحة، وفوضى السلاح في يد الناس(تاحي ، 2022).

بعد تدخل حلف الناتو على أساس حماية المدنيين من عنف ومجازر القذافي، وبعد أن وافقت كثير من الدول ضمن الأمم المتحدة على هذا التدخل، تراجعت بعضها مثل الهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل عن تأييد مثل هذه التدخلات على أساس آثارها ونتائجها على البلدان، ووقفت أيضا ضد تدخلات في دول أخرى مثل سوريا، مع تلويح روسيا والصين باستخدام الفيتو ضد أي تدخل فيها يكون مماثلا للذي حدث في ليبيا(موقع الجزيرة ، 2011).

لاحظ الباحث أن دولا عديدة قد وافقت على التدخل العسكري للناتو على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وهناك دول أخرى رفضت شكليا ذلك التدخل مثل روسيا والصين، ولكنها لم تقف وتتحدى هذا التدخل بخطوات جادة وملموسة على أرض الواقع.

ولكن حصلت بعض الارتدادات على مستوى مواقف تلك الدول لتدخل الناتو في ليبيا، حيث راجعت بعض الجهات الدولية مواقفها بشأن صحة قرارتها اتجاه المشاركة في التدخل العسكري في ليبيا، وانتشرت اعترافات متتالية بخطأ التدخل العسكري في ليبيا.

وأن هناك بعض الدول عندما عاينت الآثار والنتائج السلبية لهذا التدخل في ليبيا، وقفت ضد أي تدخل من هذا النوع في دول أخرى مهما كانت التبريرات لذلك.

2.5 المطلب الثاني: على دول الحلف نفسها

تناول الباحث في هذا المطلب نتائج تدخل حلف الناتو في ليبيا على دول الحلف نفسها، من حيث صورته على المستوى الدولي، وعلى دور دول الحلف في صياغة إستراتيجية الحلف.

تحدّث الباحث سابقا عن أن حلف الناتو قد عزّز من حضوره على الساحة الدولية، وأنه قد استمر في تدخلاته العسكرية، فبعد أن تدخل سابقا في البلقان وأفغانستان والعراق، تدخل في ليبيا كما ادعى لحماية الشعب من اضطهاد القذافي، والحقيقة وجود مصالح للحلف من هذا التدخل، وعند تطبيقه لقرار الحظر الجوي، ارتكب تجاوزات كثيرة فقصف المنشآت المدنية فتسبب في وفاة الكثير من المدنيين، واختلفت مواقف دول الحلف حيث لم توافق دول كثيرة على المشاركة ضمن القوات الجوية لحلف الناتو ضمن حملته لتطبيق الحظر الجوي على ليبيا مثل ألمانيا، وبعض

الدول شاركت بأعداد قليلة، وقد وقعت أكبر المسؤولية في هذا التدخل على دول مثل فرنسا وبريطانيا لوجود مصالح خاصة لهما، تريد حمايتها في ليبيا على المستوى السياسي والاقتصادي.

وقد ظهر من متابعة التدخلات السابقة، وتدخل الناتو في ليبيا، أن التدخل يستهدف النظام السياسي، وأنه لا يساهم مساهمة فعالة في إعادة الاستقرار لهذا البلد، وأنه لا يستفيد من تدخلاته السابقة، ولا يغير إستراتيجيّته لتحسين أثرها في الدولة المتدخل فيها، وأن الحلف استمر في تطبيق التوسع خارج أوروبا، رغم وجود آراء متعارضة بين الدول التي ترغب في التوسع في عمليات خارج حدود الحلف والدول التي لا ترغب في ذلك، واستمرت مشاكل مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الحلف أو في الجهد العسكري.

وبحسب رأي الصحفي الألماني شتيفن بوخن فقد تغيرت صورة حلف الناتو في العالم العربي نسبيا بعد تدخله في ليبيا لمساعدته الثوار ونجاحه في إسقاط نظام القذافي(السليمي ، 2012)، وهو ما يعد كلام مبالغ فيه إذا ما قورن بكلام عمرو موسى، والذي رمى مسؤولية تدهور أوضاع ليبيا، وانهيار نظامها السياسي وضعفها الحالي على حلف الناتو، ورفع المسؤولية عن جامعة الدول العربية.

وأرجع السليمي (2012) عدم عودة الأمن والاستقرار بعد الإطاحة بالقذافي إلى الطول النسبي للحرب بين الثوار وقوات النظام، مما سبّب بعض الضغائن بين الموالين للقذافي من قبائل ومدن والثوار المعارضين له.

لاحظ الباحث أن النظرة لحلف الناتو حاليا ليست سوى نظرات الرفض لهذا التدخل، لأنه لم يسفر عن استقرار الوضع في ليبيا، بل قد دمّرها هذا التدخل، وامتدت الآثار السيئة للتدخل إلى الدول المجاورة، والبعض قد اتهم الجامعة العربية أيضا بالتواطؤ وتسهيل المهمة لحلف الناتو لتدمير ليبيا، والبعض الآخر اتهم أيضا الاتحاد الإفريقي بأنه قد وقف موقف المتفرج، ولم يستطع أن يساعد دولة إفريقية على تلافي التدخل العسكري على أراضيها، وأيضا أثارت بعض الدول والمؤسسات الدولية تساؤلات كثيرة حول مفهوم التدخل الإنساني ومدى صوابيته وشرعيته.

ولاحظ الباحث أيضا أنّ هذا التدخل قد أظهر أهمية الاستفادة من بعض الدروس من وراء هذا التدخل، فظهر أهمية وجود خطة وإستراتيجية لفترة ما بعد انتهاء العمليات العسكرية، لأن هناك إمكانية لوجود نتائج غير متوقعة لهذه التدخلات، وأن الحل السياسي هو يبقى الأفضل دوما.

كما لاحظ الباحث أن هناك دولاً قليلة هي التي تقود الحلف، وتصيغ له إستراتيجيته العليا، مع ضرورة تجنب القرارات الفردية من بعض دول الحلف لما لها من أثر سيء على بنية الحلف، فالأفضل أن يكون هناك تعزيز للتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: نتائج تدخل حلف شمال الأطلسي وعلى الشأن الداخلي الليبي

قام الباحث في هذا المبحث بمناقشة نتائج تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو على الشأن الداخلي الليبي من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية حيث إنّ هذا التدخل قد أدى إلى آثار عميقة وشاملة على مختلف الأصعدة داخل وخارج ليبيا.

3.5 المطلب الأول: على المستوى السياسي

تناول الباحث في هذا المبحث النتائج السياسية لتدخل الناتو على ليبيا على المدى القريب والبعيد حيث أسفر تدخل الناتو في ليبيا على المدى القريب: عن وفاة القذافي في أكتوبر 2011م، وانتهاء نظام القذافي الذي استمر لاثنين وأربعين عاما، وهذا أدى إلى انتهاء تدخل حلف الناتو عسكريا، والبدء في العملية السياسية لانتخاب قيادة سياسية جديدة، وكما ادعى حلف الناتو فقد نجح التدخل في حماية الشعب الليبي من طغيان نظام القذافي، وتهديداته للشعب من ارتكاب جرائم حرب ضدهم.

أصبحت ليبيا مثالا للدولة الفاشلة، ودلّ على ذلك ازدياد استخدام العنف، وانقسام الدولة بين حكومتي الشرق والغرب الليبيتين، وكل واحدة لها سياسة خارجية واقتصادية خاصة بها، مع انتشار الفوضى في جنوب البلد، والتدخل الخارجي العسكري للناتو، وتفكك الجيش الليبي، وتدني مستوى خدمات الدولة المقدّمة للمواطنين من تعليم وصحة(تاحي ، 2022).

كان رأي ايرامي وايداشابا (2017) أنّ تدخل الناتو للأسف لم يؤد إلى استقرار سياسي في ليبيا، فلم تزل تعاني البلاد من آثار تدخل الناتو.

لم تنتهي نتائج التدخل العسكري للناتو عند مقتل القذافي، أو انهيار الجيش، أو تدمير الاقتصاد الليبي، وبدء موجة نزوح وتشريد للشعب، بل أن نتائج هذا التدخل قد امتدت إلى يومنا هذا.

أول النتائج والتغييرات التي أعقبت التدخل ووفاة القذافي وانتهاء حكمه، إعلان حلف الناتو انتهاء مهمته في ليبيا، وبعدها تولى المجلس الوطني الانتقالي برئاسة مصطفى عبد الجليل بعد مقتل القذافي السلطة وإدارة ليبيا، مع الاتفاق على عقد انتخابات تشريعية عام 2012م، وجرت الانتخابات وانتخب المؤتمر الوطني العام الذي استلم السلطة(الصوافي ، 2020).

المؤتمر الوطني العام وهو المجلس التشريعي الليبي، بقي يحكم حتى الانتخابات التالية في عام 2014م، حيث حصلت خلافات على تسليم السلطة بين المجلس المنتهي ولايته والمجلس الجديد المنتخب، وقتها ظهر اسم قوي على الساحة الداخلية الليبية وهو خليفة حفتر القائد العسكري السابق في نظام القذافي والذي سيطر على شرق ليبيا، واستعان بالمؤتمر الوطني الجديد، وشكّل حكومة من خلاله، أما غرب ليبيا فقد وقع تحت سيطرة ائتلاف فجر ليبيا، والذي استعان بالمؤتمر الوطني العام الأول المنتهية ولايته، ومن خلاله شكّل حكومة جديدة، إذن في ذلك العام 2014 أصبح في ليبيا حكومتان وبرلمانان(بي بي سي ، 2023).

استمرت الأوضاع السيئة في ليبيا، فحاولت الأطراف الليبية الداخلية، وبعض الأطراف الدولية حل مشاكل ليبيا، بعقد اتفاق سياسي يتيح بدء مرحلة جديدة لتوحيد شرق وغرب ليبيا والمؤسسات تحت قيادة ليبية واحدة.

وقعت الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة اتفاق الصخيرات 2015م، ونتج عنها الاتفاق على إنشاء حكومة وفاق وطني لمدة عام، واعتبرت السلطة التشريعية الشرعية هي المجلس المنتخب عام 2014م، مع إنشاء مجلس أعلى للدولة من 120 عضواً ويتولى دراسة القوانين الصادرة عن الحكومة الليبية قبل أن تحال إلى مجلس النواب(الجزيرة ، 2015).

تولّى فائز السراج حكومة الوفاق الوطني الناتجة عن هذا الاتفاق وكان مقر حكومته في الغرب الليبي، ولكن السياسيين الليبيين اختلفوا على تطبيق مبادئ الصخيرات حيث لم يتم التوفيق بين الآراء الليبية المختلفة، مع عدم موافقة الأطراف الإقليمية الداعمة للأطراف الليبية المختلفة على حل نهائي للأزمة الليبية، حيث استمر الصراع على السلطة بين الشرق والغرب الليبي، وتدهورت الأوضاع الإنسانية، وأصبحت ليبيا بؤرة لتهديد الأمن الإقليمي.

وحاولت الأطراف الدولية عقد عدة مؤتمرات لحل الأزمة الليبية فعقد مؤتمر باليرمو في إيطاليا 2018 والذي نتج عنه: اتفاق الطرفين على رفض الحل العسكري، واعتماد اتفاق الصخيرات كحل وحيد للاستقرار في ليبيا، مع احترام نتائج الانتخابات، ولكن لم يحدث تقدم حقيقي(الصوافي ، 2020).

لكن أعلن بعدها حفتر في أبريل 2019 بدء عملية تحرير طرابلس، وبدأت قواته بالهجوم على غرب ليبيا، ووصل إلى قرب طرابلس، فلجأ بعدها السراج إلى طلب المساعدة والدعم من تركيا، ووقع معها تفاهم حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وتفاهم آخر حول التعاون العسكري والدفاعي، وبموجب هذه التفاهمات سارعت تركيا إلى نجدته بالخبراء، وتسليح قواته، وبيعه الطائرات المسيرة، وهذا أدى في المرحلة الأولى إلى صد هجوم قوات حفتر، وبقيت ليبيا منقسمة(الصوافي ، 2020).

بدأ من هذا التاريخ فصل جديد من فصول التدخلات الدولية في ليبيا وهو التدخل التركي العسكري، والذي لحقه عقد تفاهمات أخرى تركية ليبية حول التعاون في قطاع التنقيب عن النفط والغاز الليبي، وهذا التدخل التركي تعرض لانتقادات من جامعة الدول العربية ومصر والإمارات العربية، وتبع التدخل التركي الكثير من التدخلات المصرية والروسية في ليبيا استجابة لمصالحهم الخاصة في الشرق الليبي.

حاولت بعدها روسيا وتركيا في 13 يناير 2020 حل الخلافات بين الطرفين الليبيين، ووقف إطلاق النار، حيث وافق السراج عليه ورفض حفتر التوقيع، ثم عقد مؤتمر برلين في 19 يناير 2020 حيث حاول المؤتمر حل كل الملفات العالقة، وليس فقط عقد اتفاق سياسي، من خلال إنشاء لجان خاصة بكل ملف على انفراد، وتم الاتفاق على أنّ الحل يكون بعقد اتفاقات سياسية، وليس بالقتال، مع احترام حظر الأسلحة وتوريدها إلى ليبيا، وتبعه إعلان القاهرة الذي دعا إلى وقف إطلاق النار والعمل على إيجاد حل سياسي شامل، ولكنه أيضا لم يسفر عن شيء(الصوافي ، 2020).

كل هذه المحاولات الدولية لحل الأزمة الليبية لم تسفر عن توحيد ليبيا تحت حكم حكومة واحدة، ولا توحيد مؤسساتها السيادية، لاستمرار نفس الأسباب السابقة المتلخصة في عدم وجود نية حقيقية لتوحيد ليبيا، وأنه لا مصلحة للأطراف الدولية والإقليمية في خسارة امتيازاتها السياسية والاقتصادية من وراء استمرار الوضع الحالي الليبي.

حاولت الأمم المتحدة مرة أخرى في 2020 حل الأزمة الليبية، فأطلقت ملتقى الحوار السياسي الليبي لإنهاء الخلافات السياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تحت قيادة عبد الحميد الدبيبة، مع تعيين تاريخ محدد لإجراء الانتخابات الجديدة في 24 ديسمبر 2021(بي بي سي ، 2023).

الانتخابات لم تجر في موعدها لصعوبة الاتفاق بين الأطراف على تفاصيل العملية الانتخابية، وبقي الوضع على الأرض كما هو من حيث الانقسام السياسي، حيث فشلت كل المحاولات الدولية والإقليمية في وضع خارطة طريق واضحة وتوافق عليها الأطراف الليبية.

التطور الجديد الذي حصل هو قرار مجلس النواب في الشرق سحب الثقة من حكومة الدبيبة في أيلول 2021م، وتعيين فتحي باشاغا رئيس وزراء جديد في مارس 2022م، ولكن الدبيبة رفض تسليم السلطة طيلة هذه المدة إلا لحكومة تأتي من خلال انتخابات(الجزيرة ، 2022).

وحاول بعدها باشاغا الدخول بقوات موالية له إلى طرابلس، وفرض سلطته بالقوة على مناطق حكم الدبيبة، ولكنه فشل في ذلك، ثم علّق مجلس النواب عمل باشاغا كرئيس للوزراء، والذي كان فيما يبدو اتفاق بين حفتر والدبيبة لإنهاء الخلافات، ومحاولة ترتيب الأوضاع الداخلية لعقد انتخابات رئاسية وتشريعية(موقع العرب ، 2023).

بقي الوضع الليبي الداخلي على ما هو عليه، حتى حدثت متغيرات جديدة في الشرق الأوسط حيث سقط نظام الرئيس السوري بشار الأسد في ديسمبر 2024م، وهو الذي كان يوفّر لروسيا قواعد عسكرية في سوريا، وهذا وجه ضربة قوية للنفوذ الروسي، والذي كان يعتمد على الأسد وحفتر للحفاظ على الوجود الروسي في المنطقة العربية، ويمكن أن يؤدي هذا إلى نقل القواعد العسكرية والجنود الروس والمرتزقة مع بعض الجنود السوريين الموالين لنظام الأسد إلى شرق ليبيا، مما قد يعطي دافعاً أكبر لروسيا للحفاظ على آخر منطقة نفوذ لها في المنطقة، وهذا ما ظهر واضحا بعد تقديم حفتر لمبادرة جديدة لحل الخلافات الداخلية بين الشرق والغرب الليبي، ولم تتضح حتى الآن بنود هذه المبادرة ومدى قابلية موافقة حكومة الغرب الليبي عليها.

لاحظ الباحث أن هناك نتائج وآثاراً لتدخل الناتو في ليبيا على المدى القصير على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس فقط على ليبيا وحدها، بل امتد التأثير إلى الدول المجاورة مثل مصر وتونس، حيث تراوحت النتائج والآثار ما بين انهيار نظام القذافي السياسي المستقر، وانهيار الخدمات المقدّمة للمواطن الليبي، وأيضا انهيار قطاع النفط والناتج المحلي

الإجمالي للبلد ونزوح أعداد كبيرة للمواطنين الليبيين في داخل ليبيا وخارجها إلى الدول المجاورة، وانتقال أعداد كبيرة من المقاتلين والمرتزقة للقتال إلى جانب القذافي أو إلى جانب المعارضة المسلحة.

كان هناك أيضا نتائج وآثار للتدخل على المدى الطويل وباعتراف بعض قادة العالم فهم لم يخططوا لمرحلة ما بعد القذافي، فكانت النتيجة عدم استقرار الوضع الداخلي الليبي سياسيا، بل حصل انقسام بين الشرق والغرب الليبي فحكمت في كل منطقة حكومة وبرلمان وقوات عسكرية مختلفة في التوجهات والأفكار السياسية والاقتصادية، وعزّز هذا الانقسام اختلاف المصالح بينهما، ولجوء كل طرف إلى حلفاء إقليميين ودوليين، ولم تنجح كل المحاولات الدولية في التقريب بين وجهات النظر المختلفة حيث استمر الانقسام إلى يومنا هذا.

4.5 المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعسكري

تناول الباحث في هذا المطلب مدى تأثير تدخل حلف الناتو على المستوى الاقتصادي من ناحية الإنتاج المحلي، ومستوى إنتاج النفط، والمستوى الاجتماعي من ناحية نزوح السكان داخل وخارج ليبيا، والمستوى العسكري من حيث أعداد أفراد الجيش الليبي، والميلشيات المسلحة للدولة الليبية.

أولا: على المستوى الاقتصادي

انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من 75 ملياراً في عام 2010م إلى 48 ملياراً في عام 2011م، واستمر بعدها في التذبذب ما بين النزول حينا والصعود حينا آخر، فعاد وارتفع إلى 92 ملياراً في عام 2012م، وانخفض بعدها إلى 42 مليارا في عام 2021م، حسب بيانات ماكروترندز المؤسسة الأمريكية البحثية، بالمجمل انخفض الناتج المحلي الإجمالي الليبي بأكثر من 30 بالمئة من قيمته التي كانت في عام 2010م(موقع سبوتنيك ، 2023).

ورافق التدخل العسكري للناتو انخفاض إنتاج النفط الليبي مقارنة مع مستوياته ما قبل تدخل الناتو، بسبب تدمير البنية التحتية النفطية، وتوقف تشغيل الحقول النفطية، كما يحدث عادة في أثناء فترات عدم الاستقرار السياسي والعسكري في الدول التي تتعرض للغزو الخارجي.

ثانيا: على المستوى الاجتماعي

الثورة المسلحة والتدخل العسكري للناتو أديا إلى انهيار الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وكأي أزمة داخلية أو حرب أهلية، خرج أعداد كبيرة من اللاجئين الليبيين إلى خارجها، وهذا أثّر في البلدان المجاورة التي احتضنتهم، فانتشر الليبيون في الدول المجاورة مثل تونس ومصر والسودان وبعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا فرنسا ألمانيا بريطانيا، وذكر النحلي (2018) أن عدد الليبيين الذي لجؤوا إلى تونس يقدر ب 991 ألف شخص.

وكشف تقرير حديث للمنظمة الدولية للهجرة أن هناك مليون ليبي لاجئ في مصر(بوابة الوسط ، 2022)، ولجوء الليبيين خاصة إلى الدول المجاورة، أثر في تلك الدول، فأضيفت مشاكل جديدة لها، وهذا أرهق تلك الدول اقتصاديا واجتماعيا، وهذا أضعف من كفاءة جهازها الخدماتي.

ثالثا: على المستوى العسكري

تراجع عدد أفراد الجيش الليبي من 76 ألف جندي في عام 2009م إلى 7 آلاف فقط عام 2012م، حسب بيانات المؤسسة الأمريكية البحثية ماكروترندز(موقع سبوتنيك ، 2023).

تفكّك الجيش الليبي، وبحسب السلطة الانتقالية أصبح هناك 200 ألف مسلح في ليبيا موزعين على عدة مليشيات، اختلفت في مشاربها وانتماءاتها السياسية والعسكرية والقبائلية، فضعف دور الدولة والجيش في السيطرة على الميليشيات، ولم تستطع أن توحدها وتضمها للجيش الليبي الوطني، وهذا أدى إلى انتشار الفوضى السياسية والعسكرية التي تمثلت مثلا في اختطاف رئيس وزراء ليبيا والتعرض للسفارات الأجنبية مثل حادثة اغتيال سفير الولايات المتحدة ومحاولة اغتيال سفير بريطانيا، وهذه الفوضى أدت أيضا إلى ظهور الجماعات الجهادية، والتي كانت في صف قوات المعارضة ضد قوات القذافي، ثم عملت على تحقيق مصالحها الخاصة داخل ليبيا، وامتدت آثارها إلى التدخل في الشأن المصري حيث عملت على انتقال عناصرها المقاتلة مع تهريب السلاح بين ليبيا ومصر(تاحي ، 2022).

لاحظ الباحث أنّ لهذا التدخل العسكري للناتو آثارا سلبية، وشملت كل مناحي الحياة للشعب الليبي سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية، وأنّ أزمات البلاد قد تفاقمت، وازداد الوضع

تعقيدا فمثلا زادت البطالة، وازداد عدد اللاجئين إلى الدول المجاورة، ولم ينشأ نظام سياسي مستقر في المرحلة الأولى لانتهاء التدخل، ولاحظ الباحث أيضا أن التدخل العسكري الأجنبي يؤدي إلى عدم الاستقرار وبداية سنوات من الفوضى، بل إن ليبيا قد أصبحت منطلقاً لانتشار العنف والجماعات المسلحة إلى الدول المجاورة.

الفصل السادس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة:

وفق الأعراف التي نص عليها المنتظم الدولي فإن العلاقة بين الدول قائمة على أساس احترام سيادة الدول، مع تحريم التدخل في شؤونها الداخلية، وهذا استمر سنين طويلة، ومع مرور الوقت فإن الدول العظمى التي تشكل أساس المنتظم الدولي أحدثت تغيرات في تفسير قواعد القانون الدولي، وحدث تغير في قواعد القانون الدولي، فانتشرت فكرة التدخل في شؤون الدول الداخلية بشروط معينة، وظهرت تسميات كثيرة تبرر التدخل مثل التدخل العسكري الإنساني، الذي يرى الكثيرون من خبراء القانون الدولي بأنه غير قانوني للاشتباه بأنه يمثل مبرراً لتمرير مصالح ضيقة للدول العظمى، وليست قائمة على أساس أخلاقي، فظهر مبدأ مسؤولية الحماية القائم على أساس تدخل دول العالم في دولة غير قادرة على حماية سكانها.

كان هناك العديد من الأسباب للتدخل الدولي في ليبيا: مع بداية الربيع العربي تعامل نظام القذافي بقسوة مع الليبيين، وصل لحد قتل المتظاهرين، مع التهديد بالقتل الجماعي لسكان بعض المدن، فأصبح ذلك مبرراً حسب مبدأ مسؤولية الحماية للتدخل، فأمر مجلس الأمن بحظر جوي فوق ليبيا لحماية الشعب الليبي، ولعدم وجود قوات عسكرية تابعة لمجلس الأمن قامت بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بتنفيذ هذا القرار، ثم تولى حلف الناتو مهمة تطبيق هذا القرار مع دول من خارج الحلف ساعدت على تطبيق هذا القرار، وكان لكل دولة تدخلت في ليبيا أسباب خاصة بها، وكان لهذا التدخل آثار كبيرة قصيرة أو بعيدة الأمد على ليبيا والإقليم والعالم.

وتراجعت بعض الجهات السياسية عن صوابية قرارها بشأن المشاركة في التدخل، بعدما رأت الآثار السلبية لهذا التدخل فلم تستقر ليبيا حتى الآن، ولم ينشأ نظام سياسي قوي قادر أن ينهض بالدولة الليبية اقتصاديا واجتماعيا ويضم كل أطياف الشعب الليبي، وإنّ أسوأ ما حدث هو انقسام ليبيا بين حكومتين في الشرق والغرب وهذا ما استمر إلى الآن.

المشهد السياسي الليبي الحالي هو استمرار الانقسام السياسي بين حكومتين مختلفتين رغم محاولات الأمم المتحدة وبعض دول العالم والإقليم، وحل هذه الأزمة يستلزم حدوث جلسات حوار حقيقية بين الشرق والغرب الليبي يتم فيه وضع مصلحة الشعب الليبي فوق كل مصلحة صغرى

وشخصية لأطراف النزاع، مع حل كل التنظيمات المسلحة وجمعها تحت راية الجيش الليبي الموحد يلحقه توحيد كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

وخلص البحث إلى أن تحقيق ذلك يجب أن يكون برعاية جهة محايدة، مثل الأمم المتحدة لعدم انحيازها إلى أحد طرفي النزاع، خاصة أن الجهات الإقليمية لها بعض المصالح السياسية والاقتصادية مع أطراف النزاع، مع تهيئة الظروف المناسبة لتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية لوجوب الاستماع إلى صوت الشعب.

العامل الاقليمي والدولي هو عامل دائم التأثير في الأوضاع الداخلية العربية، فالمتغيرات السياسية في المنطقة العربية قد تطال آثارها ليبيا، كما حدث في عدة دول عربية، فعلى سبيل المثال سقوط نظام بشار الأسد في سوريا في ديسمبر 2024م، يترك احتمالية كبيرة لخروج القوات الروسية، وإنهاء القواعد العسكرية في سوريا، والتي يمكن أن يكون لها تداعيات على الوضع الليبي المنقسم، مع محاولة روسيا لإيجاد قواعد عسكرية جديدة، فيمكن أن تحاول روسيا دفع حليفها حفتر لحسم الأزمة الليبية عسكريا إذا ما ترافق ذلك مع انتهاء الحرب بانتصارها في أوكرانيا، وتفرغها لحسم مشكلة ليبيا وإنهاء حكومة الغرب، وتوحيد ليبيا كلها تحت سيطرته، مما يوفر حينها لروسيا حليفا قويا، ودولة لها إمكانيات اقتصادية كبيرة، ويتيح استمرار وجود القوات والقواعد الروسية في المنطقة العربية.

والخيار الآخر; هو دفع حفتر لعقد مصالحة وطنية حقيقية مع الغرب الليبي، ويصبح شريكا في السلطة الجديدة، ثم يعيد إعلان ترشحه مجددا لمنصب الرئاسة، بعد أن كان قد ترشّح سابقا للانتخابات التي لم تجر في عام 2021م، وما يؤيد هذا الاحتمال أنّ حفتر قد قدّم مبادرة جديدة لإنهاء الأزمة الليبية في أواخر ديسمبر 2024م، المشكلة هي في تأثر الداخل الليبي بمصالح الدول الإقليمية، وهذا ما يشكل عائقاً حقيقياً أمام نجاح أي مبادرة.

ومن أجل ذلك فقد قدّمت الدراسة إجابات حول الأسئلة فكان السؤال الرئيسي: ما طبيعة ونوع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا؟ حيث بيّنت الدراسة أن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا كان تطبيقا لمبدأ الحماية، والذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي 2005م على أساس أن مسؤولية الدولة هي حماية سكانها، وعند فشلها تصبح دول العالم مسؤولة عن ذلك، ومن يمنح الشرعية للتدخل هي الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وانبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية: ما هي الأوضاع الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لليبيا؟ وبيّنت الدراسة أوضاع ليبيا ما قبل العام 2011 والتي أدت إلى اندلاع الربيع العربي فيها، حيث عانت ليبيا من عدة مشاكل: فالقذافي حكم ليبيا لمدة 42 عاما، حدثت فيها مشاكل كثيرة على المستوى الإقليمي العربي والإفريقي والدولي، فليبيا عُزلت دوليا لسنوات، مع عدم وجود نظام سياسي واضح المعالم، فيه حياة ديمقراطية وانتخابات، ورغم تمتع ليبيا بكميات كبيرة من النفط والغاز، إلا أن الشعب الليبي لم يستفد إلى حد كبير من عائداتها، فغاب التوزيع العادل لهذه العائدات الضخمة، مع مشاكل أخرى من تعدّي على حقوق الإنسان الليبي.

وفي السؤال الفرعي الثاني: ما هي أسباب ودوافع التدخل العسكري؟ والتي تنوّعت ما بين الأسباب المباشرةK حيث خرجت مظاهرات في بعض المدن الليبية، استخدمت فيها قوات الأمن القسوة اتجاه المتظاهرين، وبدأت المنظمات الدولية والإقليمية بمطالبات لوقف العنف، وصولا لقرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على نظام القذافي، ثم فرض حصار جوي استنادا لفكرة ومبدأ مسؤولية الحماية، أما الأسباب غير المباشرة والتي تعلقت بحلف الناتو نفسه فقد اعتمد سياسة جديدة، تتيح له التدخل في صراعات خارج حدود الحلف، حتى لا ترتد آثار هذه الصراعات على دول الحلف، على قاعدة الهجوم خير وسيلة للدفاع، مع تأكيد على جوهر أهداف الحلف من الدفاع المشترك وإدارة الازمات، أما الدوافع الحقيقية فكانت على سبيل المثال لا الحصر: محاولات فرنسية وإيطالية للسيطرة على النفط والغاز والذهب الليبي، ومحاولة الولايات المتحدة إنهاء أي نفوذ مستقبلي لروسيا والصين في هذه المنطقة، ويرى البعض بأن هناك مواقف شخصية لبعض زعماء دول العالم تجاه القذافي.

وفي السؤال الفرعي الثالث: ما هي مصالح دول شمال الأطلسي في منطقة شمال إفريقيا؟ حيث تنوعت مصالح دول الناتو من استقرار هذه المنطقة لتستقر أوضاع القارة الأوروبية، ودخول بعض شركات هذه الدول للسوق النفطي الليبي من خلال اتفاقيات التنقيب، ومنع انتقال أي أفكار إرهابية إلى أوروبا، ومنع انتقال المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا عن طريق ليبيا، مع إزاحة القذافي الذي كانت لديه بعض الأفكار الوحدوية الإفريقية ضد الغرب.

وفي السؤال الفرعي الرابع: ما هي التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها ليبيا بعد فترة القذافي؟

حيث كانت أبرز هذه التحديات هو بناء دولة لليبيين على أنقاض دولة القذافي، ومحاولة محو آثار تلك السنوات، والتي لم تنجح في ذلك حتى الآن رغم مرور أكثر من 13 عاما على سقوط نظام القذافي، بل وأدت التدخلات الخارجية إلى انقسام ليبيا بين حكومتين وبرلمانين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب.

أهم تحد سياسي حالي هو عقد المصالحة الوطنية، وتوحيد الحكومتين الليبيتين، وكل المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وأما أهم تحد أمني فهو انهيار الجيش الليبي، وانتشار السلاح في أيدي الناس، وكثرة الميليشيات المسلحة، واعتماد الأطراف الليبية المتنازعة على هذه الميليشيات، مما يستلزم إعادة بناء الجيش الليبي ليكون جيش الدولة، مع بناء قوات حرس حدود قوية تحمي الحدود من انتقال السلاح بين ليبيا وجيرانها، مع نزع سلاح الميليشيات.

وفي السؤال الفرعي الخامس: ما هي المخاطر التي باتت تهدد الاستقرار الإقليمي بعد إسقاط نظام القذافي؟ حيث أصبحت ليبيا مكانا جاذبا للميليشيات فوقفت بعضها مع حكومة الشرق وبعضها الآخر مع حكومة الغرب، مع انتشار السلاح أيضا في يد القبائل لحماية نفسها، وقد ساهم انهيار الجيش الليبي في انتشار السلاح بين الناس، بعد ذلك أصبحت ليبيا بؤرة لانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة إلى الدول المجاورة مثل مصر وتونس والتشاد والنيجر، وخروج أعداد ضخمة من الليبيين الفارين من الحرب إلى هذه الدول فأضافوا مشاكل جديدة إلى مشاكلها.

وفي السؤال الفرعي السادس: ما هي العمليات العسكرية والأنشطة التي مارسها حلف شمال الأطلسي في ليبيا؟ بدأت بعض الدول استجابة للتفويض من مجلس الأمن بعمليات لفرض قرارها بتطبيق الحظر الجوي في الأجواء الليبية، وسميت العملية بعدة أسماء فسمت فرنسا عمليتها باسم هارماتان، وكان اسم عملية الولايات المتحدة هو فجر الأوديسة، وعملية بريطانيا كان اسمها الامي، وكانت عملية كندا اسمها موبيل، وهذا كان في الفترة الأولى للتدخل، حتى تم توحيد كل العمليات العسكرية تحت اسم عملية الحامي الأوحد تحت قيادة حلف شمال الأطلسي والتي استمرت حتى مقتل القذافي.

وفي السؤال الفرعي السابع: ما هي الإستراتيجية العسكرية المستخدمة من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا؟ وبيّنت الدراسة أن تدخل حلف الناتو في ليبيا على أساس المفهوم الإستراتيجي السابع للحلف الذي أعلنه عام 2010م، والذي أيّد التوسع لخارج منطقة شمال الأطلسي، وشدّد على تعاون الحلف مع المنظمات الدولية الأخرى في مهمات دولية لنزع الأسلحة، ومنع انتشار

الأسلحة خاصة لو كان هذا الانتشار سيؤثر في دول وشعوب الحلف، مع بناء قدرات عسكرية جديدة للحلف ليحمي ويضمن استمرار تفوقه العسكري.

وفحصت الدراسة صحة الافتراض "أن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا كان لأسباب سياسية واستعمارية تحت ذريعة الدوافع الإنسانية" وبيّنت نتائج الدراسة صحة الافتراض من خلال استعراض مجريات تدخل حلف الناتو وطريقة عمله وسقوط ضحايا مدنيين ونتائج هذا التدخل على ليبيا.

النتائج:

1. دولة ليبيا تحمل بذور التفتت والانقسام المناطقي تاريخيا، فقد كانت عرضة للتقسيم إلى ثلاث مناطق قبل الاستقلال، ولكن رغبة الشعب وقتها حسمت الأمر لإعلان الاستقلال كدولة واحدة.
2. الأوضاع الليبية الداخلية كانت هي سبب اندلاع الربيع الليبي، مثل سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، إلى جانب تأثرها بنجاح الربيع العربي التونسي والمصري في الإطاحة برأس النظام في البلدين.
3. بدأ الربيع الليبي كموجة احتجاجات سلمية، قابلتها قوات الأمن بالعنف، مما أدى إلى تحولها إلى ثورة مسلحة.
4. المبدأ الأساسي للمنتظم الدولي قائم على أساس احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وانتقلت الدول إلى تشريع التدخل العسكري الإنساني، وبسبب الانتقادات الموجهة إليه، تم تشريع مبدأ الحماية والذي يقوم على تدخل دولة في دولة أخرى لحماية سكان ذلك البلد من عنف نظامه السياسي.
5. الربيع الليبي أدى إلى سلسلة من المواقف الدولية والإقليمية، فمثلا تدخلت جامعة الدول العربية في الشأن الليبي ووقفت إلى جانب الشعب والثوار الليبيين، ثم تدخلت الأمم المتحدة وأجهزتها للتنديد، وطلب تهدئة الأوضاع بين النظام الليبي والثوار، إلا أن كل المحاولات قد فشلت حتى أصدر مجلس الأمن قرارين دوليين حول التدخل في ليبيا بحجة حماية الشعب من عنف النظام الليبي ضد الشعب فأصدر قرار رقم 1970 وقرار 1973.

6. بدأت بعض الدول تنفيذ هذا القرار مثل فرنسا وبريطانيا، ثم تسلم حلف شمال الأطلسي مهمة تنفيذ القرار الدولي، لكن الحلف زاد على قرارات مجلس الأمن، وقصف منشآت مدنية، وأدى هذا إلى وفاة الكثيرين من المدنيين، وانتهى تدخل الناتو بعد قتل القذافي.
7. من آثار تدخل الناتو وعدم الاستقرار السياسي الذي تلا ذلك انهيار الجيش الليبي، وازدياد أعداد الميلشيات المسلحة، وعدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور قطاع النفط في بعض السنوات.
8. اعترفت بعض الدول على لسان بعض رؤسائها أو لجان خاصة بخطأ التدخل في ليبيا، وبدأت في معارضة اللجوء إلى مبدأ الحماية بعد معاينة آثاره السلبية في ليبيا.
10. إستراتيجية حلف الناتو لعام 2010 تتيح له التدخل عسكريا في الدول الأخرى لحماية مصالحه الخاصة، وهذا ما يشكل تهديدا وجوديا للدول وللأمن والسلم الدولي.
11. الأوضاع الليبية الداخلية انعكست على دول الجوار من ناحية هجرة ملايين الليبيين إليها، أو انتقال السلاح والجماعات المسلحة بينها، مع ازدياد مخاوف أوروبا في انتقال المهاجرين أو المسلحين إليها.
12. ساهم وجود النفط والغاز الليبي في تدخل كثير من الدول طمعا في ثرواتها، ومحاولة عقد اتفاقيات اقتصادية تتحقق لهذه الدول الأرباح الاقتصادية.
13. حاولت المنظمات الدولية والإقليمية وبعض الدول التقريب بين الأطراف الليبية المتنازعة بعقد عدة مؤتمرات دولية لحل الأزمة الليبية، وتوحيد حكومتي ليبيا، ولكنها فشلت جميعها.
14. عدم استقرار ليبيا سياسيا حتى الآن يعود إلى وجود مصالح ليبية متعارضة، ووجود حلفاء إقليمين ودوليين لهم مصالح في استمرار الانقسام وديمومته.

التوصيات:

1. أن تقوم الدول العربية بتحسين ظروف مجتمعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء دول فعلية على أساس المواطنة التامة، وتحسن من علاقة أنظمتها السياسية مع مواطنيها مما يؤدي إلى ازدهار تلك المجتمعات، وتخلصها من حالة الضعف والتبعية السياسية للغرب.
2. وضع تعريف موحد وواضح للتدخل الدولي الإنساني، يكون الهدف الأساسي منه حماية حقوق الإنسان، وليس تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية.

3. ضبط آليات مبدأ الحماية من حيث الإجراءات المتبعة، وتحديد الجهة صاحبة الحق في القيام بعملية الحماية، وعدم الكيل بمكيالين في تطبيق مبدأ الحماية فالدول وشعوبها كلها سواسية أمام القانون الدولي.
4. وجوب التوفيق بين حفظ حياة الشعوب من الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها من طرف النظام الحاكم وبين سيادة البلد، وبقاء مؤسساته الوطنية الفاعلة؛ أي أن لا ينتهي تطبيق هذا المبدأ بإزالة سيادة واستقلال وتدمير مؤسسات هذا البلد الذي تُدخل في شؤونه.
5. توسيع عضوية مجلس الأمن لإدخال دول الجنوب العالمي، وإنهاء تفرد الدول الخمس الكبرى في السيطرة على دول العالم مما يسمح بسماع أصوات الدول الصغرى، ومشاركتها مشاركة فعالة في حل الصراعات الدولية وفي تطبيق مبدأ الحماية.
6. جلوس الأطراف الليبية المتحاربة إلى طاولة الحوار الوطني، وتغليب المصلحة الوطنية الليبية على المصالح الشخصية، لإنهاء عصر الانقسام، وبدء مرحلة جديدة تتوحد فيها كل المؤسسات الليبية الرسمية، وتعود فيها ليبيا دولة واحدة يتم فيها التوزيع العادل للثروات على الليبيين كلهم.
7. إنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة، وتسليم سلاحها، وإعادة بناء الجيش الليبي الجديد على أساس سياسة واحدة متفق عليها من جميع أطياف الشعب الليبي، ويكون هذا الجيش جيش الشعب والوطن الليبي لا جيش السياسيين المتحاربين.
8. حصر تدخل حلف الناتو ضمن حدود التعريف الواضح والمتفق عليه عالميا للحالات الإنسانية بعيدا عن المصالح الخاصة بدول الحلف.
9. وضع الاتفاقيات العربية الخاصة بالدفاع المشترك موضع التنفيذ خاصة في ظل عالم اليوم الذي تقوده التحالفات والمصالح المشتركة للوقوف ضد أي أطماع غربية في العالم العربي وتتولى حل مشاكل الدول العربية.

4.6 قائمة المصادر والمراجع:

1) كتب :

1. ابن منظور ، محمد .(ب . ت). **لسان العرب** . القاهرة: دار المعارف
2. ايفانز ، غراهام و نيونهام ، جيفري .(2004). **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** . (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) . دبي : مركز الخليج للأبحاث . تاريخ النشر الأصلي (2001)
3. تيسير ، محمد .(2023). **كتاب المنهج الوصفي التحليلي: مع نبذة حول المنهج الوصفي التحليلي** . تم الاسترداد من المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/ULSfZHrs
4. الجهيني ، دعاء .(2021). **مناهج التنبؤ والاستشراف المستقبلي**. برلين : المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
5. زيتون ، وضاح .(2013). **معجم المصطلحات السياسية** . دار أسامة للنشر والتوزيع
6. شلبي ، محمد .(1997). **المنهجية في التحليل السياسي** . الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
7. طاهر ، أحمد والسعودي ، أحمد .(2011). **الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير ، التجربة المصرية نموذجا** . القاهرة: الربيع للمطبوعات التجارية .
8. القريشي ، حيدر .(2018). **أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة العراق وليبيا أنموذجا** . المركز العربي للنشر والتوزيع ط١
9. الكيالي ، عبد الوهاب .(1993). **موسوعة السياسة** . ج 5 . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر
10. مسعود ، جبران .(1992). **الرائد معجم لغوي معاصر** ، ط 7 بيروت : دار العلم للملايين

2) رسائل ماجستير و دكتوراة :

1. آل إبراهيم ، هاشم .(2013). **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل** . رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن

2. أبو عون ، إسلام .(2017). **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي.** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين

3. بكرو ، مرزوق و بوزيان ، أمين .(2017). **التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان ليبيا نموذجا** . رسالة ماجستير ، جامعة سعيدة ، الجزائر

4. بن قدور، إيمان .(2014). **الوجه الآخر للعولمة الربيع العربي أنموذجا** . رسالة ماجستير، جامعة تلمسان ، الجزائر

5. حلس ، نادر .(2015). **الثورات والاحتجاجات العربية وأثرها على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي،** (أطروحة دكتوراة غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، مصر

6. الطراونة ، طارق .(2012) . **دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو : دراسة حالة) 1989 _ 2011** . رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن

7. قديح ، تيسير .(2013). **التدخل الدولي الانساني –دراسة حالة ليبيا 2011–** ، رسالة ماجستير . جامعة الأزهر ، فلسطين

8. منصر ، جمال .(2011). **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية دراسة في المفهوم والظاهرة** . رسالة دكتوراة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر

9. النحلي ، علي .(2018). **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 _ 2017.** رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن

3) دوريات :

1. بلعربي ، علي .(2021). التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية (R to P) ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى ، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، 22 (2) : 365 _ 386

2. تاحي ، طارق .(2022). دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجا ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، 14 (1) : 262 – 270

3. جاد ، محمد .(2023). التدخل العسكري بين قواعد القانون الدولي والممارسات الدولية الانفرادية مع الإشارة إلى حالة روسيا تجاه دولة أوكرانيا ، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات** ، 39 (2) : 2204 – 2274

4. الحاج ، مجاهد .(2017). التدخل الدولي الإنساني في ليبيا : دوافعه ومبرراته وتجاوزاته وانعكاس ذلك على السيادة الليبية ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، 8 (4) : 33 – 66

5. خلاصي ، خليدة .(2014). الربيع العربي بين الثورة والفوضى ، **مركز دراسات الوحدة العربية** ، 36(421) : 220– 234

6. راشد ، سامح .(2011). حصاد الربيع العربي في عامه الأول ، **مجلة شؤون عربية** ، 148 : 16 _ 27

7. ضياف ، حسان و غزلاني ، وداد .(2021). التدخل العسكري الإنساني كآلية لإدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، 10 (3) : 576 _ 585

8. عبد الله ، أمينة و بوبصلة ، أمينة .(2021). تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية التأثير الإقليمي والدولي ، **مجلة السياسة العالمية** ، 4 (3) : 48 – 67

9. عنان ، عمار .(2018). التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا 2011 من هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية دراسة قانونية ، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة** ، 48 (1) : 17–51

10. العياصرة ، ثائر .(2016). العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009– 2011 ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، 43 (4) : 1883 – 1900

11. فليج ، غزلان و رابحي ، لخضر و بن دهقان ، علاء الدين .(2019). التدخل العسكري المعاصر بين القانون الدولي والممارسة الدولية العدوان المقنع ، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية** ، 4 (3) : 124 -141

12. القلعاوي ، أحمد .(2019). دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها ، **مجلة البحوث المالية و التجارية** ، 20 (4) ج 1 : 300 – 315

13. اللافي ، بلعيد .(2018). ليبيا وثورات الربيع العربي (سنة 2011) ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، 9 (1) : 450_ 469

14. مخيمر ، أسامة .(2024). المفاهيم الإستراتيجية لحلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة لأهم التحديات والمصالح خلال الفترة (1991 _ 2022) ، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، (21) : 238 _ 268

15. المنسي ، زينب .(2021). الهوية الحضارية المشتركة بين سكان شمال إفريقيا (دراسة حضارية) ، **المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق** ، عدد 2021 : 81 _ 108

16. الهواري ، بلحاج .(2022). ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها ، **مجلة الدراسات الحقوقية** 9 (2) : 470 – 493

4) مراكز:

1. البدري ، عصام و السيد ، عبد الله .(2020). أثر معاهدة وستفاليا 1648م، ومؤتمر فيينا (1814_1815) في تطور القانون الدولي العام(دراسة مقارنة). **المركز الديمقراطي العربي**. مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/XXi6guYL . 2020/12/12.

2. لطفي ، وفاء .(2012). الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية . **مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية** . المملكة المتحدة ، لندن

3. مسارات .(2013). تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية . **وحدة الفكر السياسي المعاصر**. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . (2) مايو 2013

5)مواقع إلكترونية:

1. أبراش ، إبراهيم .(2016). **استشراف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد (الربيع العربي)** . المرصد الوطني فلسطين والعالم . 2016/12/16 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/QQ7WCcbG
2. الأشقر ، ميريام. (2020). **إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 _ Declaration of the Rights of the Man and of the Citizen of 1789** . موقع الموسوعة السياسية . 2020/12/15. مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/llomL
3. بوجنال ، محمد .(2012). **الحراك العربي ومفهوم الثورة** . موقع الحوار المتمدن. 2012/1/8 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/Bw3ogtBB
4. تمزارتي ، فاتحة .(2020). **مفهوم الثورة The Concept of Revolution**. موقع الموسوعة السياسية. مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/QYD7nb
5. السكران ، جابر .(ب ت). **الثورة.. تعريفها.. مفهومها.. نظرياتها** . موقع الجريدة . ب ت . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/1WwzligX
6. السليمي ، منصف .(2012). **خبير ألماني: التدخل في ليبيا غيَر صورة الناتو في العالم العربي** . موقع DW . 2012/3/18 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/mBa5hwgB
7. سيمونوفيتش ، إيفان .(ب ت). **المسؤولية عن الحماية** . موقع الأمم المتحدة . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/AG09Y9b
8. الصفتي ، عادل .(2011). **الربيع العربي ماذا يعني ؟** . الهيئة الوطنية للإعلام . 2011/8/5 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/04cwBWpW
9. الصوافي ، محمد .(2020). **الأزمة في ليبيا : خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلي** . 2020/6/24. مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/btFO5Z
10. الطاهر ، العزب .(2014). **هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا؟** . موقع الأهرام . 2014/2/17 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/4aJjk

11. العرادي ، عبد السلام .(2017). **الدور الغربي في ليبيا.. اضطراب وتضارب** . موقع الجزيرة . 2017/7/25 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/Ji6TUjDs

12. عزت ، هبة .(2011). **مفهوم الانتفاضة: من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدني** . موقع الجراري. 2011/2/20 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/7QO9SZS2

13. مسكين ، يوسف .(2019). **ليبيا.. حلبة عربية لمعارك دولية بالوكالة على عدة محاور** . موقع الجزيرة . 2019/7/18 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/20ZSBzyr

14. المشوخي ، زياد .(2008). **السيادة مفهومها ونشأتها ومظاهرها**. موقع الجلفة . 2008/11/6 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/wEwoZE0f

15. المعيني ، خالد .(2012). **ذريعة "التدخل الإنساني" في العلاقات الدولية** . موقع الجزيرة . 2012/4/9 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/cUWNkP

16. مهدي ، سيماء .(2021). **دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية: دراسة حالة ليبيا** ، موقع المركز الديمقراطي العربي ، 2021/11/8 ، مسترجع من موقع إلكتروني **https://2u.pw/iTN9lHXn**

17. مفتاح ، حسين .(2019). **بالتفاصيل والأرقام هكذا دمر الناتو ليبيا وأسقط النظام** . بوابة إفريقيا الإخبارية . 2019/4/1 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/NdfLILSI

18. م .(2005). **القمة العالمية، 14 – 16 سبتمبر 2005، نيويورك** . موقع الأمم المتحدة . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/bZQGd5PX

19. م.(2006). **ليبيا معلومات أساسية** . موقع الجزيرة . 2006/5/16 . مسترجع من موقع الكتروني https://2u.pw/wFJhs

20. م .(2010). **انخراط نشط ونظام دفاعي حديث تبناه قادة الدول والحكومات في لشبونة "المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي"** . موقع الناتو. 2010/11/19 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/zXR7JaRJ

21. م .(2011). **الجامعة العربية تدعو لوقف العنف والجرائم ضد المتظاهرين في ليبيا** . موقع بي بي سي . 2011/2/22 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/4lm1GTEQ

22. م .(2011). **مجلس الأمن الدولي يدين استخدام العنف في ليبيا** . موقع وكالة معا الإخبارية . 2011/2/23 . مسترجع من موقع إلكتروني . https://2u.pw/CX4dYlio

23. م .(2011). **تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان** . موقع فرانس 24 . 2011/3/1 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/YRiyRfx3

24. م .(2011). **الجامعة العربية تؤيد فرض منطقة حظر جوي على ليبيا** . موقع رويترز . 2011/3/12 . مسترجع من موقع إلكتروني . https://2u.pw/kwsZw67L

25. م .(2011). **المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة بتوقيف القذافي** . موقع بي بي سي . 2011/6/27 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/gFUPR4eP

26. م .(2011). **تبعات تجاوز الناتو مهمته في ليبيا** . موقع الجزيرة . 2011/8/26 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/LWUwWFkR

27. م .(2011). 65 دولة تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي . مركز الاتحاد للأخبار . 2011/9/3 . مسترجع من موقع إلكتروني . https://2u.pw/9phOBLDz

28. م .(2011). اعتراف أممي بالمجلس الانتقالي الليبي . موقع الجزيرة . 2011/9/17 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/AS8BDIvO

29. م .(2011). الاتحاد الإفريقي يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي . موقع بي بي سي . 2011/9/20 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/KJPHjUYN

30. م.(2015). إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا . موقع الجزيرة . 2011/3/19 . مسترجع من موقع إلكتروني 24. م.(2015). اشكاليات التدخل الدولي في ليبيا . موقع الجزيرة . 2011/3/19 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/8AcZDt9

31. م .(2015). أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات . موقع الجزيرة . 2015/7/12 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/VyihzZVc

32. م .(2019). خاص تسنيم ليبيا والثّورة التي لم تكتمل ... أسباب التدخل العسكري للناتو في أرض عمر المختار . موقع الأخبار الدولي . 2019/2/25 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/G8KzZAV2

33. م .(2020) 10 أعوام على إحراق البوعزيزي نفسه.... كيف بدأت الحكاية؟ . موقع عربي 21 . 2020/12/17 . مسترجع من موقع إلكتروني. https://2u.pw/UZi5uGlY

34. م .(2022). الدولية للهجرة مليون ليبي بين 9 ملايين مهاجر في مصر . موقع بوابة الوسط . 2022/8/15 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/EEd33tmz

35. م .(2022). الدبيبة وباشاغا .. من هما؟ وما أبرز محطات الصراع بينهما؟. موقع الجزيرة . 2022/8/28 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/TrKamkNO

36. م .(2022). **عمرو موسى: الجامعة العربية لم تطالب «الناتو» بدخول ليبيا قال إن ما يشاع «يجافي الحقيقة»... وتحدث عن «مؤامرات خارجية»** . موقع الشرق الأوسط . 2022/11/25 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/h8snYSHz

37. م .(2023). **ذكرى "17 فبراير".. لماذا تعمد الناتو تدمير ليبيا وإخراجها من المعادلة الإقليمية والدولية** . موقع سبوتنيك 2023/2/12 مسترجع من موقع إلكتروني **https://2u.pw/oWv6hS2F**

38. م .(2023). **كيف تأثرت ليبيا اقتصاديا وعسكريا بعدما دمرها الناتو في 2011 ؟** . موقع سبوتنيك . 2023/2/13 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/YhKjNXlG

39. م .(2023). **وثائق هيلاري كلينتون المُسرّبة.. القذافي والولايات المتحدة الإفريقيّة!** . موقع رأي اليوم . 2023/5/11 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/Gr0NXZcO

40. م .(2023). **عزل باشاغا يعجل بتحالف المصالح بين حفتر والدبيبة** . موقع العرب . 2023/5/23 . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/a6qTjF3u

41. م .(2023). **12 عاماً على سقوط القذافي: ما هي أبرز الأحداث التي شهدتها ليبيا؟** . موقع بي بي سي عربي . 2023/8/21 . مسترجع من موقع إلكتروني **https://2u.pw/K2t8SRek**

42. م .(2024). **الربيع العربي.. عندما أراد الشعب إسقاط النظام** . موقع الجزيرة . 2024/2/24. مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/PQnVCaUA

43. م. (ب ت). **عين على ليبيا**. موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي. ب ت . مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/C2iZJi

44. م. (ب ت). **بروتوكول الإسكندرية وجامعة الدول العربية**. ب ت . الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. مسترجع من موقع إلكتروني https://2u.pw/BdjHJuJz

المراجع الأجنبية:

1_ كتب:

Jamis ، Petras .(2011). **The Arab revolt and the imperialist counter attack** ، Clear Day Books .

2_ رسائل علمية:

1_ Kvernmo ، Eigil .(2016). **Explaining NATO's Intervention in Libya in 2011**، School Of Social Science And Puplic Policy ، King's College London

2_ Sherwood ، Ryan .(2021).**NATO'S Intervention in Libya: The Political Reasoning Behind NATO'S Intervention**، Naval Postgraduate School ، California ، USA

3_ دوريات:

1_ Abdelsalam، Elfatih .(2015). The Arab spring: Its origins، evolution، and consequences four years on**. Intellectual Discourse**، 23: 1: 119-139

2_ Erameh ،Nicolas & Idachaba، Enemaku .(2017). North Atlantic Treaty Organization (NATO) Intervention in Libya and its Consequences on Global Security . **Global Journal of Human-Social Science** ، 17 (3) 1: 1–10

4- مواقع الكترونية

Avery ، Isaac. (2021).**Talkin' Bout A Revolution: Four Reasons Why the Term 'Arab Spring' is Still Problematic**. Retrieved: lse.blogs : january 20، 2021 https://2u.pw/29laP

قائمة الملاحق:

الملحق الاول: القرار رقم 7360 لجامعة الدول العربية

قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2011/03/12
بشأن

تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- وبعد التداول فيما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين،
- وإذ يأخُذ علماً بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،
- وإذ يؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 وكذلك بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ،
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي،
- وإذ يذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية،

lllk

يقـــرر

1- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

2- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

3- تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

4- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

(ق: رقم 7360 – د.غ.ع – 2011/3/12)

الأمم المتحدة

S/RES/1970 (2011)*

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2011

القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين،

وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،

وإذ يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بما في ذلك قراره إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها، حيثما أمكن،

* أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية (١٠ آذار/مارس ٢٠١١).

11-24556* (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعتبر أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يعرب عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه من الأنباء التي تفيد بوجود نقص في الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى،

وإذ يذكّر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها،

وإذ يشدد على ضرورة احترام حريتي التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام،

وإذ يؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، ويشمل ذلك القوات الخاضعة لسيطرتهم،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقتضي أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب يقدمه مجلس الأمن لهذه الغاية،

وإذ يعرب عن قلقه على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتخذ تدابير بموجب المادة ٤١ منه،

١ - **يطالب** بوقف العنف فورا ويدعو إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان؛

٢ - **يهيب** بالسلطات الليبية القيام بما يلي:

(أ) التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين البلاد فوراً؛

(ب) ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب وأموالهم وتسهيل رحيل من يرغبون منهم في مغادرة البلاد؛

(ج) ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها، مرورا آمنا إلى داخل البلد؛

(د) القيام فورا برفع القيود المفروضة على وسائط الإعلام بجميع أشكالها؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون، قدر الإمكان، في إجلاء الرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد؛

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية

٤ - **يقرر** إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٥ - **يقرر** أن تتعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب ذلك النظام، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام؛

٦ - **يقرر** أن الرعايا، أو المسؤولين الحاليين أو السابقين، أو الأفراد القادمين من دولة خارج الجماهيرية العربية الليبية وليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة في جميع ما يُزعم وقوعه من تصرفات أو أعمال تقصير ناجمة عن العمليات التي ينشئها أو يأذن بها مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية أو تكون متصلة بها، ما لم تتنازل الدولة صراحة عن تلك الولاية القضائية الحصرية؛

٧ - **يدعو** المدعي العام إلى إفادة المجلس بالإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار في غضون شهرين من اتخاذه ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك؛

٨ - **يسلم** بأن الأمم المتحدة لن تتحمل أي نفقات تنجم عن إجراء الإحالة، بما في ذلك ما يتصل بها من نفقات تتعلق بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية، وأن تتحمل تلك التكاليف أطراف نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

حظر الأسلحة

٩ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما تقدم ذكره، انطلاقا من أراضيها أو عبرها أو على أيدي رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا، ويقرر كذلك ألا يسري هذا الإجراء على ما يلي:

(أ) لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية والوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنيين، على نحو ما توافق عليه سلفاً اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) أو الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتاً إلى الجماهيرية العربية الليبية أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب؛

(ج) أو المبيعات الأخرى للأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو توريدها، أو توفير المساعدة أو الأفراد، على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفاً؛

١٠ - **يقرر** أن تكف الجماهيرية العربية الليبية عن تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، وأن تحظر جميع الدول الأعضاء شراء تلك الأصناف من الجماهيرية العربية الليبية من قِبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي تحمل علمها، سواء كان مصدرها أراضي الجماهيرية العربية الليبية أم لا؛

١١ - **يطلب** إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة للجماهيرية العربية الليبية، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق والقانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك البضائع تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وذلك بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

١٢ - **يقرر** أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم الدول الأعضاء كافة، بمصادرة الأصناف التي يتم اكتشافها مما يُحظَرُ توريده أو بيعه أو نقله أو تصديره بموجب الفقرة ٩ أو ١٠ من هذا القرار، وأن يجرى التخلص منها (بوسائل منها تدمير تلك الأصناف أو إبطال مفعولها أو تخزينها أو نقلها إلى دولة غير دولة المنشأ أو دولة المقصد لغرض التخلص منها)، **ويقرر كذلك** أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاونا كاملا في تلك الجهود؛

١٣ - **يقتضي** من أي دولة عضو أجرت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة ١١ أعلاه، أن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي للجنة، يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف من التي يحظر نقلُها، ويقتضي كذلك من الدول الأعضاء أن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرتها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل نقلها، ويشمل ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مضمنة في التقرير الأولي؛

١٤ - **يشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات تحث من خلالها رعاياها بقوة على الإحجام عن السفر إلى الجماهيرية العربية الليبية للمشاركة في أية أنشطة لصالح السلطات الليبية يمكن أن تسهم بشكل معقول في انتهاك حقوق الإنسان؛

حظر السفر

١٥ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار أو الذين تحدد أسماءهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه من دخول أراضيها أو عبورها، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها من دخول أراضيها؛

١٦ - **يقـرر** عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥ الواردة أعلاه على الحالات التالية:

(أ) عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الضرورة الإنسانية، بما في ذلك أداء الواجب الديني؛

(ب) أو عندما يكون الدخول أو العبور ضروريا للقيام بإجراءات قضائية؛

(ج) أو عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن الاستثناء من الحظر من شأنه أن يخدم أهداف إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية والاستقرار في المنطقة؛

(د) أو عندما تقرر دولة، على أساس كل حالة على حدة، أن ذلك الدخول أو العبور لازم لتعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار في الجماهيرية العربية الليبية وتقوم الدول لاحقا بإخطار اللجنة في غضون ثماني وأربعين ساعة من بعد اتخاذ ذلك القرار؛

تجميد الأصول

١٧ - **يقـرر** أن تقوم جميع الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الكيانات أو الأفراد المذكورون في المرفق الثاني لهذا القرار أو الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ الواردة أدناه، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسمهم أو بتوجيه منهم، أو الكيانات التي يملكونها أو يتحكمون فيها، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول الأعضاء عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية، بواسطة رعاياها أو بواسطة أي كيانات أو أشخاص موجودين في أراضيها، للكيانات أو الأشخاص المذكورين في المرفق الثاني لهذا القرار أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة، أو لفائدتهم؛

١٨ - **يعرب** عن اعتزامه كفالة أن تتاح لشعب الجماهيرية العربية الليبية في مرحلة لاحقة الأصول التي يجري تجميدها عملا بأحكام الفقرة ١٧ بما يعود بالنفع عليه؛

١٩ - **يقرر** عدم سريان التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه على الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تقرر الدول الأعضاء المعنية أنها:

(أ) ضرورية لتغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك سداد المبالغ المتعلقة بالمواد الغذائية، أو الإيجار أو الرهون العقارية، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط

التأمين، ورسوم المرافق العامة، أو المبالغ المقصورة على دفع أتعاب مهنية معقولة ورد مبالغ النفقات المترتبة على تقديم الخدمات القانونية وفقا للقوانين الوطنية، أو القيام بأداء رسوم أو تكاليف الخدمات اللازمة، وفقا للقوانين الوطنية، للعمليات الاعتيادية المتعلقة بحفظ أو تعهد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى المجمدة، بعد قيام الدولة المعنية بإخطار اللجنة بنيتها الإذن، عند الاقتضاء، باستخدام هذه الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى، ما لم تتخذ اللجنة قرارا بخلاف ذلك في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ ذلك الإخطار؛

(ب) أو ضرورية لتغطية النفقات الاستثنائية، شريطة أن تكون الدولة أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك، وأن تكون اللجنة قد وافقت عليه؛

(ج) أو خاضعة لرهن أو حكم قضائي، أو إداري، أو تحكيمي، ويمكن في هذه الحالة استخدام الأموال، والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى، لسداد ما يتعلق بذلك الرهن أو الحكم، شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد وقع في وقت سابق لتاريخ هذا القرار؛ وألا يكون لفائدة أي شخص أو كيان محدد بموجب الفقرة ١٧ الواردة أعلاه، وأن تكون الدولة أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك؛

٢٠ - **يقرر** أنه يجوز للدول الأعضاء السماح بأن تضاف إلى الحسابات المجمدة وفقا لأحكام الفقرة ١٧ أعلاه الفوائد أو الأرباح الأخرى المستحقة على تلك الحسابات أو المبالغ المستحقة بموجب عقود أو اتفاقات أو التزامات نشأت في وقت سابق للتاريخ الذي أصبحت فيه تلك الحسابات خاضعة لأحكام هذا القرار، شريطة أن تظل تلك الفوائد والأرباح والمبالغ الأخرى خاضعة لهذه الأحكام ومجمدة؛

٢١ - **يقرر** أن التدابير المذكورة في الفقرة ١٧ أعلاه لا تمنع شخصا أو كيانا محددا من دفع مبلغ مستحق بموجب عقد أبرم قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في القائمة، شريطة أن تكون الدول المعنية قد قررت أن المبلغ لم يُستلم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جانب شخص أو كيان محدد وفقا للفقرة ١٧ أعلاه، وذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بنيتها دفع أو استلام تلك المبالغ، أو الإذن، عند الاقتضاء، بوقف تجميد الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى لهذا الغرض، قبل عشرة أيام عمل من تاريخ ذلك الإذن؛

معايير تحديد الأسماء

٢٢ - **يقرر** أن التدابير الواردة في الفقرتين ١٥ و ١٧ تنطبق على الكيانات أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة عملا بالفقرة ٢٤ (ب) و (ج)، على التوالي:

(أ) الذين يشاركون أو يتواطؤون في الأمر بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد أشخاص في الجماهيرية العربية الليبية أو التحكم في ارتكاب تلك الانتهاكات أو توجيهها بطريقة أخرى، ويشمل ذلك التخطيط للقيام بهجمات ضد السكان المدنيين والمرافق المدنية أو قيادة تلك الهجمات أو الأمر بارتكابها، بما ينتهك أحكام القانون الدولي، بما في ذلك عمليات القصف الجوي؛

(ب) الذين يعملون باسم الكيانات أو الأفراد المحددين في الفقرة الفرعية (أ)، أو ينوبون عنهم أو يأتمرون بأمرهم.

٢٣ - **يشجع بقوة** الدول الأعضاء على أن توافي اللجنة بأسماء الأفراد الذين يستوفون المعايير المبينة في الفقرة ٢٢ أعلاه؛

إنشاء لجنة جديدة للجزاءات

٢٤ - يقرر أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه ''باللجنة'')، لتضطلع بالمهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧؛

(ب) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥، والنظر في طلبات الإعفاء وفقا للفقرة ١٦ أعلاه؛

(ج) تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٧ أعلاه، والنظر في طلبات الإعفاء وفقا للفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه؛

(د) وضع مبادئ توجيهية، حسب الاقتضاء، لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة أعلاه؛

(هـ) تقديم تقرير أول عن أعمالها إلى مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما، وموافاته لاحقا بتقارير حسبما تراه اللجنة ضروريا؛

(و) تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

(ز) التماس أي معلومات تعتبرها مفيدة، من جميع الدول، بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة أعلاه بصورة فعالة؛

(ح) فحص المعلومات المتعلقة بما يُزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم الامتثال للتدابير الواردة في هذا القرار، واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها؛

٢٥ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى اللجنة في غضون ١٢٠ يوما من اتخاذ هذا القرار تقارير عن الخطوات التي اتخذتها بغية تنفيذ الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧ الواردة أعلاه تنفيذا فعالا؛

المساعدة الإنسانية

٢٦ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تقوم، بالتنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام، بتيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى، ويطلب إلى الدول المهتمة بالأمر أن تطلع مجلس الأمن بانتظام على التقدم المحرز في الأعمال المضطلع بها عملا بأحكام هذه الفقرة، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، تحقيقا لهذه الغاية؛

الالتزام بالاستعراض

٢٧ - **يؤكد** أنه سيواصل استعراض الأعمال التي تقوم بها السلطات الليبية وأنه سيظل على استعداد لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيز تلك التدابير أو تعديلها أو تعليقها أو رفعها، حسبما وأيان تقتضي الضرورة على ضوء امتثال السلطات الليبية للأحكام ذات الصلة من هذا القرار؛

٢٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الأول

حظر السفر

١ - **البغدادي، د. عبد القادر محمد**

رقم الجواز B010574. تاريخ الميلاد ١ تموز/يوليه ١٩٥٠.

رئيس مكتب الاتصال التابع للجان الثورية.

تورط اللجان الثورية في العنف ضد المتظاهرين.

٢ - **الدبري، عبد القادر يوسف**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٦. مكان الميلاد: هون، ليبيا.

رئيس الأمن الشخصي لمعمر القذافي. المسؤولية عن أمن النظام. له سجل في الأمر بارتكاب العنف ضد المنشقين.

٣ - **دوردة، أبو زيد عمر**

مدير جهاز الأمن الخارجي. من الأوفياء للنظام. رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية.

٤ - **جابر، اللواء أبو بكر يونس**

تاريخ الميلاد: ١٩٥٢. مكان الميلاد: جالو، ليبيا.

وزير الدفاع. المسؤولية العامة عن أعمال القوات المسلحة.

٥ - **معتوق، معتوق محمد**

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦. مكان الميلاد: الخمس.

أمين المرافق. عضو سام في النظام. يعمل مع اللجان الثورية. له سجل سابق في التورط في قمع المنشقين وارتكاب العنف.

٦ - **قذاف الدم، سيد محمد**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٨. مكان الميلاد: سرت، ليبيا.

ابن عم معمر القذافي. في الثمانينيات، تورط سيد في حملة اغتيال المنشقين ويُزعم أنه كان مسؤولا عن العديد من عمليات القتل في أوروبا. ويعتقد أنه ضالع أيضا في شراء الأسلحة.

٧ - **القذافي، عائشة معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا. ابنة معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

٨ - **القذافي، هانيبال معمر**

رقم الجواز: B/002210. تاريخ الميلاد ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

٩ - **القذافي، خميس معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام. قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

١٠ - **القذافي، محمد معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

١١ - **القذافي، معمر محمد أبو منيار**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢. مكان الميلاد: سرت، ليبيا.

قائد الثورة، القائد الأعلى للقوات المسلحة. المسؤولية عن إعطاء الأمر بقمع التظاهرات وعن انتهاكات حقوق الإنسان.

١٢ - **القذافي، المعتصم**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٦. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

مستشار الأمن القومي. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

١٣ - **القذافي، السعدي**

رقم الجواز: 014797. تاريخ الميلاد: ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٣. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

قائد القوات الخاصة. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام. قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

١٤ - **القذافي، سيف العرب**

تاريخ الميلاد:١٩٨٢. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام.

١٥ - **القذافي، سيف الإسلام**

رقم الجواز: BO14995. تاريخ الميلاد: ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢. مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا.

مدير مؤسسة القذافي. ابن معمر القذافي. ارتباط قرابة مع النظام. إذاعة بيانات تحرض على العنف ضد المتظاهرين.

١٦ - **السنوسي، العقيد عبد الله**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩. مكان الميلاد: السودان.

مدير المخابرات العسكرية. تورط المخابرات العسكرية في قمع التظاهرات. له سجل ماض يشمل التورط المشتبه في مجزرة سجن أبو سليم. أدين غيابيا بتهمة تفجير طائرة شركة الطيران الفرنسية UTA. شقيق زوجة معمر القذافي.

المرفق الثاني

تجميد الأصول

١ - **القذافي، عائشة معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابنة معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام.

٢ - **القذافي، هانيبال معمر**

رقم جواز السفر: B/002210

تاريخ الميلاد: ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام.

٣ - **القذافي، خميس معمر**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٨

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام

قيادة وحدات عسكرية متورطة في قمع التظاهرات.

٤ - **القذافي، معمر محمد أبو منيار**

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢

مكان الميلاد: سرت، ليبيا

قائد الثورة والقائد الأعلى للقوات المسلحة،

المسؤولية عن إعطاء الأوامر بقمع التظاهرات وبانتهاكات لحقوق الإنسان.

٥ - **القذافي، المعتصم**

تاريخ الميلاد: ١٩٧٦

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

مستشار الأمن القومي، ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام.

٦ - **القذافي، سيف الإسلام**

مدير مؤسسة القذافي

رقم جواز السفر: B014995

تاريخ الميلاد: ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢

مكان الميلاد: طرابلس، ليبيا

ابن معمر القذافي

ارتباط قرابة مع النظام. إذاعة بيانات تحرض على العنف ضد المتظاهرين.

الأمم المتحدة

S/RES/1973 (2011)

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين **وإذ يؤكد من جديد** أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم **وإذ يحث** هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى معنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرّضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجّهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، **وإذ يشدد** على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد قلقه إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، **وإذ يرحب** باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، **وإذ يدعو** المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصرا هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطالب** بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد** على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي **ويحيط** علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب** السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

حماية المدنيين

٤ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع

التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا؛

٥ - **يقر** بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعا في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

منطقة حظر الطيران

٦ - **يقرر** فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - **يقرر كذلك** ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضا إنسانيا، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي؛ وأن تنسق هذه الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي عبور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية التنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - **يقرر** أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية فورا بالتدابير المتخذة ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فورا بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يقدم، في غضون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

إنفاذ حظر الأسلحة

١٣ - **يقرر** أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالفقرة التالية: ''**يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أن تقوم داخل أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، **ويطلب** إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك **ويأذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك''؛

١٤ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تنسق عن كثب مع بعضها البعض ومع الأمين العام **ويطلب كذلك** إلى الدول المعنية أن تبلغ فورا الأمين العام واللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) (''اللجنة'') بالتدابير التي تتخذها ممارسة للسلطة المخوّلة بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - **يطالب** أي دولة عضو، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقا للفقرة ١٣ أعلاه، تقريرا خطيا أوليا إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلُها، **ويطالب كذلك** الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريرا خطيا تاليا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

١٦ - **يعرب عن استيائه** لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية **ويطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لمنع توفير أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية؛

حظر الرحلات الجوية

١٧ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيون أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقا على تلك الرحلة المعينة، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛

١٨ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛

تجميد الأصول

١٩ - **يقرر** أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، **ويقرر كذلك** أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية،

بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لفائدتها، حسبما تحددها اللجنة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسبا بعد ذلك؛

٢٠ - **يؤكد** تصميمه على كفالة إتاحة الأصول التي يتم تجميدها عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - **يقرر** أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجرائها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

تحديد الأسماء

٢٢ - **يقرر** أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) **ويقرر كذلك** أن يخضع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٣ - **يقرر** أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

فريق الخبراء

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من ثمانية خبراء (''فريق الخبراء'')، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال؛

(ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة؛

(د) تقديم تقرير مرحلي عن أعماله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير ختامي باستنتاجاته وتوصياته إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته ؛

٢٥ - **يحث** جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وخاصة بتقديم أي معلومات تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، ولا سيما عن حالات عدم الامتثال؛

٢٦ - **يقرر** أن تسري أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

٢٧ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بناء على طلب من السلطات الليبية، أو أي شخص أو هيئة في الجماهيرية العربية الليبية، أو أي شخص يتقدم بمطالبة عن طريق ذلك الشخص أو الهيئة أو لفائدتهما، فيما يتصل بأي عقد أو معاملة أخرى يتأثر تنفيذها بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار وما يتصل به من قرارات؛

٢٨ - **يؤكد من جديد** اعتزامه إبقاء أعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر ويؤكد استعداده للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما في ذلك القيام بتعزيز تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب الاقتضاء، على أساس مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ليبيا: الأسماء المقترحة الصادرة من مجلس الأمن

الرقم	الاسم	المسوغ	بيانات تحديد الهوية
		المرفق ١: حظر السفر	
١	قرين صالح قرين القذافي	السفير الليبي لدى تشاد. غادر تشاد إلى سبها. شارك بشكل مباشر في تجنيد وتنسيق المرتزقة لصالح النظام	
٢	الكولونيل عميد حسن الكوني	أمين اللجنة الشعبية لمنطقة غات (جنوب ليبيا). شارك مباشرة في تجنيد المرتزقة	
		المرفق ٢: تجميد الأصول	
١	دوردة، أبو زيد عمر	المنصب: مدير جهاز الأمن الخارجي	
٢	جابر، اللواء أبو بكر يونس	المنصب: وزير الدفاع	**اللقب:** لواء. **تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٥٢. **مكان الولادة:** جالو، ليبيا
٣	معتوق، محمد معتوق	المنصب: أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل	**تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٥٦. **مكان الولادة:** خمس
٤	القذافي، محمد معمر	ابن معمر القذافي. على ارتباط وثيق بالنظام	**تاريخ الولادة:** --/--/١٩٧٠. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٥	القذافي، السعدي	قائد القوات الخاصة. ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام. قائد الوحدات العسكرية التي شاركت في قمع المظاهرات	**تاريخ الميلاد:** ١٩٧٣/٥/٢٥. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٦	القذافي، سيف العرب	ابن معمر القذافي. وثيق الارتباط بالنظام	**تاريخ الميلاد:** --/--/١٩٨٢. **مكان الولادة:** طرابلس، ليبيا
٧	السنوسي: العقيد عبد الله	المنصب: مدير الاستخبارات العسكرية.	**اللقب:** عقيد. تاريخ الميلاد: --/--/١٩٤٩. **مكان الولادة:** السودان
		الكيانات	
١	مصرف ليبيا المركزي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	

٢	المؤسسة الليبية للاستثمار	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	وتعرف أيضا باسم الشركة الليبية للاستثمار العربي الخارجي (LAFICO) العنوان: ١ مكتب برج الفاتح، رقم ٩٩، الطابق ٢٢، شارع بورغيدا، طرابلس، ليبيا، ١١٠٣
٣	المصرف الليبي الخارجي	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	
٤	محفظة الاستثمار الأفريقية الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه	**العنوان**: شارع الجماهيرية، بناية Lap، ص.ب. ٩١٣٣٠، طرابلس، ليبيا
٥	مؤسسة النفط الليبية	تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته ومصدر تمويل محتمل لنظامه	**العنوان**: شارع بشير سعداوي، طرابلس، ليبيا